

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تعدُّ ظاهرة التقدير في الكلام العربي من أبرز معالمه، ومن أوضح أصوله، فيه يُكتشف المعنى، ويتضح المراد، وبفهمه تتجلى لنا عبقرية العربية وأصحابها، وتتألقُ ألمعية النحاة المقعدين لها، إنه روح النحو، وقلبه النابض، فمن لم يفهمه لن يفهم العربية ولن يقف على جمالها، بل لن تظهر له أسرارها، لأنها خُلقت حمالةً أوجه، ولا تستبين هذه الأوجه إلا بفهم طرائق العرب في كلامها، ولا ريب أن التقدير هو من أهم هذه الطرائق وأبرزها، وهو ملاكها ورائدها، ولأهميته وسعته وكثرة استعماله، تعددت المصطلحات الدالة عليه كما تناثرت دقائقه في كثير من المباحث النحوية، وتشعبت رقائقه في بطون كتب اللغة والنحو والتفسير، حتى بدت مظاهره وقواعده لطالب العلم مشتتة كأن لا رابط بينها ولا قواعد ضابطة لها. فأردت أن أجمع ما قيل عنه، وأرتب هذا القيل، وأكثر من الأمثلة والتطبيقات، لتظهر نظرية التقدير ذات قواعد واضحة جلية، يتذوقها طلاب العربية ليدركوا من ورائها دقائق الكلام العربي، وأصول هذه الصنعة الشريفة. كما تذوقها الأسلاف، ونثروها في كتبهم وتأليفهم المتنوعة.

أسأله تعالى أن ينفع بهذا العمل، لتنشئة عالم حارس لتراثنا العربي الإسلامي. والله ولي التوفيق.

رياض بن حسن الخوام

مكة المكرمة، عصر يوم الأحد الموافق للواحد والعشرين
من رمضان المبارك سنة ألف وأربعمائة وسبع وثلاثين هجرية

توطئة

التقدير في الفكر اللغوي العربي

يظن بعض من لم يفقه أسرار النحو وأصوله أن التقدير فلسفة خيالية، شَغِفَ بها النحاة خدمة لأصولهم النحوية التي فرضوها على اللغة، فأبعدتهم عن مقاصد المتكلمين، والحق أن الواقع بخلاف ذلك، لأن النحويين استخدموا هذه الأصول، ومنها التقدير بعد استقراءهم اللغة، وأقاموا قواعدهم بناء على ما استقرؤوه، فمن الظلم والإجحاف اتهامهم بأنهم فرضوا أصولهم وأقيستهم على اللغة، لقد أشار الرضي إلى أن التقدير هو لما ثبت وروده عن العرب^(١)، لقد أدرك النحاة أن العربية خُلِقَتْ حمالة أوجه، وأن العربي كان ينوي هذه الأوجه، وتأكد لديهم أن التقدير مركز في سلاتقهم، ومخبوء في سرائرهم، وإنما حذفوا هذا المقدر لمواقف كلامية عرضت أو لدواع بلاغية، أو لكثرة الاستعمال... إلى آخر ما يمكن أن يُلتَمَس من أسباب لحذفهم هذا المقدر.

- وقد أكد سيبويه هذا التصور حين أشار في كثير من المواضع إلى أن هذا المقدر ينوونه ويريدونه من ذلك قوله «وهذه حُجَجٌ سَمِعْتُ من العرب، ومن يُوثِقُ به، يزعم أنه سمعها من العرب من ذلك: قولُ العرب في مثل من أمثالهم: «اللهم ضَبُّعاً وذُبَّاباً» إذا كان يدعو بذلك على غنم رجل، وإذا سألتهم ما يعنون قالوا: اللهم

(١) شرح الكافية، ٨١/٢.

اجمع أو اجعل فيها ضبعاً وذئباً وكلهم يفسرُ ما ينوي»^(١)، وأضاف ما يفيد أن ما يقدرونه في هذا الموضع قد أظهره في بعض استعمالاتهم، قال: وإنما سهّل تفسيره عندهم لأن المضمّر قد استعمل في هذا الموضع عندهم بإظهار^(٢).

وذكر عدداً من الأمثلة الدالة على أن العربي، يستشعر ما يُضمّر، منها قوله: وحدثنا من يوثق به أن بعضَ العرب قيل له: أما بمكان كذا وكذا وجدُّ؟ وهو موضع يُمسك الماء، فقال: بلى، وِجاذاً، أي فأعرف بها وِجاذاً^(٣)، فأظهر ما يُضمّر وهو الفعل فأعرف، الناصب لـ«وِجاذاً».

ومن ذلك أيضاً ما ذكره عن حذف العرب لحرف الجر في القسم في نحو قولهم: الله لأفعلنّ. قال: «ومن العرب من يقول: الله لأفعلنّ وذلك أنه أراد حرف الجر، وإياه نوى، فجاز حيث كثر في كلامهم، وحذفوه تخفيفاً وهم ينوونه»^(٤)، وصرح في موضع آخر علانية أن المضمّر منوي في عقولهم قال: وأما قول الناس: كان الثبرُ قفيزين، وكان السَّمْنُ منوين، فإنما استغنوا هاهنا عن ذكر الدرهم لما في صدورهم من علمه، ولأن الدرهم هو الذي يُسعر عليه، فكانهم إنما يسألون عن ثمن الدرهم في هذا الموضع، كما يقولون: الثبرُ بستين، وتركوا ذكر «الكرّ» استغناء بما في صدورهم من علمه^(٥).

وذكر سيبويه أيضاً أن المتكلم يحذف لمعرفة بأن هذا موضع معروف عند المخاطب قال في تعليقه على قولهم: تالله رجلاً وسبحان الله رجلاً ما نصه: وإنما

(١) الكتاب ١/ ٢٥٥.

(٢) الكتاب ١/ ٢٥٥.

(٣) الكتاب ١/ ٢٥٦.

(٤) الكتاب ٣/ ٤٩٨.

(٥) الكتاب ١/ ٣٩٩ ومراده: أن التقدير هو: كان البر مسعراً أو مثمناً قفيزين بدرهم.

أراد: تا لله ما رأيت رجلاً، ولكنه يترك الإظهار استغناءً، لأن المخاطب يعلم أن هذا الموضع إنما يُضمَّر فيه هذا الفعل لكثرة استعمالهم إياه^(١).

وكذا حين علق على الخبر المحذوف في جواب قوله تعالى ﴿ وَكَوَتَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَىٰ النَّارِ ﴾ [الأنعام: ٢٧] نقل عن الخليل ما يؤكد هذا الاعتقاد فقال: إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم لعلم المخبر لأي شيء وُضِعَ هذا الكلام^(٢).

* ومما يؤكد هذا التصور ما ذكره الفراء أيضاً حين عرض لقراءة أبي بن كعب (وحوراً عيناً) بالنصب، قال: أراد الفعل الذي تجده في مثل هذا الكلام^(٣)، ومراده أنك تستشعر فعلاً مقدراً يخطر في عقلك يتفق مع المعنى الذي تشعر به، وقد قدر قبله سيبويه فعلاً هو ينالون حوراً عيناً^(٤)، وقدره ابن جني يؤتون أو يزوجون حوراً عيناً، واستأنس ابن جني لتقديره هذا بقوله تعالى ﴿ وَزَوَّجْنَاهُم بِحُورٍ عِينٍ ﴾ [الدخان: ٥٤] وأكد هذه الظاهرة وكثرتها بقوله: وهو كثير في القرآن والشعر^(٥).

* وأكد ابن السراج أيضاً هذا الفكر المنهجي، حين قال: والمحذوفات في كلامهم كثيرة، والاختصار في كلام الفصحاء كثير موجود إذا أنسوا بعلم المخاطب ما يعنون^(٦)، أي حذفوا وقدروا لعلمهم بذلك المحذوف.

* وأشار أبو علي أيضاً إلى هذا المنهج وبين حقيقته بقوله: إن المضمورات

(١) الكتاب ٢/ ٢٩٤

(٢) الكتاب ٣/ ١٠٣ وتقدير الجواب: لشاهدت أمراً عظيماً، التبيان ١/ ٤٨٩.

(٣) معاني القرآن ٣/ ١٢٤.

(٤) الكتاب ١/ ١٥١.

(٥) المحتسب ٢/ ٣٠٩.

(٦) الأصول ٢/ ٣٢٤.

إنما تحذف في اللفظ وتُراد في المعنى، لمعرفة العلم بها، وإذا جهلت لم تُضمَر^(١)، ومن هذه النصوص جميعاً يُستفاد أن فكرة الحذف والتقدير كانت واضحة عند النحاة، لذا لم يغفلوها حين قعدوا قواعدهم، فهي تمثل جزءاً كبيراً من النظام اللغوي العربي.

* وتحدث ابن جنى في الخصائص كثيراً عن هذه الظاهرة، مؤكداً أن العرب كانوا يستشعرون المقدر، ويحسون به وهو في عقولهم موجود، وفي قلوبهم منوي، فإن سُئلوا عنه أظهِروه، وساق لذلك عدداً من الأمثلة أيضاً، منها:

١- حكى الأصمعي عن أبي عمرو قال: سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلان لغوبٌ جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول جاءته كتابي؟ قال: نعم، أليست بصحيفة^(٢)؟ ثم علق ابن جنى بعد ذكره هذا المثال تعليقاً يريد منه بيان مدى العلاقة بين إحساس المتكلم العربي الفصيح بإحساس النحويين في ذهابهم إلى التقدير والتأويل، فقال بعد ذلك: أفترأك تريد من أبي عمرو وطبقته^(٣)، وقد نظروا وتدرّبوا وقاسوا، وتصرفوا أن يسمعوا أعرابياً جافياً وِعُقلاً يعلل هذا الموضوع بهذه العلة ويحتجُّ لتأنيث المذكر بما ذكره فلا يهتاجوا هم لمثله، ولا يسلكوا فيه طريقته فيقولوا: فعلوا كذا لكذا، ووصفوا كذا لكذا، وقد شرح لهم العربي ذلك، ووقفهم على سمته وأسسه^(٤)، أي لو ملكنا سليقة العربي، لوجدنا أن كل ما ذكره النحاة من قواعد، يتطابق مع هذه السليقة.

(١) المسائل المشكلة ١٧٠.

(٢) الخصائص ١/٢٤٩.

(٣) يريد عبد الله بن أبي إسحاق ويونس وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه وغيرهم من هذه

الطبقة، وقد أشار إليهم قبل، انظر الخصائص ١/٢٤٨.

(٤) الخصائص ١/٢٤٩.

٢- ومن ذلك قوله: «وحدثنا أبو علي عن أبي بكر عن أبي العباس أنه قال: سمعت عُمارة بن عقيل بن بلال بن جرير يقرأ: ﴿وَلَا إِلِيلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ [يس: ٤٠]، فقلت له: ما تريد؟ قال: أردتُ سابقُ النهار، فقلت له: فهلاً قلته؟ فقال: لو قلته لكان أوزن» فقوله: أوزن أي أقوى وأمكنُ في النفس من قولهم: هذا درهمٌ وازنٌ أي ثقیلٌ له وزنٌ^(١).

٣- وتتضح الصورة أكثر حين ربط ابن جنبي ما ذكره أعرابي بما ذكره النحاة في التقييد قال: وسألت الشجري يوماً، فقلت: يا أبا عبد الله: كيف تقول: ضربت أخاك؟ فقال: كذاك، فقلت: أفتقول ضربت أخوك؟ فقال: لا أقول: أخوك أبداً، قلت: فكيف تقول ضربني أخوك؟ فقال: كذاك، فقلت: أأست زعمت أنك لا تقول: أخوك أبداً؟ فقال: أيشُ ذا اختلفت جهتا الكلام.

ثم علّق ابنُ جنبي على ذلك قائلاً: فهل هذا في معناه إلا كقولنا عنه: صار المفعول فاعلاً وإن لم يكن بهذا اللفظ ألبتة، فإنه هو لا محالة^(٢).

- وأكد في موضع آخر أنه يجب ألا نستغرب ذلك منهم، لأن العربي يدرك بحسه ما لا يدركه أهل الصنعة، قال «إنما مكنتُ القول في هذا ليقوى في نفسك قوّة حسّ هؤلاء القوم، وأنهم قد يلاحظون بالمتّة والطباع ما لانا لحظه نحن عن طول المباحثة والسماع فتأمله فإن الحاجة إلى مثله ظاهرة»^(٣).

- ثم بين ابن جنبي أن ما وضعه النحاة مقبول سائغ، لأنهم جرّوا على ما جرت عليه العرب قال: ولما كان النحويون بالعرب لاحقين، وعلى سمتهم

(١) الخصائص ١/ ١٢٥-٢٤٩.

(٢) الخصائص ١/ ٢٥٠.

(٣) الخصائص ٣/ ٢٧٦ بتصرف.

آخذين، وبألفاظهم متحلّين، ولمعانيهم وقصودهم آمّين، جاز لصاحب هذا العلم الذي جمع شعاعه، وشرع أوضاعه، ورسم أشكاله، ووسم أغفاله، وخلج أشطانه، وبعج أحضانه، وزمّ شوارده، وأفاء فوارده، أن يرى فيه نحواً مما رأوا، ويحذو على أمثلتهم التي حدّوا^(١)، وأن يعتقد نحواً مما اعتقدوا^(٢).

* - وعلى كل حال فقد استقرت - في أذهان النحاة جميعاً - هذه القضية المتضمنة أن التقدير الذي كان في سلائقهم مجبولاً، وفي صدورهم مكنوناً قد استعمل في بعض الأوقات ثم حذف، وما أكثر أقوالهم الدالة على ذلك، لقد ذكر ابن هشام ذلك صراحة حين رد على الجمهور الذاهب إلى أن (ربّ) حرف جر أصلي في نحو: ربّ رجلٍ صالحٍ لقيته أو لقيت قال: وقال الجمهور: هي فيهما حرف جر متعد، فإن قالوا: إنها عدت العامل المذكور فخطأ، لأنه يتعدى بنفسه، ولاستيفائه معموله في المثال الأول وإن قالوا: محذوفاً تقديره حصل أو نحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير لما معنى الكلام مستغن عنه، ولم يلفظ به في وقت^(٣).
فقوله: «ولم يُلفظ به في وقت» يدلُّ على أن المقدرات استعملت في وقت ما، ثم حذفت، فاستأنس النحويون بذلك، ومثل ذلك تعليقه على توجيه ابن الحاجب لقول الشاعر:

إمّا أقمتَ وأمّا أنتَ مرتحلاً فالله يكلأ ما تأتي وما تذرُ

(١) الخصائص ١/٣٠٨ وفي الهامش: شعاعه أي ما تفرق منه، وأغفاله: واحدها غفل كقفل وهو ما لا سمة عليه أي لا علامة له، وأفاء فوارده: أي رجعها وأعادها إلى جماعتها، والفاردة الواحدة المنقطعة عن القطيع.

(٢) الخصائص ١/٣٠٨ بتصرف، وانظر الإصباح ٢٠٢.

(٣) المغني ٥٧٧، وقوله: ففيه تقدير لما معنى الكلام مستغن عنه، يدل على أن الكلام إذا كان معناه واضحاً فلا داعي للتقدير.

قال: فما الأولى أصلها «إن» الشرطية و«ما» الزائدة، و«أما» الثانية قيل: هي «أن» المصدرية و«ما» الزائدة وهي عوض عن «كان» المحذوفة، و«أنت» اسم «كان» ومرتحلاً خبرها، وأن المصدرية وما دخلت عليه مصدر مجرور بحرف جر للتعليل والجار والمجرور معطوفان على فعل الشرط أقيمت، لكن ابن هشام ضعف هذا الوجه لأن فيه عطف مفرد وهو المصدر المؤول على جملة فعل الشرط فصار ذلك من عطف مفرد على جملة، لذا رأى ابن هشام أن «أما» الثانية شرطية، فيصير العطف من عطف جملة على جملة، ورأى ابن الحاجب من قبل أنه لما كان التعليل والشرط بمعنى واحد صح عطف المفرد على الجملة، وجملة «فالله يكلأ» جواب لهما معاً، وصار الأمر كقولنا: إن أكرمتني وأحسننت إليّ أكرمتك إلا أنه وُضع موضع أحسننت إليّ، لفظ التعليل فصار كأنك قلت: إن أكرمتني فلاجل إتيانك فأنا أكرمك، وعلق ابن هشام على تقدير ابن الحاجب هذا بقوله «وما أظن العرب فاهت بذلك يوماً»^(١).

ومن أبرز الأمثلة الدالة على ذلك أيضاً:

١ - أن النحويين أجازوا حذف النعت إن عُلِمَ كقوله تعالى: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩]، أي كل سفينة صالحة غصباً. وأوردوا دليلين يدلان على النعت المحذوف، هما:

١ - دليل لفظي، وهو قوله تعالى قبل هذه الآية، ﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾، مما يدل على أن السفينة كانت من قبل خالية من العيب أي صالحة للانتفاع بها.


٢ - دليل عقلي، وهو أن الملك الغاصب لا يغتصب ما لا نفع فيه.


وأضافوا إلى هذين الدليلين أن عثمان بن عفان رضي الله عنه، قرأ كل سفينة صالحة، فذكر النعت المحذوف.

(١) المغني ٥٤/١ بتصريف.

فاجتماع ذلك كله دفع النحاة إلى القول بجواز حذف النعوت^(١)، مستأنسين بذكره - أي النعت - في القراءة الثانية.

٢ - ومثل ذلك ذهب بعضهم إلى أن قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا اقْبَلْ مِنَّا ﴾ [البقرة: ١٢٧]. هو مقول لقول محذوف تقديره يقولان: ربنا تقبل منا، والذي دعاهم إلى هذا التقدير إضافة إلى احتياج المعنى إليه أن عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب قرأ: ويقولان ربنا...^(٢).

٣ - ومثل ذلك أيضاً ما ذكره الفراء حين أراد أن يعلق الظرف (إذ) في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قُنْتُمْ نَفْسًا .. ﴾ : فقد ذكر عدداً من الآيات القرآنية المتصدرة بالظرف «إذ» وأشار إلى أنه متعلق بفعل محذوف تقديره اذكروا، قال: «والمعنى - والله أعلم - على إضمار واذكروا..» ثم قال: ويستدل على أن (واذكروا) مضمرة مع (إذ) أنه قال: ﴿ وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ .. ﴾ [الأنفال: ٢٦] ﴿ وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا ... ﴾ [الأعراف: ٨٦] فلو لم تكن هاهنا «واذكروا» لاستدللت على أنها تراد؛ لأنها قد ذكرت قبل ذلك^(٣).

٤ - ومثل ذلك أيضاً: أن النحويين أجازوا حذف حرف الجر مع أن وأنّ باطراد والظاهر أنهم عالمون بأن عبد الله بن مسعود قرأ قوله تعالى: (حقاً  علي أن أقول) [الأعراف: ١٠٥] بحذف حرف الجر، أي بأن أقول^(٤).

(١) انظر: لذلك معاني القرآن للنحاس ٢٧٧/٤، وشرح التصريح ١٩٩/٢، وحاشية الصبان ٧١/٣، وحاشية الخضري ٦٥/٢، والنحو الوافي ٤٩٢/٣، وإعراب الشواهد في أوضح المسالك ٤٧٥/٢.

(٢) الجامع لأحكام القرطبي ١٢٦/٢.

(٣) المعاني ٣٥/١، وانظر إطلاقه الإضمار مريداً به التقدير في المعاني ٤٦٥/١.

(٤) معاني القرآن ٦٠/٣.

٥ - ومن ذلك ما ذكره أبو علي الفارسي حين وجه بيت امرئ القيس:

فقلت يمينَ الله أبرح قاعداً ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

قال: روي بوجهين، أحدهما نصب يمين بفعل مضمر تقديره: أحلف يمين الله، واستدل على هذا الفعل المقدر بظهوره في شعر النابغة الذبياني:

حلفتُ يميناً غير ذي مثنويّةٍ ولا علم إلا حسن ظنّ بصاحب

وأضاف قائلاً: وأصل أحلف يمين الله، أحلف بيمين الله، فلما سقط الخافض تعدى الفعل ثم حذف فعل القسم وبقي يمين منصوباً، واستدل على وجود الباء أيضاً بقوله تعالى ﴿ وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لِيَأْتِيَهُمْ لَمَنكُم ﴾ [التوبة: ٥٦] فحرف الجر الذي حذف من أحلف يمين الله هو كالذي ظهر في الآية، فظهوره في الآية مسوغ لحذفه وتقديره، أما رواية الرفع فتوجه على أن (يمين) مبتدأ، خبره محذوف تقديره قسمي، والعرب لم تظهر هذا الخبر كما لم يظهره في خبر لولا في قولنا: لولا زيد لخرجنا، لأنه معلوم^(١).

٦ - ومما يؤكد أن المقدر قد ظهر في يوم من الأيام، واستعمل، أن النحاة ذهبوا إلى أن التقدير في نحو: عسى زيد أن يقوم هو عسى حال زيد أن يقوم، فخالفهم الدماميني قائلاً: وفي هذا التقدير تكلفٌ، إذ لم يظهر المضاف الذي قدره يوماً من الدهر لا في الاسم ولا في الخبر^(٢).

٧ - ومن ذلك أيضاً أن ابن عصفور حكى رأي الخليل الذهاب فيه إلى أن (مهما) مركبة من (ماما) وأن ألف الأولى قلبت هاءً لاستثقال الجمع بين حرفين

(١) المسائل الشيرازيات، ١/٩٦ وانظر التذييل والتكميل ١/٣٥٢

(٢) حاشية الصبان ١/٢٦٠.

متجانسين قال: (لم ينطق بهذا الأصل في موضع)^(١).

٨ - ومن ذلك أيضاً ما ذكره ابن هشام حين تحدث عن الكون العام الذي تتعلق به شبه الجملة في نحو: زيد في الدار، لقد قرر أن الجار والمجرور متعلقان بخبر محذوف وجوباً، ثم قال: وربما ظهر في الضرورة كقوله:

لَكَ الْعَزْزُ إِنَّ مَوْلَاكَ عَزَّوإِنَّ يُهْنُ فَأَنْتَ لَدَى بُجْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنُ

وقبل هذا نصّ على أن ابن عطية ذهب إلى أن مستقراً في قوله تعالى ﴿ فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ ﴾ [النمل: ٤٠] هو ذلك المتعلق به الذي يقدره النحاة، يريد أنه ظهر، لكن ابن هشام قرر أن الاستقرار هنا هو كون خاص، لأن معناه هو عدم التحرك، وليس مطلق الاستقرار والحصول والكينونة^(٢).

٩ - ومن ذلك أيضاً ما ذكره ابن هشام أيضاً حين تحدث عن (كي) قال: إنه في نحو: جئت كي تكرمني، يجوز إن قدرت «أن المصدرية بعدها أن تكون» كي حرف جر تجر المصدر المؤول، وأضاف قائلاً ما يفيد أن «أن» المصدرية التي قدرناها قد نطق بها في يوم من الأيام وذلك في تركيب آخر قال: إنها ظهرت في الضرورة كقوله:

لسانك كيما أن تُعْرَّ وتخدعا

ويجوز أن نجعل «كي» مصدرية، ونقدر لام التعليل قبلها، فيكون المصدر المؤول مجروراً بهذه اللام المقدرة، ثم قال بعد ذكره جواز الوجهين: إن الأولى أن تُقَدَّرَ «كي» مصدرية، وتقدر اللام قبلها بدليل ظهورها معاً في قوله تعالى:

(١) شرح الجمل ١٩٦/٢.

(٢) المغني ٥٨١ بتصرف يسير

﴿ لِكَيْلَاتَأْسَوْا ﴾ [الحديد: ٢٣]^(١)، فالوجهان الجائزان لهما مستند من السماع أي نطق بالمقدر في كلا الوجهين الجائزين.

ومثل ذلك قول النحاة: إن (أن) المصدرية أيضاً يجوز إظهارها وإضمارها بعد لام التعليل، فقد انتبهوا إلى ظهورها في قوله تعالى ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَن أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ [الزمر: ١٢] فقدروها أيضاً في قوله تعالى ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الأنعام: ٧١]^(٢)، وقد نبه الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد إلى هذه الظاهرة وساق أمثلة أخرى تؤكد هذا الاتجاه عند النحاة، فبعد بيانه موضع الشاهد في البيت المذكور:

لسانك كيما أن تغرّ وتخدعاً

قال: ومثل بيت الشاهد في ظهور أن المصدرية بعد كي، قول الشاعر:

أردت لكيما أن تطيرَ بقربتي فتركها شناً ببيداء بلقع

ومثله قول الآخر وأنشده أبو ثروان:

أردت لكيما أن ترى لي عشرةً ومن ذا الذي يعطى الكمال فيكمل^(٣)

(١) الأوضح، ١٣/٣ بتصرف، وصدر البيت:

فقلت أكل الناس أصبحت مانحاً

والشاهد فيه أن ظهور أن بعد كي، يدل على جواز جعل كي حرف جر جرت المصدر المؤول من أن وما بعدها، فهذا الظهور يؤكد صحة تقدير النحاة، أما الآية القرآنية فالشاهد فيها أن كي حرف مصدري، والمصدر المؤول مجرور باللام، وظهور ذلك في هذه الآية يؤكد أن تقدير النحاة في نحو: جئت كي أكرمك هو جئت لكي أكرمك، صحيح، بل هو أولى من التقدير الأول الذي تحدثنا عنه، والمستفاد من ذلك أن تقديرات النحاة قد تكون مما نطق بها في موضع آخر.

(٢) انظر حاشية الصبان ٢٩١/٣ وإعراب شواهد القطر ٦٨.

(٣) الأوضح ١٣/٣ (الحاشية).

ويستفاد مما ذكره الشيخ أن هذا المقدر قد يُذكر في عدد من التراكيب الأخرى، وقد يُقتصر على وروده في تركيب واحد، وتحديد ذلك صعب جداً، لكن الظاهرة واضحة تماماً في الفكر النحوي. وأفاد الشيخ أيضاً حين ساق نظيراً لمثل ذلك يتضح منه أن المقدر قد يُذكر في موضع آخر، الأمر الذي يدل - كما ذكرنا - على استقرار ذلك في المنهج النحوي قال «ألا ترى أنه لما ظهرت» «من» بعد «لا» النافية للجنس في قول الشاعر:

فقام يذودُ الناسَ عنها بسيفه وقال: ألا لا من سبيلٍ إلى هندٍ

قضوا لذلك بأن بناء اسم «لا» لتضمن معنى «من» الاستغراقية، ومثله ظهور «من» قبل التمييز أحياناً، ونحو ذلك كثير في تعليلاتهم^(١).

- وليس شرطاً أن يكون المقدر قد ذكر بلفظه، فأحياناً قد ينطق بما يدل عليه مثال ذلك: قوله تعالى ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤] فلا بد هنا من تقدير فعل تتصب حيث به، وتخرج بذلك عن الظرفية، فلو بقيت دالة على الظرفية لأدى ذلك إلى الفساد المعنوي، لأن المعنى حينئذ أن علم الله محصور في هذه البقعة في حين أن علم الله لا يحد ولا يُحصَر، لذا نحن مضطرون إلى التأويل والتقدير بإخراج حيث من ظرفيتها ولا يتأتى ذلك إلا بجعلها اسماً يقع عليه العلم لأن العلم يقع فيه، فإن قلنا: إن أعلم هو الناصب، خرجنا بذلك عن استعمال العرب لأنهم لا ينصبون بأفعل التفضيل، لذا قدر أبو علي الفارسي الفعل «يعلم» ناصباً مستوحياً إياه من مادة العلم الذي دلَّ عليه «أعلم»^(٢).

(١) الأوضح ١٣/٣ (الحاشية).

(٢) انظر البحر المحيط ٢١٦/٤ والمغني ٥٨٦، وإعراب شواهد قطر الندى ٢١٢.

- ومثل ذلك أن الكوفيين أجازوا وقوع الجملة الحالية فعلية فعلها ماض، من غير أن تتصدر بقدر كما قال البصريون، ومن حجج الكوفيين قراءة الحسن البصري (أو جاؤوكم حَصِرَةً صدورهم)، فحَصِرَةً حال مفردة، الأمر الذي يفيد إرادة الحال في هذا الموضع، وحصرت وحَصِرَةً من جذر لغوي واحد، أما البصريون فقدروا (قد) قبل قوله تعالى ﴿أَوْجَاءُ وَكُمَّ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]^(١).

وقد أشار أبو علي إلى ظاهرة الإضمار في العربية وشرحها بقوله: إن المضمورات إنما تحذف في اللفظ وتُراد في المعنى لمعرفة العلم بها، وإذا جُهلَتْ لم تُضمَر^(٢).

ولخص الدسوقي من المتأخرين ظاهرة حذف المقدر للعلم به بالقول: الشيء إذا عُرِفَ في موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه^(٣).

والمستفاد من ذلك كله أن التقديرات التي قدرها النحاة يغلب عليها أن تكون استُعملت في يوم من الأيام، وإنما حذفوها لأغراض عرضت، ومواقف برزت، وظهر لهذا المحذوف دليل عقلي أو نقلي على نحو ما ظهر لنا من الأمثلة الكثيرة التي سقناها^(٤).

- ولعل سائلاً يسأل فيقول: هل المحذوف المقدر، الذي تزعمون أن كثيراً منه نُطق به في يوم من الأيام، وهو الذي نتخيله الآن في التركيب الذي يحتمل تقديراً، - يريده المتكلم دائماً؟

(١) الإنصاف ١/ ٢٥٣، والإتحاف ١١٦.

(٢) المسائل المشككة ١٧٠.

(٣) حاشية الدسوقي ١/ ١٩٧.

(٤) انظر مبحث ميدان التقدير وحدوده من هذا الكتاب.

والجواب يكمن في حديث الشاطبي حين تحدث عن حذف الفضلة في بيت ابن مالك:

وحذفُ فضلةِ أجزْ إن لم يَضِرْ كحذفِ ما سيقَ جواباً أو حُصِرْ

بقوله: الحذف المستعمل في اصطلاح النحويين عبارة عن ترك ذكر ما يقتضي الكلام ذكره، إما من جهة الطلب اللفظي أو المعنوي، وليس معناه أن يكون مذكوراً ثم يُحذف - أي في كل تركيب تنطقه الآن -، إذ لا يثبت هذا أبداً، ولا يلزم أن يكون مقصود الذكر للمتكلم ثم لا يذكره، إذ قد يكون كذلك، وقد لا يكون كذلك، فإن الضمير العائد في قولك: أعجبنى الذي ضربت، مقصود الذكر للربط بين الصلة والموصول لكنه حُذف لطول الصلة، واسم الفاعل في قولك: زيد في الدار غير مقصود الذكر، ويسمى محذوفاً، استغناء عنه بالمجرور^(١).

فظاهر هذا النص يفيد أنه لا يشترط - دائماً - في كل مقدر أن يكون المتكلم يريد به حال تكلمه بالتركيب، أي يذكره في خلدته، ثم يعتقد حذفه، ففي ذلك مجافاة للواقع اللغوي، لأن حديث النحاة قائم في ذلك على (أصل الوضع)، ففي أصل الوضع مثلاً نجد أن عائد الصلة مذكور، لأنه لا بد من ربط الصلة بالموصول، فالتكلم يقصده، وإن حذفه، وقد لا يقصده مع أنه في أصل الوضع لا بد منه كما في تقدير الخبر في نحو: زيد في الدار، فالمقدر المحذوف وهو كلمة كائن، لا يقصدها المتكلم بذاتها، لكن لا بد منها في أصل الوضع، لأن المبتدأ لا بد له من خبر يكون هو عين المبتدأ، ثم درج النحاة على هذا الطريق في التقدير، مراعين أصل الوضع وكثرة الاستعمال، فالفعل ضربت يقتضي مضروراً هو زيد أو عمر أو خالد أو غيرهم، ولا يضر كون المفعول مثلاً لم يُقصد ذكره أو قُصد ذكره، ثم منع

(١) المقاصد الشافية ٣/١٥٨ بتصرف

منه مانع عارض، فهذا العروض هو طارئ على أصل الوضع، وكأن الشاطبي - فيما يبدو - ينظر إلى أن هذه المسألة يُنظر إليها بناء على أصول التراكيب التي استقرت في أصل الوضع، ولا يُنظر إليها على ما هي عليه الآن، إلا على سبيل التفسير الذي يُعلم منه ما حصل في الجملة من حذف وتقدير، ولا شك أن أصل الوضع هو في نهايته «الاستعمال العربي»، فالأصل هو الذكر لا الحذف. وذلك مُستقراً من أصل التراكيب اللغوية العربية.

فإن قلت: هل العمليات الصرفية التي جرت على الكلمة قد نُطِقَ بها، فهل بيع وقول وهما أصل قال وباع ونحوهما مما نجده في بابي الإعلال والإبدال، قد نُطِقَ به؟

فالجواب يتضح مما ذكره ابن جنبي في نصين من نصوصه الماتعة قال: لا يُنكَرُ أن يكون في كلامهم أصولٌ غيرُ ملفوظ بها، إلا أنها مع ذلك مُقدَّرة، وهذا واسع في كلامهم، ألا ترى أنهم قد أجمعوا على أن أصل قام: قَوْمٌ، وهم مع ذلك لم يقولوا قَطُّ: قَوْمٌ، ويقولون: إن أصل يقوم: يَقُومُ، ولم نرهم قالوا: يَقُومُ على وجهه، فلا يُنكَرُ أن يكون هنا أصول مقدرة غيرُ ملفوظ بها^(١)، وفي النص الثاني أكد هذه الفكرة ووضحها بقوله: «وينبغي أن يُعلم أنه ليس معنى قولنا: إنه كان الأصل في قام وباع: قَوْمٌ وبيع، وفي أخاف وأقام: أخوف وأقوم، وفي استعان واستقام: استَعَوْنَ واستَقُومَ، أننا نريد به أنهم قد كانوا نطقوا مدةً من الزمان بقَوْمٍ وبيع ونحوهما مما هو، ثم إنهم أضربوا عن ذلك فيما بعد، وإنما نريد بذلك أن هذا لو نُطِقَ به على ما يوجبه القياس بالحمل على أمثاله لقليل: قَوْمٌ وبيع واستَقُومَ واستَعَوْنَ»^(٢)، وراح يوضح ذلك قائلاً: «ألا ترى أن: استقام بوزن استخرج،

(١) المنصف ١/ ٣٤٨

(٢) المنصف، ١/ ١٩٠

فقياسه أن يكون استَقْوَمَ، إلا أن الواو قلبت ألفاً لتحركها الآن، وانفتاح ما قبلها في الأصل، أعني قَوَمَ، ويدل على ذلك أيضاً ما يخرج من المعتلات على أصله، ألا ترى إلى قولهم: استروح واستنوق الجمل واستتست الشاة، فدل ذلك على أن أصل استقام: استَقْوَمَ، فهذه الأشياء الشاذة إنما خرجت كالتنبيه على أصول ما غُيِّرَ، وأنه لولا ما لحقه من العلل العارضة لكان سبيله أن يجيء على غير هذه الهيئة المستعملة»^(١).

وبهذين النصين المشرقين يؤكد ابن جني:

١ - أن فكرة المقدر الذي نُطق به كانت حاضرة فعلاً في أذهانهم أي عند العرب والنحاة والصرفيين أيضاً.

٢ - وأن تقديرات العمليات الصرفية تلك التي ذكرها ابن جني هي أصول لم يُنطق بها لكنها منوية في قلوبهم مصورة في أذهانهم، لأن سليقتهم اللغوية تنحو بهم إلى اتباع منهج يجب أن يكون مطرداً عاماً، وهو ما عبر عنه ابن جني بأنها تُذَكَّرُ بالقياس المطرد أي تُذَكَّرُ بأنَّ: قال يقول هو من باب نصر ينصر، وأن باع يبيع هو من باب ضرب يضرب، وهما قياسان مطردان، فالصرفيون حين قالوا: إن أصلهما قول يَقُولُ وبيع يبيِعُ، لم يريدوا إلا الإشارة إلى ذلك، يؤنسهم في هذا التصور تلك الأمثلة القليلة كاستحوذ واستتيس الدالة على هذا الأصل الذي بات مُتصَوِّراً في أذهانهم.

وسنحاول فيما يأتي الوصول إلى الأسباب الداعية إلى هذه التقديرات بعد أن نعرّف بعض المصطلحات الدالة على التقدير المرادفة له.



الفصل الأول المصطلحات الدالة على المحذوف المقدر

هناك مصطلحات استعملها النحاة يريدون بها غرضاً واحداً، - وهو إبراز وجه عربي خفي يتضمنه التركيب اللغوي - هذه المصطلحات هي: التأويل والتوجيه والتخريج والتقدير.

التأويل

التأويل على وزن تفعيل، مصدر أول، وتكاد المصادر تجمع على أن معانيه تلتقي في معنيين، هما اللجوء والتجمع، قال ابن فارس: «الواو والهمزة واللام كلمة تدل على تجمع والتجاء يقال: استوأت الإبل، اجتمعت، والموئل الملجأ، من وأل إليه يئُلُ»^(١)، والموئل كما قال الفيروزآبادي: هو مُسْتَقَرُّ الجبل^(٢).

أما الفيومي فاهتم ببيان أنه يفيد الرجوع قال: آل الشيء يؤول أولاً ومآلاً: رجع، والموئل: المرجع وزناً ومعنى^(٣).

والظاهر من هذه النصوص اللغوية أن التأويل هو الرجوع إلى الأصل على جهة اللجوء.

(١) مقاييس اللغة (وأل) ٥/٧٩، وانظر: الصحاح، وأل.

(٢) القاموس المحيط (وأل).

(٣) المصباح المنير (وأل).

وأفاد الأصفهاني أن التأويل هو رد الشيء إلى الغاية المرادة منه وراح يسوق الآيات القرآنية الدالة على ذلك^(١).

وعرّفه صاحب التعريفات قائلاً: «التأويل: في الأصل الترجيع، وفي الشرع صرفُ اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنىٍ يحتمله»^(٢)، وأشار ابن الأثير إلى احتياج التأويل إلى الدليل بقوله: «الأصلُ في المعنى أن يُحمل على ظاهر لفظه، ومن يذهب إلى التأويل يفتقر إلى الدليل»^(٣).

أما السيوطي فقد نقل عن أبي حيان قوله: «التأويلُ إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأوّل، أما إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأويل»^(٤) وأضاف مورداً مثلاً على ذلك: «ومن ثمّ كان مردوداً تأويلُ أبي علي: ليس الطيبُ إلا المسكُ، على أن فيها ضمير شأن؛ لأن أبا عمرو نقل أن ذلك لغة تميم»^(٥)، لكن أبا حيان عذر ذهاب أبي علي إلى التأويل، بأنه لم يبلغه نقلُ أبي عمرو لها على أنها لغة^(٦).

(١) المفردات ٣١.

(٢) التعريفات للجرجاني ٥٠-٥١.

(٣) المثل السائر ١/٤٩.

(٤) الإصباح ١٣١. وانظر قول أبي حيان في التذييل والتكميل ٤/٣٠٠.

(٥) الإصباح ١٣١. ولو أخذ بما قاله أبو حيان أو السيوطي لحذفنا كثيراً من التقديرات، مثال ذلك لغة يتعاقبون فيكم ملائكة، لقد ثبت أنها لغة فلماذا تأول الجمهور الوارد منها على أن ملائكة بدل أو مبتدأ، ولماذا أولوا أيضاً قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَيْنِ لَسَجِرَتَيْنِ﴾، مادامت هناك لغة فيه؟ والظاهر أن النحاة لم يتقيدوا بما ذكره أبو حيان والسيوطي وأولوا وقدروا ووجهوا ما دام التركيب يحتمل ذلك فردوا ما خرج إلى ما هو مطرد.

(٦) التذييل والتكميل، ٤/٣٠١.

وواضح أن أبا حيان هنا لم يعرف التأويل تعريفاً اصطلاحياً دقيقاً بل اهتم ببيان جواز استعماله وعلّة هذا الاستعمال.

والظاهر أن تعريف الجرجاني للتأويل هو الصواب بأنه الموثل الذي ترجع إليه كل التعريفات التي ذكرها القدماء والمحدثون، فقد عرض الدكتور السيد أحمد عبد الغفار في كتابه (ظاهرة التأويل وصلتها باللغة) معنى التأويل لغة واصطلاحاً وبين سيرته التاريخية، وانتهى إلى القول بأن مصطلح التأويل مر بثلاث مراحل:

١ - ما عناه القرآن من أن التأويل هو المآل والعاقبة.

٢ - استعماله بمعنى التفسير والتدبر في عهد الصحابة والتابعين.

٣ - استعماله المتأخر بالمعنى الاصطلاحي: وهو صرف معنى اللفظ عن ظاهره إلى معنى يحتمله ويعضده دليل^(١).

وإلى نحو ذلك اتجه الدكتور محمد عيد إذ عرفه قائلاً: «إن التأويل هو صرف الكلام عن ظاهره إلى ما يحتاج إلى تدبر وتقدير وبهذا المعنى استعمل عند المفسرين والمتكلمين والنحاة»^(٢).

وقد نبه حجة الإسلام الغزالي إلى تأويلات الفرق الباطنة التي لا تحتملها التراكيب أو الألفاظ اللغوية قال: وقد تستعمله - أي التأويل - الباطنية في المقاصد الفاسدة لتغريب الناس، ودعوتهم إلى مذهبهم الباطل، فينزولون القرآن على وفق رأيهم ومذهبهم على أمور يعلمون قطعاً أنها غير مرادة^(٣).

وأشار ابن عادل أيضاً إلى خطورة التأويلات والتقدير البعيدة بقوله: «لو

(١) انظر: ظاهرة التأويل ٢٠-٢٨.

(٢) في أصول النحو ١٨٣.

(٣) الإحياء ١/٢٩١.

انفتح التقدير بلا قيود لدخل المرء في تأويلات الفلاسفة فهم يقولون: ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا﴾ [طه: ٧٦] ليس هناك أنهار ولا أشجار، وإنما هي مثلُ اللذة والسعادة، ويقولون في قوله تعالى: ﴿ارْكَعُوا وَأَسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧] ليس هناك ركوع ولا سجود وإنما هو مثلُ للتعظيم»^(١) ثم قال: «وهذا كله يؤدي إلى رفع الشرائع وفساد الدين»^(٢).

وانظر إلى هذا التأويل الذي ذكره ابن قتيبة لترى مدى الاضطراب العقلي الذي وصل إليه من لا يستند في التأويل على ما سار عليه أهل العربية، قال ابن قتيبة: سمعتُ بعض أهل الأدب يقول: ما أشبه تأويل الرافضة للقرآن بتأويل رجل للشعر، فإنه قال يوماً: ما سمعتُ بأكذب من بني تميم، زعموا أن قولَ القائل:

بَيْتُ زَرَارَةَ مُحْتَبٍ بِفَنَائِهِ وَمَجَاشِعُ وَأَبُو الْفَوَارِسِ نَهْشَلٌ

إنما هو في رجل منهم، قيل له: ما تقول أنت؟ قال: البيت بيت الله، وزرارة الحجر، قيل له: فمجاشع؟ قال: زمزم جشعت بالماء. قيل له: فأبو الفوارس؟ قال: أبو قبيس. قيل: فنهشل؟ قال: نهشل أشد، وفكر ساعة ثم قال: نعم نهشل، مصباح الكعبة طويلٌ أسودٌ فذاك نهشل»^(٣). واشتط الكثير منهم في ظاهرة التأويل فصاروا يؤولون ألفاظ القرآن الكريم وفق ما يحلو لهم فضلوا وأضلوا، فهذا بيان الهندي - بيان بن كعب الهندي رئيس فرقة البيانية - قال عن نفسه: إنه المذكور في القرآن الكريم في قوله تعالى ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٣٨] وقال: أنا البيان

(١) الباب ١٩ / ٣٠١.

(٢) الباب ١٩ / ٣٠١.

(٣) عيون الأخبار ٥ / ١٤٦، وفي الهامش أن هذا رجل مظنون من بني مخزوم من أهل مكة منسوبة إلى الشعبي.

وأنا الهدى وأنا الموعظة، فقتله خالد بن عبد الله القسري^(١)، ولا شك أن الرجوع إلى طرائق العرب في تأويلاتهم هي الحصن الحصين الذي يمنع الوقوع في مثل هذه الترهات، لقد ذكر النحاة شروطاً للحذف والتقدير لكيلا ينحرف الناس عن الطريق الصحيح، وهذه الشروط وجدوها بعد استقراء لغة العرب، لأن النحو بأصوله وقواعده استمدَّ من لغة العرب.

- ولا يظنن ظانٌ أن هذا المحذوف المقدر زائدٌ على كلام الله تعالى في القرآن الكريم، فلا أحداً من النحويين أو المفسرين يقول بذلك، بل مرادهم أن اللغة التي نزل بها القرآن الكريم - وهي العربية - هي كذلك، ولذا انعقد إجماع العلماء على أن هذه التقديرات التي نراها عند النحويين والمفسرين، جائزة؛ لأن العربية خلقت بها، وكل ما في الأمر أن القرآن لما كان على لغة العرب، فقد جرت تراكيبه مجرى كلام العرب، من ذكر وحذف وتقديم وتأخير... إلخ الظواهر اللغوية العربية^(٢).

والذي نعرفه أن العلماء ولا سيما الفقهاء لم يصدر عنهم أقوال أو أحكام تحرّم تقديرات النحويين ما عدا بعض الأقوال التي تدل أنها صدرت عن ورع، ورغبة في إبعاد القرآن الكريم عن ما قد يظنه الجاهل أنه واقع فيه، فهذا نحن رأيناهم - مثلاً - يتحدثون عن مصطلح «العطف على التوهم» وأنه لا يليق بكتاب الله، والأولى أن يقال: العطف على المعنى.

قال الزركشي مشيراً إلى ذلك: «واعلم أن بعضهم قد شنع القول بهذا في القرآن على النحويين وقال: كيف يجوز التوهم في القرآن؟ وهذا جهل منهم بمرادهم، فإنه

(١) طائفة النصيرية، سليمان الحلبي، ٨٦

(٢) انظر: الجملة الطليبة ٤٤٤.

ليس المراد بالتوهم الغلط، بل تنزيل الموجود منزلة المعدوم كالفاء في قوله تعالى ﴿فَأَصْدَقَ﴾ [المنافقون: ١٠] ليني على ذلك ما يُقصدُ من الإعراب»^(١).

التوجيه

التوجيه في اللغة هو مصدر وجّه، يقال: وجّهت الشيء إذا جعلته على جهة واحدة^(٢).

وفي الاصطلاح ورد له معنيان: الأول: هو إيراد الكلام محتملاً وجهين مختلفين كقول بشار بن برد لخياط أعور، يسمى عمراً:

خاط لي عمرو قباًءً ليت عينيه سواء

والآخر: هو إيراد الكلام على وجه يندفع به كلام الخصم، وقيل: عبارة على وجه ينافي كلام الخصم^(٣).

وأكد الزركشي أيضاً أن المراد من التوجيه هو احتمال الكلام لمعنيين، ويؤتى به عند فطنة المخاطب^(٤).

وبين الدماميني وهو بصدد حديثه عن كلمة الأوجه ما يراد من الوجه عند النحويين فقال: الأوجه جمعُ وجه، والمراد به هنا الطريقة، يقال: هذا وجهُ الشيء أي طريقه^(٥).

(١) البرهان ٤/١١٢.

(٢) مقاييس اللغة ٤/٨٨.

(٣) التعريفات ٦٩. والدعاء هنا غير واضح، فهل هو دعاء له أو عليه؟ وانظر جواهر

البلاغة للهاشمي ٣١٣-٣٨٤.

(٤) البرهان ٢/٣١٤ بتصرف.

(٥) حاشية الدماميني على المغني ١/١٢.

ومما سبق نلاحظ أن:

١ - العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي واضحة، فالنحاة يوجهون التركيب اللغوي الذي يحتمل أكثر من معنى توجيهاً خاصاً أي بطريقة خاصة تتفق مع نظام العربية وما سارت عليه الأصول النحوية، وقد تكون الغاية من ذلك تقوية رأي أو تضعيفه.

٢ - أن التركيب اللغوي العربي، مؤار بالمعاني فقد يبدو المعنى وقد يختفي فيه معنى آخر، والتوجيه يبرز المعنى المخفي، وكل هذه الوجوه المحتملة هي عربية مقبولة. وبالتوجيه نرجع التركيب الحامل للمعاني المتنوعة إلى مستوى اتفق أهل العربية على رفعته ومكانته واطراده، ولذا قال أبو حيان في مقدمة تفسيره البحر المحيط: إنه سيبتعد فيه عن الأوجه الضعيفة والتقدير البعيدة^(١)، ويفهم من هذا النص أن هناك أساليب عالية مطردة فصيحة، وهناك أساليب ليست عالية، وهي دون الأولى، وبالتوجيه والتقدير ربما تترقى هذه الأساليب الضعيفة إلى مستوى أعلى، يطرد مع الشائع العالي في لغة العرب.

وقد أشار سيبويه إلى تعدد الأساليب حين قال: إن الشعراء لا يضطرون إلى شيء إلا وهم يحاولون به وجهاً^(٢)، أي وجهاً عربياً مقبولاً ربما لا يكون ظاهراً، والوصول إلى معرفته يعدُّ توجيهاً^(٣).

(١) البحر ١/٥.

(٢) الكتاب ١/٣٢. وتعدد المستويات الكلامية عند سيبويه ظاهرة واضحة في كل كتابه، فما أكثر استعماله للمصطلحات الدالة على ذلك، كقوله: فالرفع جيد بالغ وهو كثير في كلام العرب، أو عربي جيد، وحسن، ورديء، وقبيح، والرفع أكثر، والنصب فيه جيد، انظر الكتاب ١/٢٥٨-٢٥٩-٣٩٠-٣٩٩-٢/٣٤٩.

(٣) والمتبع لمصطلح الوجه وما يتصل به عند سيبويه يلحظ أنه أحياناً يستعمله: =

ونخلص من ذلك إلى القول: إن قول النحويين: إن هذه القراءة أو هذا الحديث أو أي شاهد لهم: يوجّه على كذا، أو توجيهه يكون على كيت وكيت، فالمراد ببيان الوجه الثاني لهذا التركيب، الذي به يستقيم أمره، ويسوغ قبوله، فالتوجيه بهذا المعنى جعلُ الكلام على جهة واضحة. أي على ما هو مشهور في كلام العرب المطرد والشائع.

= ١ - لبيان ما هو مطرد عند العرب من ذلك قوله: «إذا جمعت أبا زيد قلت: آباء زيد، ولا تقول: أبو زيدين لأن هذا بمنزلة ابن كراع، تقول: إنما يكون معرفة بما بعده، والوجه أن تقول: آباء زيد» الكتاب ٣/ ٤٠٩ - ٤/ ١٦٥، وهو بذلك كأنه يخطئ يونس الذي أجاز أبو زيدين.

ومثل ذلك: حديثه عن الجزم في جواب النفي في مثل قولنا: لا تدن من الأسد تسلم، فالمعلوم أن الجزم حينئذ يصح بشرط تقدير إن مع لا النافية مع صحة المعنى، فلو قلنا: إن لا تدن من الأسد تسلم ولو قلنا في مثل لا تكفر تدخل الجنة، إن لا تكفر تدخل الجنة، لصح بخلاف قولنا لا تدن من الأسد يأكلك فهو ممتنع، قال سيبويه: «وتقول: لا تدن منه يكن خيراً لك، فإن قلت: لا تدن من الأسد يأكلك، فهو قبيح إن جزمت، وليس وجه كلام الناس؛ لأنك لا تريد أن تجعل تباعده من الأسد سبباً لأكله، فإن رفعت فالكلام حسن، كأنك قلت: لا تدن منه فإنه يأكلك» الكتاب ٣/ ٩٧. وانظر أيضاً ٨٢/٢.

فقوله: وليس وجه كلام الناس، يفيد أن هذا الوجه ابتعد عن الطريق المطرد المتلثب الذي سار الناس عليه، ومراده أنك لو وضعت إن مقرونة بلا النافية فسد المعنى؛ لأن التقدير يصير إن لا تدن من الأسد يأكلك، وكأنه بهذا يرد على الكسائي المجيز ذلك.

٢ - ويستعمله أحياناً مريداً به قسمين كقوله: وأما قوله: كتبت إليه أن افعل، وأمرته أن قم، فيكون على وجهين: على أن تكون (أن) التي تنصب الأفعال، ووصلتها بحرف الأمر والنهي كما تصل الذي سيفعل إذا خاطبت حين تقول: أنت الذي تفعل، والوجه الآخر: أن تكون بمنزلة «أي»، الكتاب ٣/ ١٦٢.

التخريج

على وزن تفعيل، وهي مصدر خَرَجَ بالتشديد، ومعناه واضح، وقد أشار ابن فارس إلى أن معنى خرج هو النفاذ عن الشيء يقال: فلان خَرَّيج فلان إذا كان يتعلم منه كأنه هو الذي أخرجه من حد الجهل^(١)، غير أن الفيومي أشار إلى أن معنى خرج يحمل في اشتقاقه التخلص من مأزق قال: خرج من الموضوع خروجا، ومخرجا وأخرجته أنا، ووجدت للأمر مخرجا أي مخلصا^(٢).

ويستفاد من النصين أن التخريج فيه النفاذ والخروج من مشكلة ومن ثم الوصول إلى حل لها، ويكون ذلك في اللغة ببيانها واضحة جلية، فقد ذكر في المعجم الوجيز أن من معاني أخرج، أبرز^(٣)، فكأن التخريج هو وسيلة للخروج من المشكلة والتخلص منها مع إيضاها وبيان ما استقر عليه أمرها.

ولم أقف في كتب الاصطلاح كالتعريفات للجرجاني على معنى اصطلاحى له مع شهرة هذا المصطلح واستعماله في عدد من العلوم فالمحدثون يستعملونه ويريدون به توثيق رواية الحديث من الكتب المعنية بذلك للوصول إلى معرفة سنده، ولفظه وضبطه وأحوال رواته جاء في المعجم الوجيز ما نصه: أخرج الشيء أبرزه، والحديث نقله بالأسانيد الصحيحة وخَرَجَ الحديث أخرجه^(٤).

وانتقل هذا المصطلح إلى أهل التفسير والقراءات يريدون به توثيق القراءة أيضاً من الكتب المعنية بذلك مع بيان وجه العربية منها.

(١) مقاييس اللغة خرج ٢/١٧٦.

(٢) المصباح المنير خرج.

(٣) المعجم الوجيز، خرج.

(٤) المعجم الوجيز، خرج.

أما النحاة فيريدون به إبرازَ وجه من وجوه العربية في التركيب خاصة في القراءات فربما غمضَ هذا الوجه بسبب ما، ربما للجهل به إذ لم يقف هذا النحوي على وقوع هذه الظاهرة في اللغة فراح يغلط قارئها - مثلاً - في حين أن هذه القراءة لها وجه في العربية يظهرُ هذا الوجهُ حين يتم تخريجها على لغة من لغات العرب، وهذا يتفق مع المعنى اللغوي وهو أن من معاني خرج هو التخلصُ من مشكلة، إذ مع بيان الظاهرة اللغوية نكون مخرّجين للقراءة ومظهرين وجهها العربي، وقد يكون سبب المشكلة أن هذا النحوي - مثلاً - لم يفتن إلى أن هذه القراءة تحتمل أكثر من معنى، فبتخريجها يظهر المعنى الذي يمكن أن يكون قد خفي على النحوي المنكر للقراءة، ومعنى هذا كله أن التخريج قد يكون بيان وجه عربي خفي أيضاً، لذا فالتوجيه والتخريج مدلولهما واحد، وكثيراً ما نرى النحويين يستعلمون المصطلحين والمقصد منهما واحد. ومن أبرز معالمهما عند النحويين أنهم حرصوا على توجيه وتخريج أي سماع ورد عن ثقة، ظاهره الخروج عما هو مطرد، وتركوا - في الغالب - توجيه السماع الضعيف وتخريجه، قال ابن مالك بعد ذكره الشاهد المشهور:

ولكنني من حبّها لعميدُ

لاحجة فيه لشذوذه، إذ لا يعلم له تنمة ولا قائل ولا راو عدل، يقول: سمعت ممن يوثق بعربيته، والاستدلال بما هو هكذا في غاية الضعف، ولو صح إسناده إلى من يوثق بعربيته لوجه^(١)، ومثل هذا الاتجاه سلكه الألووسي حين تحدث عن قراءة الحسن (تنزلت به الشياطين) قال: والذي أراه أنه متى صحَّ رفعُ هذه القراءة إلى هؤلاء الأجلة، لزم توجيهها، فإنهم لا يقرؤون إلا عن رواية كغيرهم من القراء في جميع ما يقرؤونه عندنا^(٢).

(١) شرح التسهيل ٢/٢٩

(٢) روح المعاني ١٩/١٣٣

التقدير

التقدير على وزن تفعيل مصدر قَدَّر، قال ابن فارس: «القاف والداد والراء أصل صحيح يدلُّ على مبلغ الشيء وكنهه ونهايته، فالقَدَّر: مبلغ كل شيء يقال: قَدَّرَهُ كذا أي مبلغه»^(١).

وذكر الراغب الأصفهاني أن التقدير من الإنسان على وجهين: أحدهما: التفكير في الأمر بحسب نظر العقل، وبناء الأمر عليه وذلك محمود.

والثاني: أن يكون بحسب التمني والشهوة وذلك مذموم، وأضاف ما يفيد أن معاني التقدير هو إحكام الأمر، فقد قال في قوله تعالى: ﴿أَنْ أَعْمَلَ سَبِيغَتٍ وَقَدَّرَ فِي السَّرْدِ﴾ [سبأ: ١١] أي أحكمه^(٢)، وجمَعَ أصحاب المعجم الوجيز كثيراً من المعاني التي تدل عليها مادة قَدَّر، منها أنه يقال: قَدَّرَ الشيء قَدْرًا بَيْنَ مَقْدَارِهِ.. ويقال: قَدَّرَ الأمر: دَبَّرَهُ وفكَّرَ في تسويته، وقَدَّرَ الشيء بالشيء قاسَ به، وجعله على مقداره^(٣).

وفي الاصطلاح: هو حذف الشيء من اللفظ، وإبقاؤه في النية^(٤).

ومن هذه النصوص مجتمعة نستفيد ما يأتي:

١ - أن التقدير أطلق على محاولة الوصول إلى حقيقة الشيء وإلى نهايته الدالة على كماله، وقد تكون الحقيقة متعددة المفاهيم والمعاني، فللوصول إلى كنهها وحقيقتها تماماً يلزمنا تفكير وإحكام وتديير، لنصل إلى كل هذه المعاني والمفاهيم أي يكون التقدير وسيلة لكشف ذلك كله.

(١) مقييس اللغة  ٦٢/٥.

(٢) المفردات ٣٩٦

(٣) المعجم الوجيز مادة قدر.

(٤) الكليات، ٣٨٤

٢- أن التقدير هو جعلُ الشيء على مقدار شيء، فكأن الشيء إذا خرج عن الأصل بحذفٍ تمَّ فيه، نرجعه بالتقدير إلى ما كان عليه، ولا ريب أن الوصول إلى ذلك أيضاً يلزمه تفكير وتدبر وإحكام.

٣- أن التقدير يأتي بعد الحذف^(١)، فكأن الحذف حين يقع في تركيب لغوي، يصير سبباً يؤدي إلى خلل في معنى الجملة، فبالتقدير نحاول إصلاح هذا الخلل، بتصوير المحذوف وتخيله، وإرجاعه إلى أصله، وقد يتبدى حينئذ معنى آخر قد اختلف وتدرج بالألفاظ فيأتي التقدير، ليظهر معنى آخر، ومرادنا من هذا التصور لمعنى التقدير، أن نجعله عاماً شاملاً يلتقي مع المصطلحات المرادفة له تلك التي يستخدمها النحاة في تخريجهم أو توجيههم أو تأويلهم لجملة ما، ويمكن القول: إن هذه المصطلحات كلها يمثلها قولنا: إنها إبراز وجه عربي خفي للوصول إلى فهم المعنى المختزن في الجملة العربية بدقة. أو الكشف عن أصلها، فهذه المصطلحات كلها يمكن أن ينطبق عليها هذا التعريف - والله أعلم - ولا مشاحة في الاصطلاح. ومهما حاولنا عند القدماء - فيما أحسب - تلمس الفروق الدقيقة بين مصطلح وآخر، فلن نصل إلى مرادنا، لأن هذه المصطلحات اختلط عندهم استعمالها، وصارت ذات مدلول واحد، يراد منها تلك العملية الذهنية الداخلية الباحثة عن المعنى المخفي الآخر - أو المعاني المخفية الأخرى - التي يختزنها التركيب اللغوي، لأن الجملة العربية من أبرز خصائصها أنها مؤارة بالمعاني، فحين نقول مثلاً: أن تذهب إلى الحرم خير من جلوسك في البيت تقديره ذهابك... إلخ فظهر بذلك الوجه الآخر الذي احتمله التركيب الأول، وحين نقول: إن الحال الجامدة تؤول بالمشتق هو تقدير، ولنقل عنه أيضاً بأنه تخريج أو توجيه لأنه خرج عن القاعدة المطردة، والتقدير بهذا المعنى الواسع نراه في الجوانب الصرفية

(١) انظر ما ذكرناه حول الحذف التدريجي لتقف على ما يؤكد أن اعتقادهم كان كذلك.

واضحاً أيضاً، فالعمليات المصرفية الجارية في كثير من مسائل الإعلال والإبدال يمكن أن ندرجها تحت هذا المفهوم، فالفعل (قال) أصله (قول)، وكساء أصلها كساو ثم كساا ثم كساء. فقولنا: أصلها كيت وكيت، يستلزم تقديرها وتصورها في الذهن على النحو المذكور، وقد يستخدم التقدير في كشف المعاني بدقة، ففي لفظة (مختار) مثلاً نعلم أن أصلها - وهو ما يجب أن نقره في أذهاننا - هو مختير، وبناء على حركة يائها نضبط معناها فهي:


- ١ - اسم فاعل في نحو: زيد مختارٌ أصدقاءه والتقدير: مختيرٌ بكسر الياء.
- ٢ - اسم مفعول في نحو: زيد مختار من أصدقائه،. والتقدير: مختير، بفتح الياء.
- ٣ - اسم زمان: السحر مختار الدعاء والتقدير مختير، بفتح الياء.
- ٤ - اسم مكان: المسجد مختار للصلاة والتقدير مختير، بفتح الياء أيضاً.

وهكذا بالتقدير - أي بتصوير وتخيل حركة ياء مختير - استطعنا أن نحدد المعنى المراد من التركيب، وقد ذكرت سابقاً أن مفهوم التقدير الذي نسعى إلى تأسيسه وبيانه يمتد إلى العمليات المصرفية، لأنها تقوم على التصور الذهني وتخيل ما كان يجب أن تكون عليها اللفظة لو لم يعترها عارض منعها من أن تأتي واضحة جلية كأخواتها الصحيحة السائرات على القياس، وأعيد هنا ما ذكره ابن جني ليكون الطالب على قرب وبصر بذلك، لقد أشار إلى أن بعض العمليات المصرفية الداخلية المعبر عنها عندهم بمعرفة الأصل لاتعني أن العرب نطقت بها في يوم من الأيام، بل المراد منها بيان أنه لو نطق بها على القياس على غيرها مما هو مطرد شائع لقليل فيها ما يذكره الصرفيون، قال: «وينبغي أن يُعلم أنه ليس معنى قولنا: إنه كان الأصل في قام وباع: قَوْمٌ وبيِع، وفي أخاف وأقام: أخوف وأقوم، وفي استعان واستقام: استَعَوْنَ واستَقُومَ، أننا نريد به أنهم قد كانوا نطقوا مدةً من الزمان بقَوْمَ

وَبَيَّعَ ونحوهما مما هو، ثم إنهم أضربوا عن ذلك فيما بعد، وإنما نريد بذلك أن هذا لو نُطِقَ بهه على ما يوجب القياس بالحمل على أمثاله لقليل: قَوْمَ وَبَيَّعَ وَاسْتَقْمَ وَاسْتَعْمَنَ^(١)، وراح يوضح ذلك قائلاً: «ألا ترى أن: استقام بوزن استخرج، فقياسه أن يكون اسْتَقْمَ، إلا أن الواو قلبت ألفاً لتحركها الآن وانفتاح ما قبلها في الأصل، أعني قَوْمَ، ويدل على ذلك أيضاً ما يخرج من المعتلات على أصله، ألا ترى إلى قولهم: استروح واستنوق الجمل واستتيست الشاة، فدل ذلك على أن أصل استقام: استقْمَ، فهذه الأشياء الشاذة إنما خرجت كالتنبية على أصول ما غُيِّرَ، وأنه لولا ما لحقه من العلل العارضة لكان سبيله أن يجيء على غير هذه الهيئة المستعملة»^(٢)، وبهذا النص الواضح المشرق يؤكد ابن جني أن فكرة كون المقدر قد نُطِقَ به كانت حاضرة فعلاً في أذهانهم، وأن هناك عوارض جعلتهم يميلون إلى الحذف والتقدير، وأنه يجب أن نميز بين تقديرات أو جدوها للتوضيح، وتقديرات نطقوا بها في يوم من الأيام، ولا مانع فيما أحسب من توسيع فكرة التقدير ليشمل أيضاً ما يسمى الآن بالنظرية التحويلية، إذ هي قائمة على عمليات تخيلية الغاية منها كشف أصل التركيب، وما أكثر شيوع هذه الظاهرة في تحليلات النحاة^(٣)، منها ما قالوه في باب الإضافة اللفظية، فقولنا: زيد ضاربٌ عمرو أصلها:

(١) المنصف، ١/ ١٩٠.

(٢) المنصف ١/ ١٩٠ بتصرف.

(٣) وقد استخدم النحاة مصطلح التحويل المراد منه تلك العملية الذهنية التي يقوم بها المتكلم وذلك حين تحدثوا في باب الصفة المشبهة بأن إضافة الوصف إلى الفاعل في نحو: «زيد كاتب أبوه» غير مستحسن، لأن الصفة كما قال ابن هشام لاتضاف لمرفوعها حتى يُقَدَّرَ تحويل إسنادها عنه، إلى ضمير موصوفٍ  وقد امتنع هنا تقدير هذا التحويل. انظر أوضح المسالك ٣/ ٢٢١.

زيد ضاربٌ عمرًا، أراد المتكلم التخفيف من ثقل التنوين في ضارب، فمال إلى أسلوب الإضافة، وهذا ضاربٌ زيدًا، أصلها: زيد يضرب عمرا.

ونخلص من هذا كله إلى أننا نريد بالتقدير ومرادفاته من نحو توجيه وتخريج وتأويل، كلّ عملية ذهنية فيها إبراز وجه عربي قد خفي في التركيب، أو بيان أصل التركيب النحوي أو الصيغة الصرفية، وبهذا المعنى الواسع الشامل نكون قد بسطنا هذا الصعب، ويسرنا فهمه على الناشئة والمبتدئين، وذلكنا صعبه أمام المنكرين له، ولعل المختصين يوافقوننا فيما ذهبنا إليه إذ بذلك لا يرد علينا شيء. والله أعلم.

ولم أرد القول: إن المقدر هو العامل - دائماً - لأن هذا يفسد علينا القول إنه لا فرق بين التقدير والتأويل، فقولنا مثلاً: جاء زيد أسداً نؤوله بشجاع، أي بالصفة المشبهة، وهذا يعني أنه لا دور للعامل هنا، فليست هذه العملية الذهنية التي تم فيها هذا التحويل هي بحث عن عامل.

وعلى هذا النحو سنسير في درسنا لهذه المصطلحات ليشمل حديثنا ما هو مقدر لأجل بيان المعنى، وما هو مقدر لأجل الصناعة، وما هو مقدر وجوباً أو جوازاً وما هو محذوف، لأن المحذوف هو مقدر... إلخ أي نريد بمصطلح التقدير المعنى العام الواسع الذي يشمل كل ما ذكرناه^(١).

وأحسب أننا بهذا المنظور نستطيع فهم نظرية التقدير.

(١) ولا يعني هذا الخلط بين فروع العربية (اللغة والنحو والصرف والبلاغة) فقد استقرت مصطلحات كل فرع على ما تواضع أهله عليه، وإنما أردنا أنها في الأصل كلها تنطلق وتشارك في فكرة العمليات الذهنية، التي غايتها الوصول إلى معنى آخر مستتر في الجملة، ولكل قوم بعد ذلك وجهة.

وثمة تنبيه آخر لا بد أن نشير إليه وهو أن هذه المصطلحات التي شرحناها وعرضناها هي ما يجده القارئ في كتب التراث النحوي، ومن الواجب أن نؤكد أن هذه المصطلحات مترادفة متقاربة عند كثير من النحويين لا سيما عند الرعيل الأول منهم، فزاهم يستخدمون مثلاً كلمة التأويل ولو وضع مكانها كلمة التوجيه أو التخريج أو التقدير لأدت الغرض أيضاً، والعكس صحيح، ومن الشائع المعروف أن لا مشاحة في الاصطلاح، وأدلة هذا التداخل بين هذه المترادفات كثيرة جداً منها:

١ - أن سيبويه قد عبر عن التقدير - أحياناً بلفظ المعنى، قال في حديثه عن الضمير المتصل بالفعل المحذوف ﴿وإن قلت: «زيد إذا يأتيني أضربُ» تريد معنى الهاء ولا تريد زيدا أضرب إذا يأتيني^(١) فقله: تريد معنى الهاء يقصد به تقدير الهاء الواقعة مفعولاً به لأضرب.

٢ - واستعمل الفراء المتوفى سنة ٢٠٩هـ مصطلح التأويل، ولو وضعنا مكانه أية لفظة أخرى كالتقدير والتخريج والتوجيه لما فسد المعنى، قال: مفسراً قوله تعالى: ﴿أولم يهد لهم كم أهلكنا.....﴾ [السجدة: ٢٦] ما نصه: كم في موضع رفع يهد كأنك قلت: أو لم تهد لهم القرون الهالكة... وقد يكون كم في موضع نصب بأهلكنا، وفيه (تأويل) الرفع فيكون بمنزلة قولك: سواء عليّ أزيداً ضربت أم عمراً، فترفع سواء (بالتأويل) تقول: قد تبين لي أقام زيد أم عمرو، فتكون الجملة مرفوعة في المعنى كأنك قلت: تبين لي ذلك^(٢).

ومراده أن (كم) في موضع نصب بالفعل «أهلكنا»، وجملة «كم أهلكنا» في

(١) الكتاب ١/١٣٥.

(٢) معاني القرآن ٢/٣٣٣ وانظر أيضاً ١/٦٣.

موضع رفع فاعل بيهد، وإنما جاز وقوع الجملة فاعلاً لأنها في تأويل المفرد، وقد عبر عن هذا التقدير بقوله: كأنك قلت: أو لم تهد لهم القرون الهالكة، ومثله قوله: كأنك قلت: «تبين لي ذلك»، أما قوله: وفيه تأويل الرفع، فمراده من هذا التأويل هو أن هذه الجملة بتقدير المفرد فهي بمنزلة قولك: سواء علي أزيداً ضربت أم عمراً، فترفع سواء بالتأويل أي بتقدير المصدر وهو تبين لي قام زيد أو عمرو.

- ومثل ذلك قوله أيضاً معلقاً على قوله تعالى: ﴿ قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ * لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ ﴾ [ص: ٨٤-٨٥] فقد ذكر أن بعضهم قرأ بالرفع وعلق قائلاً على ذلك: «قد يكون رفعه تأويل جوابه؛ لأن العرب تقول: الحق لأقومن ويقولون: عزيمة صادقة لأتيناك؛ لأن فيه تأويل: عزيمة صادقة أن أتيك» ومراده من التأويل هنا هو التقدير؛ لأن الرفع عنده هو أن الحق مبتدأ وخبره لأملأن بتقدير أن أملأن بدليل التنظير الذي ساقه^(١).

- وقال موجهاً قراءة أبي ﴿ وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمَّتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً ﴾ [النساء: ١٢٠]، بنصب فيميلون، أي فيميلوا ما نصه «رده على تأويل، ودوا أن تغفلوا» ومراده من كلمة التأويل هنا التقدير أي أنها منصوبة لوقوعها في جواب «لو» الواقعة بعد الفعل (ود)، وهي مرادفة لأن المصدرية الناصبة، لأن الفعل (ودّ) يليه لو وأن فحملوا لو على أن.

- ومن استخدام الفراء لمصطلح التأويل بمعنى التقدير: قوله عند دخول الفاء في خبر إن «ولو قلت: إن ضاربك فظالم، كان جائزاً لأن تأويل إن ضاربك كقولك إن من يضربك فظالم فقس على هذا الاسم المفرد»^(٢). ومراده أن اسم الفاعل يقدر بالفعل المضارع.

(١) معاني القرآن ٢/٤١٢، ٣١/٢.

(٢) المعاني ٣/١٥٦.

٣- واستخدم المبرد المتوفى سنة ٢٨٥هـ لفظة «في معنى» مريداً بها التقدير أيضاً، قال عن المصدر النائب عن فعل الأمر مثل: ضرباً ز^(١) «فإن لم يكن - أي المصدر - في معنى «أن» وصلتها أعملته عمل الفعل إذا كان نكرة مثله، فقدمت فيه وأخرت، وذلك قولك: ضرباً زيداً، وإن شئت قلت: زيداً ضرباً، لأنه ليس في معنى «أن»، إنما هو أمر^(١)، فمراده من قوله في معنى أن، أي في تقدير أن.

واستعمل لفظة التأويل مريداً بها التفسير والتوضيح وذلك حين عرف المقصور والممدود، فقد أنهى حديثه بالقول: فهذا تأويل المقصور والممدود^(٢)، أي تفسير كما ترى. وتبعه ابن السراج المتوفى ٣١٦هـ في ذلك فاستخدم المعنى والتأويل مريداً بهما التقدير^(٣).

٤- ومن الأمثلة الدالة على أن هذه المصطلحات باتت مختلطة عندهم استعمال الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧هـ لمصطلح التأويل وهو في سياق يمكن أن نطلق عليه التوجيه أو التخريج قال: «وسألت أبا بكر عن قوله ﴿قُلْ إِنَّمَا أَلَّيْتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]» فقال: (ما) فيها استفهام ولا يجوز أن يكون نفيًا؛ لأن الفعل يبقى بلا فاعل، فإن قال قائل: ما تنكر أن تكون «ما» نافية، وفاعل يشعركم اسم الله عز وجل، لأن ذكره قد تقدم كأنه قال: وما يشعركم الله؟ وعلق أبو علي على هذا التخريج قائلاً: «فهذا التأويل غير سائغ لأن المعنى على خلافه»^(٤).

٥- ومن مظاهر التسامح في المصطلحات أننا ألفينا العكبري المتوفى سنة

(١) المقتضب ٤/ ١٥٧.

(٢) المقتضب ٣/ ٨٨.

(٣) الأصول ١/ ١٣٩-١٦٢-١٦٣-١٨٦- ٣٢٣.

(٤) المسائل المشككة ٢٦٨، وانظر: استعماله أيضاً لمصطلح التأويل مراداً به التخريج أو

التوجيه ١٤٢-١٤٣-١٤٤.

٦١٦ هـ - مثلاً - يستخدم كلمة «المعنى» مدلولاً بها على «التقدير» قال عند قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنْزَلَ عَلَيْهِمْ مِنَ قَبْلِهِ لَمُبْلِسِينَ ﴾ [الروم: ٤٩]، ما نصه: قوله تعالى: ﴿ مِنْ قَبْلِهِ ﴾ [الروم: ٤٩] قيل: «هي تكرر لقليل الأولى، والأولى أن تكون الهاء فيها للسحاب أو للريح أو للكسف، والمعنى: وإن كانوا من قبل نزول المطر من قبل السحاب أو الريح، فتعلق «من» بـ«ينزل»^(١).

والمعنى الذي أورده هو التقدير النحوي الذي أرادته إذ جعل الضمير في ﴿ من قبله ﴾ راجعاً إلى السحاب وحينئذ من قبله متعلقان بالفعل ينزل، ومن قبل الأولى متعلقان بمبلسين، ومن طريف ما حصل وأنا أنقل هذا النص عن التبيان أن المحقق - يرحمه الله - نقل في الحاشية ما ذكره الأنباري في البيان، فقد صدر الأنباري هذا المعنى الذي ذكره العكبري بقوله: «التقدير: وإن كانوا من قبل أن ينزل الغيث عليهم من قبل السحاب لمبلسين، والضمير يعود على السحاب» فلا شك أن في هذا مقنعاً أن المراد عندهم من المعنى - في كثير من الأحيان وهم يتحدثون عن قضايا نحوية - هو التقدير النحوي^(٢).

٦ - واستعمل ابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢ هـ لفظة التأويل أيضاً بمعنى التقدير أيضاً نلاحظ ذلك من قوله بعد ذكره لقوله تعالى: ﴿ وَبَيَّنَّا لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ [إبراهيم: ٤٥] قال: والفاعل فتبين لكم كيفية فعلنا بهم، وجاز هذا الإسناد باعتبار التأويل كما جاز في باب الابتداء نحو ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [البقرة: ٦] فإنه أول سواء: سواء عليهم الإنذار وعدمه^(٣).

(١) التبيان ٢/١٠٤٢، وانظر استعماله للفظه (أي) مریداً بها التقدير في ٢/٨٥٣-٨٥٥-٨٩٥.

(٢) التبيان ١/١٠٤٢، وانظر البيان للأنباري ٢/٢٥٢ الحاشية.

(٣) شرح التسهيل ٢/١٢٣، وانظر أيضاً المنصف ٢/١٣٠، وشرح الكافية للرضي ١/٢١٦

٧- واستخدم أبو حيان المتوفى سنة ٧٤٥هـ، التأويل بمعنى التقدير من ذلك رده على من ذهب إلى توجيه قراءة وولات حين مناص بخفض حين، بأن لآت هنا بمعنى غير وهي صفة لمحذوف كأنه قيل: فنادوا حيناً غير حين مناص، قال أبو حيان: ورُدَّ هذا التأويل بلزوم زيادة الواو فلا فائدة لها حيثئذ، وبأنه لو كانت بمعنى «لا» صفة لزم تكرارها نحو: مررت برجل لاقائم ولا قاعد^(١)، واستعمل أيضاً التقدير والتخريج والتأويل بمعنى واحد أيضاً^(٢).

٨- ويلاحظ أن ابن هشام المتوفى سنة ٧٦١هـ في المغني استخدم مصطلح التخريج حين خرَّج قراءة (ألم نشرح) بفتح الحاء، واستخدم مصطلح التوجيه في توجيه قراءة أخرى^(٣)، وفي الموضوعين لو قال: وتأويل القراءة، أو قال: وتقدير القراءة لأدى الغرض أيضاً من ذلك، ولا ننسى أن له رسالة استخدم في عنوانها لفظة التوجيه وذلك في إعراب (فضلاً) و(لغة) و(خلافاً)^(٤)، كما أن هناك كثيراً من كتب التفسير عنونها أصحابها بعناوين مشتملة على لفظة التأويل^(٥).

٩- واستعمل الفيومي المتوفى سنة ٧٧٠هـ التأويل والتقدير مترادفين حين تحدث عن معنى القرء قال: وقال النحويون هو على التأويل والتقدير ثلاثة من قروء لأن العدد يضاف إلى مميزه^(٦).

(١) التذييل والتكميل ٤/ ٢٩٥.

(٢) التذييل والتكميل ٤/ ٢٩٦-٢٩٩٧- ٢٩٨.

(٣) انظر: المغني ٣٦٥-٣٥٧-٣٥٨.

(٤) حققها د. حسن الشاعر - عمان - دار الأرقام ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

(٥) منها الكشاف وعنوانه المفصل هو تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، وانظر: كتاب سيد عبد الغفار ظاهرة التأويل وصلتها باللغة لترى عناوين الكتب المشتملة على لفظة التأويل.

(٦) المصباح المنير، قرء.

١٠ - مما يدلُّ على أن هذه المصطلحات ظلت متشابهة متشابكة أن السيوطي وهو المتوفى سنة ٩١١هـ استعمل مصطلح التأويل، مريداً به التقدير، قال بعد ذكره قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى ﴾ [طه: ١٢٩] فأجل معطوفة على كلمة، والتأويل: ولولا كلمة سبقت من ربك وأجل مسمى لكان العذاب لازماً لهم^(١). فتقديره لجواب لولا، يدلُّ على أن هذا التأويل هو تخريج أو توجيه أو تقدير نحوي. ومثل ذلك يمكن أن نحمل قوله: ومنع ابن الدهان من إضافة لدن إلى الجملة، وأول ما ورد من ذلك على تقدير أن المصدرية^(٢).

١١ - وإذا انتقلنا إلى الألو سي من المفسرين المتوفى سنة ١٢٧٠هـ، لرأينا أيضاً أنه استخدم كلمة «المراد» شاحناً إياها بـ«التقدير». قال: «إن المبرد ذهب إلى أن الضمير في قوله تعالى: ﴿ مِنْ قَبْلِهِ ﴾ من الآية، ﴿ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنْزَلَ عَلَيْهِمْ مِنَ قَبْلِهِ لَمُبْلِسِينَ ﴾ [الروم: ٤٩] راجع إلى السحاب لأنهم لما رأوا السحاب كانوا راجين المطر، والمراد من قبل رؤية السحاب»^(٣).

فقوله: «والمراد» يفيد أنه يريد التقدير بدليل تقديره مرجع الضمير في ﴿ مِنْ قَبْلِهِ ﴾ وأحياناً يستعمل أي التفسيرية لبيان التقدير المراد، ففي تفسيره لقوله تعالى: ﴿ فَأَنْتَقِمْنَا مِنْ الَّذِينَ أَجْرَمُوا ﴾ [الروم: ٤٧] قال: الفاء مضمنة أي فأمن بعض وكذب بعض فانتقمنا، وقيل: أي فكذبوهم فانتقمنا منهم ووضع الموصول موضع الضمير (هم) للإشعار بالعلة، والتنبيه على مكان المحذوف^(٤)، فلا ريب أن تقدير

(١) المزهر ١/٣٣٨.

(٢) المطالع السعيدة ١/٣١٨.

(٣) روح المعاني ٢١/٥٣.

(٤) روح المعاني ٢١/٥٢.

المحذوفات (فأمن بعض... فانتقمنا... فكذبوهم فانتقمنا)، هي تقديرات نحوية، عطفَ جملة فانتقمنا عليها...

١٢ - وأخيراً استعمل عباس حسن مصطلح التأويل معبراً به عن التقدير قال بعد ذكره البيت المشهور:

ولست بالأكثرٍ منهم حصي

وما قيل في تخريجاته: وكل هذه التأويلات مرفوضة، لا يعرف عنها الشاعر الأعشى شيئاً، فهي إما لغة وإما شاذة^(١).

فمن هذا العرض السابق كله نتبين:

١ - أن مفهوم «التقدير» واسع عند علمائنا، ومصطلحاته مترافقة مترادفة يدل كل واحد منها على الآخر وفق السياق الذي يساعد على وجود هذا الترادف، لذا فقولهم: «لامشاحة في الاصطلاح» هو قول صحيح يمثل الواقع العلمي الذي عاش فيه العلماء، وأخذوا به.

٢ - أن المصطلحات (التأويل والتوجيه والتخريج والتقدير) تلتقي في كونها عمليات ذهنية الغاية منها:

١- إبراز وجه خفي في التركيب الظاهر.

٢- أو ردُّ الشيء الذي خرج عن الجادة إلى المطرد الشائع.

٣ - أنه لامشاحة في الاصطلاح - كما ذكرنا - والقدماء لم يلتفتوا كثيراً إلى التفريق بين المصطلحات التي تتضمن تلك العمليات الذهنية المؤدية إلى كشف أصل كلمة ما، كما هو الشأن في العمليات الصرفية، - على العموم -، أو تبين

(١) النحو الوافي ٣/٤١٢ الحاشية.

الفصل الأول: المصطلحات الدالة على المحذوف المقدر ————— ٤٥

وجه مخفي في العمليات النحوية، فعلى هذا النسق ساروا، فترى تعدد التسميات والمسمى واحد، من ذلك لام كي في نحو: جئت لأتعلم، فقد أطلق عليها سيبويه اسم اللام^(١)، ووصفها المبرد باللام المكسورة^(٢)، وسماها الفراء والزجاج لام كي^(٣)، وأطلق عليها بعضهم لام التعليل^(٤).

* * *

(١) الكتاب ٣/ ٨٥.

(٢) المقتضب ٤/ ٨٤.

(٣) معاني القرآن ١/ ٢٢١، ومعاني القرآن وإعرابه ١/ ٤٢.

(٤) الجنى الداني، ١٥٦.

الفصل الثاني

الفروق بين مترادفات أخرى دالة على التقدير

ذكرنا - فيما سبق - أن الاتجاه السائد عند كثير من علمائنا أن المصطلحات المشهورة «التخريج والتوجيه والتقدير والتأويل» باتت مترادفة، لكن هناك مصطلحات أخرى استخدمها العلماء تبدو منها علاقة بمصطلح التقدير، يجدر أن نعرفها ونتبين الفرق بينها وبين التقدير بمعناه العام، منها:

الفرق بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب

هناك فرق بين تفسير المعنى والتقدير، نتبين ذلك مما أورده ابن جني من الأمثلة الكثيرة التي يبدو منها أنه يريد بتفسير المعنى: المعنى العام الذي يتبادر من التركيب في حين أن تقدير الصنعة النحوية قد لا يكون كذلك من هذه الأمثلة:

١ - قولنا: زيد قام: قال: «ربما ظن بعضهم أن زيداً هنا فاعل في الصنعة كما أنه فاعل في المعنى» فيحذر ابن جني من الخلط بينهما. فزيد في الصنعة مبتدأ عند البصريين وجملة قام خبره، وعلة ذلك مذكورة في كتب النحو، ومن أهمها أن العرب قالت: الزيدان قاما، فلو كان الزيدان مبتدأ لما ألحقوا ضميرهما بالفعل قاما، ولم يرد عنهم تعدد الفاعل.

٢ - ومن ذلك قولنا: أهلكَ والليل، قال: معناه: الحق أهلك قبل الليل، قال ذلك من لا دُرْبَةَ له على أن يقول: أهلكَ والليل، فكأنه حذف قبل الليل فيجره،

وإنما تقديره (الحق أهلك وسابق الليل) وكأني بابن جني ينيه هنا إلى أن المعنى العام المفسر للتركيب قد تقع فيه اللفظة مجرورة أو منصوبة في حين أن التقدير النحوي لا يجعلها كذلك كما هو الشأن في المثال فعلى المعنى العام يكون الليل مضافاً إليه، في حين أن التقدير النحوي هو مفعول به لفعل محذوف تقديره سابق الليل. قال اللورقي: أهلك والليل أي بادرهم قبل الليل، والمبادرة هي المسابقة كأن الرجل والليل يتسابقان إلى أهله، فأمره أن يسبق الليل إليهم ليكون عندهم قبل الليل، وبادر يتعدى إلى مفعولين، تقول: بادرت زيداً غاية، وهذا التفسير أي بادرهم على خلاف التقدير، لأن التقدير هو: بادر أهلك واسبق الليل، لأن الواو لا تكون بمعنى (قبل) لأن (قبل) توجب الترتيب، والواو تقتضي الجمع^(١).

٣ - ومن ذلك قولهم: كلُّ رجلٍ وصنعتُهُ، وأنت وشأنك: قال: «معناه أنت مع شأنك، وكلُّ رجلٍ مع صنعتِهِ، فهذا يوهم أن الثاني خبر عن الأول، وليس الأمر كذلك مع أن المعنى عليه؛ لكنه مع تقدير الصنعة أي صنعته وشأنك معطوفان على ما قبلهما، والخبر محذوف فكأنه قال: كل رجل وصنعتُهُ مقرونان، وأنت وشأنك مصطحبان»^(٢).

ثم قال بعد ذكره الأمثلة: «ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى.

١ - فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت المعنى فهو ما لا غاية وراءه.

(١) المحصل في شرح المفصل للورقي ٦٣ بتصريف.

(٢) الخصائص ١/ ٢٨٤ بتصريف. وانظر أيضاً ٣/ ٢٥٦ فتحت عنوان تجاذب المعاني والإعراب ذكر ما يؤكد أنه يجب الحفاظ على المعنى، بتطويع الصنعة وساق قوله تعالى ﴿إِنَّهُ عَلَّمَ رَجْعَهُ لِقَادِرٌ﴾ ليدل على ذلك.

٢- وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تَقَبَّلَتْ تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب حتى لا يشذ شيءٌ منها عليك»^(١).

- ومن الأمثلة التي التقطناها وقد حصل فيها اتفاق بين المعنى وتقدير

الإعراب:

١- ما ذكره النحاس تفسيراً لقوله تعالى: ﴿ خَلَقُكُمْ وَلَا بَعَثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَحِدَةً ﴾ [لقمان: ٢٨]^(٢)، قال النحاس: «قال الضحاك: أي ما ابتداء خلقكم جميعاً إلا كخلق نفسٍ واحدة، وما بعثكم يوم القيامة إلا كبعث نفس واحدة، قال أبو جعفر: وهكذا قدره النحويون بمعنى إلا كخلق نفس واحدة مثل: ﴿ وَسَّئِلِ الْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف: ٨٢]^(٣).

٢- ومنها: ما ذكره الزمخشري تفسيراً لقوله تعالى: ﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضَلُّوا ﴾ [النساء: ١٧٦]، قال: «أن تضلوا: مفعول له ومعناه كراهة أن تضلوا»^(٤)، فقوله: معناه، المراد منه تقديره، لأن المصدر المؤول هنا مفعول لأجله، والتقدير كراهة الضلالة، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وتم بذلك الاتفاق الكامل بين التفسير العام وتقدير الإعراب.

٣- أن النحويين أجازوا حذف النعت إن عُلِمَ كقوله تعالى: ﴿ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾ [الكهف: ٧٩]، أي كل سفينة صالحة غصباً. وأوردوا دليلين يدلان على النعت المحذوف، هما:

(١) الخصائص ١/ ٢٨٤ بتصرف، وانظر المنصف ١/ ١٣١، وشرح الكافية بتصرف ٢/ ٩٧.

(٢) إعراب القرآن ٢/ ٦٠٧.

(٣) إعراب القرآن ٢/ ٦٠٧.

(٤) الكشف ٢٧٦.

١ - دليل لفظي، وهو قوله تعالى قبل هذه الآية، أردت أن أعيها، مما يدل على أن السفينة كانت من قبل خالية من العيب أي صالحة للانتفاع بها.

٢ - دليل عقلي، وهو أن الملك الغاصب لا يغتصب ما لا نفع فيه.

وأضافوا إلى هذين الدليلين أن عثمان بن عفان رضي الله عنه، قرأ كل سفينة صالحة، فذكر النعت المحذوف.

فاجتماع ذلك كله دفع النحاة إلى القول بجواز حذف النعوت^(١). مستأنسين بقراءة سيدنا عثمان رضي الله عنه، فمن هذا الشرح الطويل نلاحظ أن الغاية منه هو الحفاظ على المعنى التفسيري والتقدير الصناعي النحوي، والوصول إلى المطابقة بينهما.

- أما إذا لم يتم التوافق بينهما فيراعى المعنى المجمع عليه ثم بالتقدير والتوجيه والتقدير يمكن إرجاع ما شذ، أي يُراعى المعنى المتبادر من التركيب ثم نقوم بتوجيه التركيب على ضوء ما تمدنا به الصنعة النحوية لنرجعه إلى الجادة حتى يتم التطابق بين المعنى العام والتقدير النحوي، هذا إذا كان التركيب لا يحتمل إلا معنى واحداً، أما إن كان التركيب يمكن أن يحتمل أكثر من معنى فلا مانع من إبراز المعاني الأخرِ بواسطة التقديرات التي نقوم بها، لأنها في النهاية هي إبراز لوجه عربي كانت مخفية. وقد أشار الزمكاني وهو بصدد شرحه كلام سيبويه لقولهم «إن لاحظية فلا أليّة» إلى أن سيبويه أشار إلى تفسير المعنى أو أراده قال سيبويه شارحاً هذا القول: «أي إن لا تكن له في الناس حظية، فإني غير أليّة، كأنها

(١) انظر: لذلك معاني القرآن للنحاس ٢٧٧/٤، وشرح التصريح ١٩٩/٢، وحاشية الصبان

٣/٧١، وحاشية الخضري ٢/٦٥، والنحو الوافي ٣/٤٩٢، وإعراب شواهد أوضح

قالت في المعنى: إن كنت ممن لا يُحظى عنده فإنني غيرُألية، ولو عنثَ بالحظية نفسها لم يكن إلا نصباً إذا جعلتَ الحظية على التفسير الأول^(١) أي النصب على أن حظية خبر لكان المحذوفة، والتقدير: إلا أكن حظية فإنني غيرُألية»، و«غير» خبر «إن»، قال الزملكاني معلقاً على قول سيبويه: فإنني غيرُألية: قلت: هو تفسير المعنى لا العامل، وكيف يُعتقد عمل إن مضمرة مع فقد النظير^(٢).

ولكثرة استعمال هذا المصطلح عبر العصور رأينا السيوطي يشير إلى الفرق بينهما قائلاً: قد يقع في كلامهم: هذا تفسير معنى، وهذا تفسير إعراب، والفرق بينهما أن تفسير الإعراب لا بد فيه من ملاحظة الصناعة النحوية، وتفسير المعنى لا تضرة مخالفة ذلك^(٣).

وكأن مراده أن نرجح مراعاة المعنى، لأن الصنعة - دائماً أو في الغالب - تطاو عننا فيما نريد، لأنها مرنة وكلام العرب لا يحيط به إلا نبي كما قال الشافعي^(٤).

وثمة أمثلة التقطتها حصل فيها اتفاق أو اختلاف بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب، ودأب النحاة على التطابق بينهما نسردها ليتضح الأمر تماماً، وهي:

١- أن أبا علي الفارسي لم يجز تعليق إذا في قوله تعالى ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ

(١) الكتاب، ١/ ٢٦٠-٢٦١.

(٢) غاية المحصل، للزملكاني ١/ ١٥١ وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٨٢ قال: وهو مثل يضرب لمن أخطأته الخطوة، فيقال: إن أخطأتك الخطوة فيما تطلب فلا تأل أن تتودد إلى الناس لعلك تريد بعض ماتريد، وأصله في المرأة تصلف عند زوجها، وحظية من الخطوة وألية من الألو، وألوت أي قصرت، والأصل: حظوية وأليوة وإنما قلبت الواو ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها على حد سيد وميت.

(٣) الإتيان ٤/ ١٢٣٥.

(٤) الرسالة، ٢٩ بتصرف.

فَلَا أَسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ ﴿ [المؤمنون: ١٠١] بما بعد (لا) وذلك لأن ما بعد (لا) لا يجوز أن يعمل فيما قبلها، وقال: نقدر فعلاً محذوفاً يدل عليه قوله تعالى ﴿فَلَا أَسَابَ بَيْنَهُمْ﴾ [المؤمنون: ١٠١]^(١)، فالصنعة النحوية كما نرى لم تجز تعليق «إذا» بما بعد «لا»، والمعنى يتطلب ذلك، لذا قدر النحاة فعلاً علقوا «إذا» به، فقد نقل أبو حيان عن ابن عباس قوله في تفسير الآية: عند النفخة الأولى يموت الناس فلا يكون بينهم نسب في ذلك الوقت، وهم أموات^(٢)، أي نعلق إذا - المعبر عنها بعندفي قول ابن عباس -، بالفعل يموت، فيصير التقدير: فإذا نفخ في الصور يموت الناس، وبهذا يتحقق تفسير المعنى مع تقدير الإعراب، وبذلك نكون طوّعنا الصنعة للحفاظ على المعنى.

٢- ومن الأمثلة التي حصل فيها فرق بين المعنى التفسيري والصنعة النحوية ما ذكره^(٣) حول قوله تعالى ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، فالمعلوم أن حيث هنا متصرفه خرجت من الظرفية، فهي مفعول به لفعل محذوف تقديره يعلم، وإنما قدر هذا الفعل - وهو من لفظ أعلم - لأن أفعال التفضيل لا ينصب، ثم إن بقاء حيث على ظرفيتها يردده المعنى الشرعي، إذ إنها لو بقيت ظرفية لكان المعنى: أن علم الله واقع في هذا المكان المحدود في حين أن علم الله لا يُحدّد، والمعنى على تصرفها يصير أن الله سبحانه وتعالى يعلم نفس المكان المستحقّ لوضع الرسالة فيه لا أن علمه واقع محصور في هذا المكان، وقد كثرت التقديرات النحوية حول هذه الآية، قال بعضهم: إن أعلم هنا بمعنى

(١) البغداديات، ٢١٨.

(٢) البحر، ٤٢١/٦.

(٣) انظر: البحر المحيط ٢١٦/٤، والمغني ٥٨٦، وحاشية الصبان ٢٢٦/٢ ومجيب الندا

١٢٦، وإعراب شواهد قطر الندى ٢١٢.

عالم، أو إن التقدير: هو أنفذ علماً أو هو نافذ العلم وحيث باقية على ظرفيتها، وقال الدماميني: ولو قيل: إن المراد يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد، وفيه إبقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها، والمعنى أن الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما أوتي رسله من الآيات لأنه يعلم ما فيهم من الطهارة والفضل والصلاحية للإرسال ولستم كذلك، ووصف هذا التقدير «بأنه بعيد لأنه يقتضي حذف المفعول - أي الفضل - والموصول الذي هو صفة الفضل وبعض صلة ذلك الموصول - ولأن المعنى - كما ذكرنا - يقتضي إلى أنه يعلم نفس المكان المستحق للرسالة ١٨ والمهم أن رأي الدماميني ضعيف بكثرة المقدرات، والأولى عند النحاة هو التقليل منها كما هو تخريج الجمهور لهذه الآية والله أعلم. والمستفاد من هذه الآراء أن النحاة حاولوا جاهدين الحفاظ على المعنى التفسيري لاسيما العقدي مع مقتضيات الصنعة النحوية وقد تم لهم ذلك لمرونة هذه الأصول وسعة ميدان التقديرات النحوية.

٣- ومن ذلك قوله تعالى ﴿ هَلْ أُنثِقُ بِالْجُنُودِ * فِرْعَوْنَ وَثَمُودَ ﴾ [البروج: ١٧-١٨] قيل: إن فرعون وثمود بدل من قوله تعالى: من ﴿ الْجُنُودِ ﴾، بدل كل من كل، لأن المعنى يتطلب ذلك، لكن إعرابه بدلاً يستلزم التطابق بين البدل والمبدل منه، فالجنود جمع وفرعون مفرد، لذا قال أبو حيان: وكأنه على حذف مضاف أي جنود فرعون^(١) فبهذا التقدير تم الحفاظ على المعنى والصنعة.

٤- خرَّج الزجاج قراءة من نون هيهات بالرفع في قوله (هيهات هيهات لما توعدون) على أنها مصدر، وهي مبتدأ، مبني باعتبار أصله أي بُعدٌ بُعدٌ لما توعدون، وقيل: بأنه ينبغي أن يكون تفسير معنى لا تفسير إعراب، لأنه لم

(١) البحر المحيط ٨/ ٤٥٢.

تثبت مصدرية هيهات، وقد نونوا أسماء الأفعال، ولم يقولوا: إنهم نزلوها منزلة المصادر^(١) فالظاهر من هذا المثال وما قيل عنه أن الحكم على تركيب لغوي بأنه من تفسير المعنى مرده عدم انتظامه في الصنعة النحوية، والنحاة حاولوا الحفاظ على معنى المسموع، وإن اختلفوا في توجيهه صناعة.

٥- ذكر النحاة في حديثهم عن استعمال كلا وكلتا أن قولك: جاء الزيدان، يحتمل أحد الزيدين، بدليل قوله تعالى ﴿عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْقُرَيْتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزُّخْرُف: ٣١] أي على رجل من إحدى القريتين، فهذا التقدير ونحوه مما نجده في كتب النحو هو من تفسير المعنى وليس من تقدير الإعراب^(٢).

٦- ذكر النحاة في باب الاستثناء المثال المشهور: ما زاد إلا مانقص، وما نفع إلا ما ضرَّ، فما مع الفعل في تأويل مصدر منصوب على الاستثناء المنقطع، أي ما زاد لكنه نقص، وما نفع لكنه ضرَّ، فهذا تفسير معنى، أما تقدير الإعراب فهو ما زاد إلا النقص أو النقصان وما نفع إلا الضرُّ^(٣).

٧- ويندرج تحت تفسير المعنى ما نراه في كتب الصرف حين يقرر بعضهم أن هناك نيابة في الصيغ كقولهم: إن «دافق» في قوله تعالى ﴿مِن مَّاءٍ دَافِقٍ﴾ [الطَّارِق: ٦] هو بمعنى مدفوق أو ذي دفق^(٤)، والصنعة النحوية تقبل التقديرين لبيانها المعنى المراد، لكن يجوز في الإعراب أن نقول: دافق: صفة للماء، على أي تقدير، وقس على ذلك كل ما يمر معك من تناوب بين الصيغ الصرفية.

(١) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/١٢ والتبيان ٢/٩٥٤ والبحر المحيط ٦/٣٢٤.

(٢) انظر روح المعاني ٢٧/١٠٧.

(٣) المحصل في شرح المفصل، للورقي، ٣٠٢ بتصرف.

(٤) المقاصد الشافية، ٩/٢٦٠.

الفرق بين الإضمار والحذف

الحذف مصدر حذَفَ يحذِفُ من باب ضرب يضرب، ومعناه في اللغة:
الإسقاط والقطع والتقصير^(١).

أما الإضمار فهو مصدر أضمَرَ يُضمِرُ، يقال: أضمَرَ في ضميره شيئاً عزم
عليه بقلبه^(٢)، أي أخفى الشيء في عقله وقلبه، ولم يظهره، وقد جرى الاستعمال
العربي على هذا المعنى، قال أبو نواس:

أُضْمِرُ فِي الْقَلْبِ عِتَاباً لَهُ فَإِنْ بَدَأَ أُنْسِيتُ مِنْ هَيْبَتِهِ
وقال مسلم:

وكم من مُعِدِّ في الضمير لي الأذى رأيي فألقى الرعبُ ما كان أضمراً^(٣)

ومن مشتقات الإضمار التي استعملها النحاة قولهم (المضمِر) فهو مُفَعَّل
أي اسم مفعول من الإضمار وهو الإخفاء، يقال أضمَرته إذا أخفيتَه وسترته^(٤)
وإطلاقه على الضمير البارز هو من باب التوسع كما قال الأزهري^(٥) ويفهم من
كلامهم أن هناك نوعين من الإضمار:

١- إضمار يراد به النية أي هناك محذوف منويٌّ مقدر، وأكثر استعمال
النحاة هو هذا النوع. وهو المعبر عنه كثيراً في صيغهم الإعرابية وذلك حين

(١) مختار الصحاح، والمصباح المنير، حذف.

(٢) مختار الصحاح، والمصباح المنير، ضمِر.

(٣) عيون الأخبار، ٣/ ٢٩٤.

(٤) شرح التصريح، ١/ ٩٥ و حاشية الصبان ١/ ١٠٩.

(٥) شرح التصريح ١/ ٩٥.

يقولون: محذوف تقديره كيت وكيت^(١)، واشترطوا له فيما بعد - وفي كثير منه - دليلاً يدل عليه.

٢- إضمار مستكن في اللفظ، كالضمير المستتر وجوباً، أضمره المتكلم في الأصل، ولم يرد إظهاره، ولأنه لم يظهر ألبتة صاروا يتصورونه، في الذهن فقط، وإذا عبروا عنه بقولهم عن فاعل اضرب مثلاً: إنه مستتر وجوباً تقديره أنا، فمرادهم التقريب فقط على المتعلمين، وإلى هذين النوعين أشار اللورقي، حين شرح كلام سيويه عن (لات) قال سيويه: تضمير فيها مرفوعاً، وتنصب الخبر لأنه مفعول به، قال اللورقي: يعني تضمير في الجملة، أي تنوي أن هناك محذوفاً هو الاسم من الإضمار في القلب، وليس يعني الإضمار الذي يكون في الفعل مستكناً، ويعني بالمفعول به، المشبه به، إذ كان خبر ليس مشبهاً بالمفعول به، وليس بمفعول صحيح^(٢) وسوف يمر بنا الفرق بين الحذف والاستتار، وستبين منه تأكيد ما ذكرناه هنا.

- أما الحذف في الاصطلاح: فهو إسقاط جزء من الكلام أو كله لدليل^(٣)، وقيل: إن الحذف هو ما كان ملفوظاً به ثم حذف، ويحتاج إلى قرينة تدل عليه^(٤)، وذكروا له أنواعاً:

١ - أحدها يسمى الاقتطاع، وهو حذف بعض حروف الكلمة، ولعله هو

(١) انظر كثيراً منهذه العبارات في أي كتاب إعراب من ذلك المشكل، لمكي، ١/ ٩١-٩٧-

١٤٢-٢١٥-٣٦٩.

(٢) المحصل، الورقي، ٤٥٩.

(٣) البرهان ٣/ ١٠٢.

(٤) نتائج الفكر، ١٦٥ و المحصل، للورقي، ٤٥٨ وحاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح

الذي أشار إليه سيبويه بقوله عن العرب إنهم ربما يحذفون من الكلم، فمما حُذِفَ وأصله في الكلام: لم يك، ولا أدر^(١)، ومن ذلك ما تحدث عنه النحاة في باب الترخيم، ذكروا أن بعضهم كالإمام علي وابن مسعود والأعمش قرأوا (ونادوا يامال) أي على حذف آخر الكلمة، ويدخل في هذا النوع حذف همزة «أنا» من قوله تعالى ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨] الأصل: لكن أنا، حذفت همزة أنا تخفيفاً وأدغمت النون في النون^(٢)، وهذا الضرب مشترك بين النحاة وغيرهم.

٢ - النوع الثاني من الحذف يسمى الاكتفاء وهو أن يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط فيكتفى بأحدهما عن الآخر لنكتة، ويختص غالباً بالارتباط العطفى كقوله تعالى ﴿سَرِيلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١] أي والبرد، وهذا الضرب لا يعتد النحاة به، وقد ذكر ابن هشام ذلك حين تحدث في المغني عن الحذف الذي يهتم به النحوي، فذكر هذه الآية للدلالة على أن المفسرين هم المعنون بمثل هذه الحذوفات^(٣).

٣ - والنوع الثالث من الحذف يسمى الاحتباك، وهو أن يحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول كقوله تعالى ﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجَ بَيْضَاءً﴾ [النمل: ١٢] التقدير: تدخل غير بيضاء وأخرجها تخرج بيضاء، فحذف من الأول «تدخل غير بيضاء» ومن الثاني «وأخرجها» وواضح أن هذا الضرب أيضاً ليس من اهتمام النحاة.

- والنوع الرابع: يسمى الاختزال، وهو ما ليس واحداً مما سبق وهو

(١) الكتاب ٢٥/١ بتصرف.

(٢) الإتيان ٥/١٦٢٠ بتصرف.

(٣) المغني، ٨٥٣.

أقسام، لأن المحذوف إما كلمة: اسم أو فعل أو حرف أو أكثر، كحذف المضاف والمضاف إليه والمبتدأ والخبر والموصول والموصوف والصفة، والفعل وجملة الشرط والقسم وجوابه، وهذا الضرب هو من اهتمام النحاة^(١).

وفرّقوا بعد هذا التصنيف بين الحذف والإضمار فقالوا: إن الإضمار هو ترك الشيء مع بقاء أثره^(٢).

وقيل: إن الحذف إسقاط الشيء لفظاً ومعنى، والإضمار إسقاطه لفظاً لا معنى^(٣) فإذا قارنا ذلك بما نعده في حذفاتهم لألفينا: أن الإضمار والحذف في كثير من إجراءاتهما، لا بد فيهما من دليل يدل على المضمّر أو المحذوف، فقولهم في باب الاشتغال: إن زيداً في نحو: زيداً ضربته، هو مفعول به لفعل محذوف تقديره، ضربت زيداً ضربته، يُتصور أن هذه الصورة هي الأصل ثم تم الحذف ومن ثمّ الإضمار، وهذا يلتقي مع تصورنا الذي تصورناه عن التقدير، فهو صورة عامة توضح الصورة الشكلية البدائية للجمله، وما حدث لها بعد ذلك من تغييرات تتسم بالحذف والإضمار، وكلُّ بحاجة في النهاية إلى دليل يدل على المحذوف المقدر في الذهن، فالتقدير هو كما قالوا حذف الشيء من اللفظ وإبقاؤه في النية^(٤) والمستفاد من هذا كله:

١- أن الأصل في المحذوف أن يكون مذكوراً، لكن الإجراءات التطبيقية تفيد أن الحذف عند النحاة على نوعين:

- نوع يتم فيه حذف، ولادليل يدل عليه، وهذا هو المعبر عنه بالإسقاط

(١) انظر لذلك كله الإتيان ٥/ ١٦٢٥.

(٢) التعريفات ٣٣.

(٣) الكليات ٢٨٤

(٤) الكليات، ٣٨٤

لفظاً ومعنى، مثاله حذف حرف من الكلمة، وقد ذكرنا قبل أن هذا النوع أشار إليه سيبويه صراحة ومثل له بحذفهم نون يكن في قولهم لم يك، ولا يُشترط في هذا النوع وجود دليل لفظي أو حالي يدل على المحذوف، نعم إن قلنا: ما دليلكم على أن المحذوف في أخ هو الواو؟ فحينئذ نقول: دليلنا هو رجوعها في التشية حين قالوا: أخوان، ومن أصولهم أن التشية ترد الأشياء إلى أصولها، والأسماء في أصلها ثلاثية، وعلى كل حال فمثل هذا الحذف لا يشترط فيه بقاء أثر لفظي في الكلمة تدل عليه، ومثله قولهم: إن «مع» أصلها معي أي ثلاثية، وقس على ذلك كل محذوف كان مذكوراً، ثم حذف ولا دليل لفظياً يدل عليه، لكن قد يكون لدينا أصولاً معتبرة عند أهل الصنعة تشير إلى وقوع حذف كما في المثالين المذكورين.

- ونوع مرادف للتقدير، وهو الحذف المدلول عليه بالدليل، وذكرنا كثيراً من الأدلة التي ذكرها سيبويه للدلالة على وقوعه في لسان العرب أيضاً، وبهذا نفهم مغزى عنوان (شروط الحذف) الذي سجله ابن هشام في كتابه المغني، وذكر فيه الشروط، إذ هي تنطبق على المقدر، فالحذف عنده فيما يبدو هو التقدير.

٢- والمستفاد أيضاً مما ذكرناه، أن هناك تلاقياً بين التقدير والإضمار، فكل منهما فيه حذف من أصل مع وجود أثر لذلك المحذوف يدل عليه.

فقولنا في باب الاشتغال في نحو: أزيداً ضربته: إن الفعل الظاهر دلّ على ذلك المقدر، أي جاز إضماره استغناء بالظاهر^(١)، ونحوه حين قالوا: إن الخبر يحذف وجوباً في قولنا: لعمرك لأضربن زيداً، فالتقدير لعمرك قسمي، تم حذف الخبر لسد جواب القسم مسده، ولا نكاد نعرف موضعاً تم فيه حذف أو إضمار أو تقدير من غير دليل يدل عليه.

٣- لم ينص المعرفون الذين ذكرنا تعريفاتهم على أن التقدير يلزمه دليل يدل عليه كما ذكروا ذلك حين عرفوا التأويل أو الإضمار أو الحذف، وفي الحق أن التقدير يلزمه وجود قرينة تدل على المقدر، فكل مصطلح يؤدي إلى التقدير الذي نتصوره هو بحاجة إلى دليل.

والذي نريد الوصول إليه هو أن النحاة حين استعملوا هذه المصطلحات غلب عليهم عدم التفريق بينها، مع أنهم حين حاولوا تحديد مفاهيمها قدموا ما عندهم عنها، ولا يعني ذلك أنهم غير متصفين بالدقة، فكل ما في الأمر أنهم وجدوا في القول: «لا مشاحة في الاصطلاح» سعة ومرونة، فمالوا إلى الأخذ بهذا القول - والله أعلم -.

ولقد رأيت من خلال تباعي لاستعمالاتهم لهذين المصطلحين (الحذف والإضمار) أنهم انقسموا إلى فريقين:

١ - فريق لم يفرق بين المصطلحين، فأطلق المصطلحين على ما هو مقدر، ومن هؤلاء سيبويه، فقد استخدم مصطلح المضمّر فيما هو محذوف وجوباً^(١)، نلاحظ ذلك عند حديثه عن اسم (ليس ولا يكون) في باب الاستثناء، فقد قرر أنه مضمّر، قال: ونظير لات في أنه لا يكون إلا مضمراً فيه، ليس ولا يكون في الاستثناء إذا قلت: أتوني ليس زيداً، ولا يكون بشراً^(٢)، ومن ذلك قوله عن المصادر (حمداً أو شكراً لا كفرأوعجباً، وأفعل ذلك وكرامةً) بأنها انتصبت على إضمار الفعل كأنك

(١) ولا شك أن اسم (ليس ولا يكون) في الاستثناء هو مضمّر وجوباً، والمضمّر وجوباً هو الذي لا يصح إظهاره مطلقاً.

(٢) الكتاب ١/٥٧، وانظر: ١٩/١ /  / ١٣٦. وفي ٢/٣١٨ ذكر (إضمار الفعل المتروك إظهاره) أي الواجب حذفه وهو باب الاشتغال.

قلت: أحمد الله حمداً وأشكرُ الله شكراً، وقد عبر عن حذف هذا الفعل بالاختزال قال: «وإنما اختزِلَ الفعل هاهنا لأنهم جعلوا هذا بدلاً من اللفظ بالفعل كما فعلوا ذلك في باب الدعاء وكأن قولك: حمداً في موضع أحمدُ الله»^(١).

واستعمل «الحذف» مريداً به الكون العام المقدر حين تحدث عن لولا وحذف الخبر بعدها قال: قولك لولا عبد الله لكان كذا وكذا.. ما نصه:

«وكان المبني عليه الذي في الإضمار كان في مكان كذا وكذا، فكأنه قال: لولا عبد الله كان بذلك المكان.... ولكن هذا حُذِفَ حين كثر استعمالهم إياه في الكلام كما حذف الكلام من «إمّالا» زعم الخليل - رحمه الله - أنهم أرادوا إن كنت لا تفعل غيره فافعل كذا وكذا إمّالا؛ ولكنهم حذفوه لكثرتهم في الكلام، ومثل ذلك (حينئذٍ الآن) إنما تريد واسمع الآن، وما أغفله عنك شيئاً أي دع الشك عنك، فحذف لكثرة استعمالهم»^(٢).

وعقد باباً استعمل فيه كلمة «الحذف» مريداً به حذف المستثنى منه^(٣).

وحين عرض المحذوف الموصوف في قول الشاعر:

لو قلت ما في قومها لم تيشم يُفْضَلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِيسَمٍ

قال: يريد ما في قومها أحدٌ، فحذفوا هذا كما قالوا: لو أن زيدا هنا، وإنما يريدون لكان كذا وكذا، وقولهم ليس أحد، أي ليس هنا أحد، فكلُّ ذلك حُذِفَ

(١) الكتاب ١/٣١٩، وانظر كيف يذكر سيبويه صورة الجملة الأولى ثم يفسر ما جرى عليها من إضمار واجب للفعل الناصب لها، فصيغتها دليل على ذلك المحذوف وجوباً.

(٢) الكتاب ٢/١٢٩.

(٣) الكتاب ٢/٣٤٥.

تخفيفاً، واستغناء بعلم المخاطب بما يعني^(١). فالملاحظ أنه استخدم الحذف لكثرة الاستعمال وأحسب أنه لو قال مكانها. مثلاً الإضمار لاستقام المعنى أيضاً. والمتتبع لكتاب سيبويه لا يستطيع الجزم - فيما أعتقد - بأن هناك فرقاً عند سيبويه بين مصطلحي الإضمار والحذف، مدلولاً بهما على ذلك «المقدر» لكن يلاحظ أن الحذف يكون أولاً فيصير بعدها مضمراً أي مقدرًا، وقد ذكر أبو حيان وهو بصدد شرحه كلام سيبويه عن (لات) بأنك «تضمير فيها مرفوعاً» أن مراد سيبويه من الإضمار هو الحذف، قال: لا يريد - أي سيبويه - الإضمار حقيقة، لأن الحرف لا يضمير فيه، وإنما يريد: يُحذف المرفوع معها، وسمّاه إضماراً بجامع ما اشتركا فيه من أن كل واحد منهما لا يكون ملفوظاً به، ويبين أن مراده بالإضمار الحذف قوله بعد ذلك: وليست لات كليس في المخاطبة والإخبار عن غائب، تقول: لست وليسوا، وعبد الله ليس ذاهباً، فتبني على المبتدأ وتضمير فيه، ولا يكون هذا في لات، لا تقول: عبد الله لات منطلقاً، ولا: قومك لاتوا منطلقين «فهذا كله نصٌّ على أنه يريد بالإضمار الحذف^(٢)» وأكد البغدادي على ما أشار إليه أبو حيان معماً أن سيبويه يُطلق كثيراً لفظ الإضمار على الحذف^(٣) الأمر الذي يؤكد ما ذكرناه، ونضيف إلى ذلك أنه كثيراً ما يطلق المضمير والإضمار مريداً المقدر والتقدير، من ذلك قوله عن لام الأمر «واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر، وتعمل مضمرة كأنهم شبهوها بأن، إذا عملوها مضمرة^(٤)» ولو استعمل مكان مضمرة لفظة مقدره لاستقام المعنى أيضاً، وهذا كله يفيد أن الحذف والإضمار عنده واحد كما أنهما يُطلقان عنده مريداً بهما التقدير.

(١) الكتاب ٢/٣٤٦.

(٢) التذييل والتكميل ٤/٢٩٠.

(٣) الخزانة ٤/١٦١.

(٤) الكتاب ٣/٨.

- ونشير هنا إلى أن سيبويه استخدم لفظة «التقدير» عند حديثه عن ضمير الشأن المحذوف المقدر، قال: «ومما يُضمَرُ لأنه يفسره ما بعده ولا يكون في موضعه مظهر قول العرب: إنه كرامٌ قومك وإنه ذاهبةٌ أمّتك، فالهاء إضمار الحديث الذي ذكرت بعد الهاء كأنه في التقدير - وإن كان لا يتكلم به - قال: إن الأمر ذاهبة أمّتك»^(١)، والمعلوم أن هذا الضمير - أعني ضمير الشأن - المقدر هو محذوف لا يظهر إلا في التقدير الأمر الذي يؤكد أن المصطلحين يطلق عليهما «المقدر»^(٢).

- والظاهر أن الفراء من الكوفيين ممن خلط بين المصطلحين أيضاً ولم يفرق بينهما ففي قوله تعالى: ﴿ وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ﴾ [البقرة: ٩٣] استعمل الحذف للدلالة على المقدر قال: «فإنه أراد حُبَّ العجل، ومثل هذا مما تحذفه العرب كثير»^(٣).

واستعمل مصطلح الإضمار حين تحدث عن قوله تعالى ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِمَنْ نَفْسًا ﴾ [البقرة: ٧٢]^(٤)، فقد ذكر عدداً من الآيات القرآنية المتصدرة بالظرف إذ، وأشار إلى أنه متعلق بفعل محذوف تقديره اذكروا، قال: «والمعنى - والله أعلم - على إضمار واذكروا..» ثم قال: ويستدل على أن (واذكروا) مضمرة مع إذ، أنه

(١) الكتاب ١٧٦/٢ ومن عبارات سيبويه الدالة عنده على التقدير (كأنه قال - كأنه توهم - كأنه يحمله - إنما تريد أو يريد، انظر لذلك الكتاب ١/ ١٣٥-٢٢٤-٣١٩-٣٤٨-٣٤٩-٣٥٣-٣٥٦-٥٨٢-٢/ ٣١٢-٢٣٠ وذكر التقدير مرتين انظر ١٧٦/٢ - ١٧٨.

(٢) سمى الكوفيون هذا الضمير «المجهول» لأن عائدته غير معلوم في الكلام السابق بل هو مؤخر عنه في الذكر، وهو ضمير الشأن عند البصريين إن كان مذكراً، وضمير القصة إن كان مؤنثاً.

(٣) المعاني ١/ ٦١.

(٤) المعاني ١/ ٦٥.

قال: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ..﴾ [الأنفال: ٢٦] ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا...﴾ [الأعراف: ٨٦] فلو لم تكن هاهنا (واذكروا) لاستدللت على أنها تراد؛ لأنها قد ذكرت قبل ذلك^(١). فظاهر هنا أنه أراد من الإضمار التقدير. ﴿وَأَذْكُرُوا﴾ ذلك قوله في توجيه قراءة أبي (وإن كان ذا عسرة) قال: إذا نصبت أضمرت في كان اسماً^(٢)، أي قدرت، وقال: كل موضع اجتمع فيه تاءان، جاز فيه إضمار إحداهما، مثل قوله ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾^(٣).

- واستعمل المبرد الإضمار والحذف بمعنى واحد. يبدو ذلك من قوله عن (أما) وتقع في معنى قولك: حقاً، فالتقدير: أما إنه، وأما أنه غفر الله لك، فإن قلت: فكيف جاز الإضمار والحذف بغير عوض؟^(٤).

- واستخدم أبو علي أيضاً مصطلح الحذف والإضمار مریداً منهما معنى واحداً يُلاحظ ذلك من تعليقه على تعليق الأخفش على قول سيبويه «وسمعنا فصحاء العرب يقولون: لحق أنه ذاهب»^(٥)، فنقل أبو علي عن الأخفش قوله في ذلك، قال أبو الحسن: لم أسمع هذا من العرب وإنما وجدته في الكتاب وهو جائز في القياس، وإنما قبحه عندي حذف الخبر، ألا ترى أنك لو قلت: لعبد الله، وأضمرت لم يجز^(٦).

- والظاهر أن عبد القاهر الجرجاني سار على عدم التفريق بين الإضمار

(١) المعاني ١/ ٣٥، وانظر إطلاقه الإضمار مریداً به التقدير في المعاني ١/ ٤٦٥.

(٢) المعاني ١/ ١٨٦.

(٣) المعاني ١/ ٢٨٤.

(٤) المقتضب ٣/ ٩.

(٥) الكتاب ٣/ ١٥٧.

(٦) التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي ٢/ ٢٦٧.

والحذف أيضاً، فذكرهما مریداً بهما المقدّر قال: اعلم أن هاهنا باباً من الإضمار والحذف يسمى «الإضمار على شريطة التفسير» وذلك مثل قولهم: أكرمني وأكرمت عبد الله، أردت أكرمني عبد الله، وأكرمت عبد الله ثم تركت ذكره في الأول استغناء بذكره في الثاني^(١).

- ولعل أوضح نص يفيد ذلك ما ذكره ابن المؤدب المتوفى في القرن الرابع إذ استعمل مصطلحي الإضمار التقدير مریداً بهما دلالة واحدة، وذلك حين نقل عن هشام بن معاوية الضرير قوله: حكى الكسائي عن العرب: حية زور من أم عمرو، وقال هشام: رُفِعَ الزور بإضمار هذا زور، ونصبه على القطع من الهاء ممكن جائز، كما قرأ مجاهد (سورة أنزلناها) فنصب سورة عند هشام بإضمار اقرأوا سورة، وبعد ذلك مباشرة استعمل مصطلح التقدير مریداً به الإضمار نفسه الذي ذكره من قبل، قال: وما يقاس على هذا: درهماً أعطيته وديناراً أبدلته بتقدير: خذ ديناراً لأنه لم يتقدم دليل المضمّر كما دل: (اقرأ باسم ربك الذي خلق) على اقرأوا سورة^(٢).

- واستعمل أبو حيان التقدير والحذف معاً مترادفين وذلك حين فسر قوله ﴿يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ آبَاءَهُمْ﴾ قال: «الكاف في موضع نصب على أنها صفة لمصدر محذوف تقديره: عرفاناً مثل عرفانهم آبائهم، أو في موضع نصب على الحال من ضمير المعرفة المحذوف، كأن التقدير: يعرفونه معرفة مماثلة لمعرفة آبائهم»^(٣).

ومن ذلك كله نخلص إلى أن بعض القدماء من النحويين بل الكثير منهم لم

(١) دلائل الإعجاز ١٦٣.

(٢) دقائق التصريف ٤٩٦-٤٩٧.

(٣) البحر المحيط ١/٤٣٥.

يفرقوا بين المصطلحات في الاستعمال فأحياناً أطلقوا الإضمار مع ما يُعدُّ حذفاً، والحذف على ما يعد إضماراً. كما أطلقوا التقدير مرادين به الإضمار والعكس صحيح أيضاً.

٣- أما الفريق الثاني، فالظاهر أن أصحابه فرّقوا بين المصطلحين، (الإضمار والحذف) فأرادوا من الإضمار أنه لم ينطق به، في حين أن الحذف هو ما كان ملفوظاً به ثم أضمّر تخفيفاً، قال السهيلي مشيراً إلى ذلك حين تحدث عن الفاعل المستتر في الفعل «إن أكثر ألفاظ النحويين محمولة على التجاوز والتسامح لا على الحقيقة لأن مقصدهم التقريب على المبتدئين والتعليم للناشئين..» وأضاف قائلاً: «إن الفاعل مضمّر في نفس المتكلم ولفظ الفعل متضمن له دال عليه وعبرنا عليه بمضمّر ولم نعبر عنه بمحذوف كما قلنا في المضمّر المفعول العائد على الاسم الموصول؛ لأن المضمّر هنا قد لفظ به في النطق ثم حذف تخفيفاً نحو قولك: الذي رأيتَه والذي رأني، فلما كان ملفوظاً به ثم قطع من اللفظ تخفيفاً عبّر عنه بالحذف، وليس كذلك ضمير المرفوع، لأنه لم ينطق به ثم حذف ولكنه مضمّر في النية مخفي في الخلد، والإضمار هو الإخفاء، والحذف هو القطع من الشيء، فقد فرق ما بينهما»^(١). وكلام السهيلي يدفعنا إلى الحديث عن الفرق بين الحذف والاستتار.

لقد ذكرنا قبل أن هناك نوعين من الإضمار، نوع مرادف للتقدير، أي ينطبق عليه مصطلح التقدير تماماً، والنوع الثاني: هو المضمّر المستتر، وقد بين النحاة الفرق بين الحذف والاستتار حين تحدثوا عن الضمائر والفاعل المستتر وجوباً أو جوازاً، فهل نقول عن الفاعل المستتر وجوباً هو محذوف؟ قال الشيخ ياسين معرّفًا الضمير المستتر «سمي المستتر بذلك، لأنه استغني عن لفظه أي ظهور أثره في اللفظ بظهور معناه، فكأنه احتجب عن الإدراك اللفظي»^(٢).

(١) نتائج الفكر ١٦٥.

(٢) حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ٩٦/١.

ويتبادر من هذا التعريف أنه مرادف للحذف، لكن الشيخ ياسين فرّق بينهما بالقول **فإن قلت:** فأبي فرق بين المحذوف والمستتر؟ قلت: المستتر: اللفظ القائم بالذهن، والمحذوف، لُفِظَ بالفعل ثم حُذِفَ، وأضاف مبيناً أن المستتر أحسن حالاً من المحذوف قال: لأنه متصف بدلالة الفعل، أما المحذوف فقد زالت عنه دلالة الفعل واللفظ معاً، ولذا احتاج إلى قرينة، ودلالاتها أضعف من دلالتها، ولهذا جعلوا المستتر مختصاً بالعمد، والمحذوف بالفضلات^(١)، وواضح من هذا أن المراد من مصطلح الحذف هنا هو الحذف الخاص في هذا المبحث وهو مبحث الضمائر، والظاهر أنه يشمل نوعي الحذف أيضاً، فحذف العائد مثلاً يمثل النوعين لقد كان مذكوراً ثم حذف، ثم بعد الحذف صار مقدراً.

وأشار الصبان أيضاً إلى الفرق حين تحدث عن استتار الضمائر أيضاً، ونقل ذلك الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد بقوله:

١ - إن المحذوف يمكن النطق به، وأما المستتر (المضمّر) فلا يمكن النطق به أصلاً ونحن حين نقول عن الفاعل مستتر جوازاً تقديره (هو) مثلاً أو مستتر وجوباً تقديره «أنا» القصد منه هو التقريب على المتعلمين وليس هو نفس الضمير المستتر على التحقيق.

٢ - إن الاستتار يختص بالفاعل الذي هو عمدة في الكلام، وأما الحذف فكثيراً ما يقع في الفضلات كما في المفعول به^(٢).

أخيراً يبدو أن الخلاف بين الفريقين يمكن أن يكون خلافاً شكلياً لا طائلاً من ورائه، لأن كل مضمّر هو محذوف من التركيب، كما أن كل محذوف هو مضمّر، وهما يلتقيان في أن كل واحد منهما يمكن أن يطلق عليه أنه «مقدر» والمسألة كلها

(١) حاشية الشيخ ياسين ٩٦/١.

(٢) شرح ابن عقيل ٩٥/١ (الهامش)، وانظر شرح الأشموني ومعه حاشية الصبان ١١٢/١.

تتعلق بالتصور والتخيل، واستعمال هذين المصطلحين على كل ما هو غير مذكور في التركيب، لا مناقضة فيه - والله أعلم - . لهذا يبدو لي:

١ - أن مصطلح (التقدير) يشمل كل هذه المصطلحات سواء أكانت أساسية كالحذف والإضمار أم كانت فرعية كالاستتار، لأن الكل يشترك في أنه ليس مذكوراً في الكلام.

٢ - ثم لانسى بعد ذلك كله أن نذكر أن التقدير يشمل أيضاً التأويل والتوجيه والتخريج، لأنها تلتقي جميعاً في كونها عملية ذهنية تبحث عن معنى خفي في التركيب، ولا مشاحة في الاصطلاح.

الفرق بين تضمّن الحرف وتقديره ضابطاً

يظهر الفرق بينهما في أن التضمين هو أن يتضمن الاسم معنى المتضمّن، ولا يصح إظهار هذا المتضمّن، وهو يؤدي إلى أثر، وهو البناء، أما التقدير فالمراد به هنا ما يعد ضابطاً متخيلاً لضبط القاعدة النحوية، ويصح إظهار هذا المقدر.

فأسماء الاستفهام مثلاً بنيت لأنها تضمنت معنى حرف الاستفهام، وأسماء الشرط بنيت لتضمنها معنى الحرف «إن» فإن قلت ما الفرق بينهما؟ فالجواب: أننا حين نقول: إن الظروف على تقدير حرف الجر «في» مثل: سافرت مساءً أي: في المساء، وإن الحال على تقدير في أيضاً، مثل: جاء ضاحكاً أي في حال ضحك وإن الإضافة المعنوية قد تكون على تقدير اللام، كقولنا: جاء غلام زيد، أي غلام لزيد، أو على تقدير من كقولنا: خاتم فضة، أو على تقدير في كقولنا: شهيد الدار وقتيل كربلاء^(١).

(١) شرح التسهيل، ٣/ ٢٢١، والمقاصد الشافية، ٣/ ٥٢٤.

فمعنى ذلك كله أن هذا ضابط فقط لا يوجب إعراباً محدداً، فهو دليل يرشد إلى معرفة نوع الكلمة التي يُراد معرفة وظيفتها وموقعها النحوي، ولو أظهرت هذا الحرف لانتقلت الكلمة من حال إلى حال، ولصار لها إعراب يختلف عن الأصل الذي قدرته في الذهن^(١).

أما التضمن، فهو يؤدي إلى بناء الكلمة، ولا يمكن إظهاره، فقولنا: إن متى مثلاً اسم استفهام مبني على السكون، ثم سُئِلنا لماذا بُني، ولم يُعرب، والأصل في الأسماء هو الإعراب؟ فالجواب أنه لتضمنه معنى الاستفهام، قال عباس حسن شارحاً ذلك: المراد بالتضمن المؤدي إلى البناء هو أن الاسم قبل وضعه في جملة ما، له معنى مستقل، فإذا وضع في جملة تضمن معنى جزئياً آخر يضاف إلى معناه الأصلي، فقولنا: متى تسافر؟ كان المعنى الأصلي لمتى هو الدلالة على مجرد الاستفهام والسؤال، من غير تقييد بدلالة على الشيء الذي تسأل عنه أو عن صاحبه، أو غير ذلك، لكنها بعد وضعها في الجملة دلت على معنى جزئي جديد فوق المعنى السابق، هو أن السؤال متجه إلى معنى محدد هو السفر، ومتجه إلى المخاطب أيضاً، وهذا المثال يوضح الشبه المعنوي المؤدي إلى البناء، لأن «الحرف» هو الكفيل بتأدية المعنى الجزئي، يعني أن حرف الاستفهام هو المؤدي لذلك، فحين خلف الاسم «متى» هذا الحرف و صار يؤدي معناه صُرفَ النظر عن هذا الحرف، فلم يعد ينظر لإليه، ولا يصح ذكره، فكأنه غير موجود، وهذا ما نعبّر عنه بالتضمن المؤدي إلى البناء، فمتى صارت مبنية لأنها تضمنت معنى

(١) لاشك أن تقدير هذه الحروف ضوابط وراءه دلالات نحوية أخرى فجعل الحال بمعنى في إشارة إلى شبهه بالظرفية، وهكذا كل حرف مقدر على سبيل الضبط، لو تلمست المقصود منه بدقة لوجدت ذلك عند النحويين انظر سر صناعة الإعراب، لابن جني،

حرف الاستفهام المبني^(١)، وبهذا نتبين الفرق بين التضمن، وتقدير الحرف. قال الأنباري مؤسساً هذا الفهم: إن قيل: فلم لم يبنوا الظروف لتضمنها معنى الحرف، قيل: لأن الظروف وإن نابت عن الحرف إلا أنها لم تتضمن معناه، والذي يدل على ذلك أنه يجوز إظهاره مع لفظها ولو كانت متضمنة للحرف لم يجز إظهاره ألا ترى أن متى وأين وكيف، لما تضمنت معنى همزة الاستفهام لم يجز إظهار الهمزة معها؟ فلما جاز إظهاره هاهنا دلّ على أنها لم تتضمن معناه، وإذا لم تتضمن معناه وجب أن تكون معرفة على أصلها^(٢).

وأكد ابن الحاجب ما ذكره الأنباري فقال: «إن التضمن، يراد به أنه في معنى المتضمن على وجه لا يصح إظهاره معه، والتقدير أن يكون على وجه يصح إظهاره معه سواء اتفق الإعراب أو اختلف، فإنه قد يختلف في مثل قولك: ضربته يوم الجمعة، وضربته في يوم الجمعة، وقد لا يختلف في مثل ذلك، الله لأفعلن، وبالله لأفعلن».

وأضاف قائلاً: والفرق بينهما أنه إذا لم يختلف الإعراب كان مراداً وجوده، فكان حكمه حكم الموجود، وإذا اختلف الإعراب كان المقدر غير مراد وجوده فيصل الفعل إلى متعلقه فينصبه^(٣)، أما التقدير الذي نحن بصدده فهو كما ذكرنا تلك العملية الذهنية التي تكشف عن المعنى التام الذي تتضمنه الجملة أو قد تتضمنه وهو غير ظاهر، ففي قوله تعالى ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾ [التوبة: ٢٩]، ثمة مفعول به محذوف يتم به المعنى والصنعة وهو المفعول الأول للفعل أعطى والتقدير حتى يُعطوكم الجزية أي لا يؤدي التقدير من هذا النوع إلى بناء ولو ظهر لكان جائزاً بل

(١) النحو الوافي ٩١/١ بتصرف.

(٢) أسرار العربية ١٧٨.

(٣) الأمالي ٢/٨٢٥-٨٢٦ وانظر المقاصد الشافية ٣/٢٨٧.

الفصل الثاني: الفروق بين مترادفات أخرى دالة على التقدير ————— ٧١
هو الأصل، وقس على ذلك التقديرات التي ذكرناها أو ستذكر معنا لاحقاً.

الفرق بين المعنى والتفسير والتأويل

يقال: هذا معنى كلامه وشبهه، يريدون: هذا مضمونه ودلالته، والتأويل هو الرجوع، والتفسير هو الكشف والبيان^(١).

وقدانقسم العلماء في المراد من هذه الألفاظ، على رأيين:

الأول: أنه لا فرق بين هذه المصطلحات، فقد نُقل عن ثعلب قوله: المعنى والتفسير والتأويل واحد^(٢)، قال ابن فارس: «وإن اختلفت فإن المعاني بها متقاربة»^(٣). وقد أشار الأصفهاني إلى أن المراد من التفسير والتأويل واحد، قال: والتفسير قد يقال فيما يختص بمفردات الألفاظ، وغريبها، وفيما يختص بالتأويل، ولهذا يقال: تفسير الرؤيا وتأويلها، قال: ﴿وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾^(٤).

الثاني: أن هناك فرقاً، فالتفسير معناه الكشف والإظهار والبيان والتوضيح^(٥)، قال أبو حيان معرفاً للتفسير: التفسير هو شرح اللفظ المستغلق عند السامع بما هو واضح عنده مما يرادفه أو يقاربه أو له دلالة عليه بإحدى طرق الدلالات^(٦)، أما التأويل فهو كما قال الجرجاني الترجيح، وفي الشرع صرفُ اللفظ عن معناه الظاهر

(١) انظر: اللسان، والقاموس المحيط، ومختار الصحاح والمصباح المنير، فسر وعنى وأول.

(٢) المصباح المنير، عنو.

(٣) الصحابي ١٦٣، والمصباح المنير (عنو).

(٤) المفردات ٣٨٠، وفي المقتضب ٨٨/٣ استخدم المبرد مصطلح التأويل مريداً به التفسير وذلك بعد تعريفه للمقصور والممدود.

(٥) القاموس المحيط ومختار الصحاح والمصباح المنير، فسر.

(٦) البحر المحيط ٢٨٢/٣.

إلى معنى يحتمله، إذا كان المُحتمَل الذي يراه موافقاً بالكتاب والسنة مثل قوله تعالى ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ [يونس: ٣١] إن أراد إخراج الطير من البيضة كان تفسيراً، وإن أراد إخراج المؤمن من الكافر أو العالم من الجاهل كان تأويلاً^(١)، وفرق ابن يعيش بينهما بقوله: الفرق بين التفسير والتأويل أن التفسير هو الكشف عن المراد من اللفظ سواء كان ذلك ظاهراً في المراد أو غير ظاهر، والتأويل: إنما هو صرف اللفظ عن الظاهر إلى غيره مما يحتمله اللفظ، فإذا كل تأويل تفسير، وليس كل تفسير تأويلاً^(٢).

وأشار الفيروز آبادي إلى المذهبين بقوله: «التفسير والتأويل واحد، أو هو كشف المراد من المشكل، والتأويل: ردُّ أحد المحتمَلَيْنِ إلى ما يطابق الظاهر»^(٣). والظاهر من النصوص السابقة أن عدم التفريق حصل حين لم تدخل هذه الألفاظ قالب المصطلح، وحصل التفريق بعد استقرارها - لاسيما التفسير والتأويل - مصطلحاتٍ.

الفرق بين العدل والتضمن

يؤدي التضمن إلى بناء اللفظة، كما ذكرنا سابقاً، ولا يجوز فيه إظهار الحرف المضمَّن، أما العدل فيجوز فيه إظهار اللفظة التي عدل عنها، وهو يؤدي إلى أثر نحوي أيضاً. وقد عرّف ابن جني العدل بقوله: ومعناه أن تلفظ ببناء وأنت تريد بناء آخر، نحو: عَمَرَ، وأنت تريد عامراً^(٤)، فالمصطلحان يشتركان في أنه ينتج عنهما

(١) التعريفات ٥٠.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٩/١.

(٣) القاموس المحيط مادة فسر. وانظر التعريفات للجرجاني ٥٠.

(٤) اللمع ١٥٥.

أثر نحوي، ويفترقان في كون الاسم المضمّن لا يجوز معه إظهار الحرف الضّمّن، ويجوز في العدل إظهار ما عدل عنه.

يبدو ذلك واضحاً من لفظة (أمس) فحالها عند بعض العرب قد جرى عليه المصطلحان فهي لتضمنها لام التعريف بنيت على الكسر عند الحجازيين مطلقاً، وذلك إذا أريد بها معين ولم تضاف ولم تعرّف بأل، ولم تكسّر ولم تُصغّر، أما بنو تميم فمنهم من أعربها إعراب ما لا ينصرف مطلقاً للعلمية والعدل عن أمس، وأكثرهم يخصّ ذلك بحالة الرفع وبينها على الكسر في غيرها، فعند الحجازيين بنيت لتضمنها معنى لام التعريف، وأدى العدل عند بعض التميميين - عن أمس - مع العلمية إلى منعها من الصرف، فالعدل يجوز معه إظهار أل بخلاف التضمن، فلذا أعرب المعدول، وبني المتضمن، قال الخضري موضحاً الفرق بينهما «إن العدل يجوز فيه ذكر أل، والثاني يؤدي معناها مع طرحها وامتناع ذكرها»^(١) وبذلك يُعلم سرُّ إعراب سحر أيضاً، وإعراب كل ما قالوا عنه بأنه معدول كصيغة مفعّل وفُعّال في الأعداد، كمثني وثلاث، وأخرفي نحو: مررت بنساءٍ أُخَرَ.

الفرق بين التضمن والنيابة

أما التضمن فقد عرفناه مما سبق، وكثيراً ما يمر معنا في كتب النحو مصطلح النيابة كقول بعضهم: إن «يا» في النداء نابت عن الفعل أنادي أو أدعو، فذهب أكثر النحويين، إلى أن العامل في النداء هو الفعل أنادي، وذهب المبرد إلى أن «يا» هي العاملة، فيستدل من ذلك أن النيابة، عملية ذهنية تقديرية، لكن لا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض أي لا يجوز الجمع بين النائب والمنوب عنه، وهنا يتم الاتفاق بين النيابة والتضمن.

(١) حاشية الخضري ٣٤/١، وانظر حاشية الشيخ ياسين على مجيب النداء ١/٧٤.

- إذ كل منهما لا يجوز فيه الجمع وإظهار الاثنين، ففي النيابة لا يجوز الجمع بين النائب والمنوب عنه أي لا يجوز الجمع بين أنادي ويا الندائية، كما لا يجوز الجمع أي إظهار الحرف الذي تضمنه الاسم المبني.

- والظاهر أن كلاهما قد يصير - بعد إجراء النيابة عليه أو تضمينه - عاملاً، وفي مثال النداء ما يدل على ذلك، كما أن قولهم: إن ضرباً زيداً ناب عن اضرب زيداً أي عمل فنصب زيداً، ويؤكد ذلك قولهم أيضاً: إن تنجح في نحو اجتهد تنجح، مجزوم لوقوعه في جواب الطلب على أن الفعل اجتهد قد تضمن معنى أداة الشرط، فصار عاملاً^(١).

- والخلاصة أن وجوه الاتفاق بين المصطلحين هي الظاهرة، وعلى العموم فسحابة التقدير تظلهما بوضوح.



(١) انظر الجملة الطلبية ٢٤١ وانظر شرح التسهيل ٤/٤٠ وثمة رأي يقول: هو مجزوم بالطلب المتقدم نفسه لا لأنه متضمن معنى الشرط بل لأنه نائب عن أداة الشرط كما أن المصدر ضرباً زيداً نصب المفعول به لكونه نائباً عن فعل مقدر وهو اضرب، وقيل: هو مجزوم لوقوعه في جواب شرط مقدر أي إن تجتهد تنجح

الفصل الثالث

أسباب التقدير وفوائده

هناك أسباب دعت إلى التقدير، وفوائد تُجتنى منه، يمكننا حصرها فيما يأتي:

(١) أن من خصائص الجملة العربية أنها قد تكون مؤارة بالمعاني، وللوصول إلى هذه المعاني قد يكون التقدير طريقاً موصلاً إلى معرفة ذلك المعنى المخبوء تحت الجملة الظاهرة، ولعل أوضح دليل على ذلك قول الرسول ﷺ (أوتيت جوامع الكلم) أي المعاني الكثيرة في الألفاظ والقليلة^(١)، ولا ننسى أن القرآن الكريم حمال أوجه، كما لا ننسى دعاءه ﷺ لابن عباس: اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل^(٢) فهذا كله يشير إلى أن التركيب اللغوي العربي مهياً لاختزان معاني أخرى تُكتشف بطرائق رسمها العرب كالمجاز والاستعارة والكناية والتورية والتأويل والتقدير وغير ذلك، فمثل هذه الوسائل تساعد على إبراز هذه المعاني، والناظر في التراكيب اللغوية العربية يلحظ ذلك واضحاً، يبدو ذلك من قولنا: نصحتك - علماً - بالحياة ومصاعبها، ترى أن كلمة علماً هي مصدر يجوز أن نقدرها بالمشفق أي عالماً فنعربها حالاً، إما من فاعل نصح أي نصحتك وأنا عالم بالحياة، وإما من المفعول به وهو الضمير الكاف في نصحتك أي نصحتك

(١) انظر: تأويل المشكل ٤.

(٢) المسند، ٢٣٩٨-٢٨٧٩.

وأنت عالم بالحياة، ولو أبقيناها من غير تقديرها بـ«عالمًا»، لا اعتبرناها مفعولاً لأجله، والمعنى نصحتك من أجل العلم بالحياة ومصاعبها.

فهذا التركيب مع وجازته، رأينا أنه بالتقدير تنوع معانيه ودلالاته.

- ولننظر إلى قوله تعالى ﴿ فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَكَالَ الْآخِرَةِ وَالْأُولَى ﴾ [النازعات: ٢٥] لنرى

كيف تنوع معانيه لاحتماله عدداً من التقديرات:

١ - ذهب الزمخشري إلى أن نكال مفعول مطلق مؤكد، وعامله فعل مقدر كأنه قال: نكل الله به نكال الآخرة والأولى، والنكال بمعنى التنكيل كالسلام بمعنى التسليم^(١).

٢ - أنه مفعول مطلق للفعل أخذه أي أخذه الله تعالى أخذ نكال الآخرة والأولى.

٣ - أنه مفعول لأجله، أي أخذه لأجل نكال.

٤ - أنه منصوب بنزع الخافض أي أخذه بنكال الآخرة والأولى^(٢).

وانظر أيضاً إلى قوله تعالى ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾ [القصص: ٥٨] لترى كم تحتمل هذه الآية من معانٍ نتيجة اللجوء إلى تقديرات متعددة، فقد قيل في إعراب معيشتها ما يأتي:

١ - إنها منصوبة بنزع الخافض أي بطرت في معيشتها.

٢ - إنها مفعول به وذلك بتضمين الفعل بطر اللازم معنى فعل متعد، قيل:

(١) الكشاف ١١٧٧.

(٢) روح المعاني، ٣٠/٣٨.

حَسِرَتْ أَوْ كَفَّرَتْ أَوْ كَرِهَتْ أَوْ جَهِلَتْ تُشَكِّرُ مَعِيشَتِهَا ثُمَّ حُذِفَ الْمَضَافُ شُكْرًا، وَأُقِيمَ الْمَضَافُ إِلَيْهِ مَعِيشَتُهَا مَقَامَهُ.

٣- إنها ظرف زمان والتقدير بَطِرَتْ أَيَّامَ مَعِيشَتِهَا.

٤- إنها تمييز مؤول بنكرة والتقدير بطرت معيشة^(١).

- ومن ذلك ما ذكره في قوله تعالى من أعاريب متعددة نظراً لقبول الآية المعاني الكثيرة، قال تعالى ﴿ قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا * رَسُولًا يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ ﴾ [الطلاق: ١٠-١١] يجوز في (رسولاً) الوجوه الآتية:

١ - أنه صفة على حذف مضاف إما قبل الأول أي: ذا ذكر رسولاً، وإما من الثاني أي: ذكراً ذا رسول، فرسولاً صفة لذا المحذوف أو بدلاً منه.

٢ - قيل: إن الذكر معناه الرسالة، أو هو اسم من أسماء النبي، وقيل: هو جبريل، فعلى ذلك يكون رسولاً بدلاً.

٣ - أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره: بعث رسولاً وحذف للدلالة أنزل عليه.

٤ - أنه مفعول به للمصدر ذكر^(٢).

- ومن أمثلة تحمُّل التركيب اللغوي أكثر من معنى قول عائشة رضي الله عنها: حاضتُ صفيئةً ليلة النَّفْرِ، فقالت: ما أراني إلا حابستكم، قال النبي ﷺ: عَفْرَى حَلْقِي، أحاضت ليلة النحر؟ قيل: نعم، قال: فانفري، قال صاحب البحر العميق: وقوله: عَفْرَى حَلْقِي، خبر لمبتدأ محذوف، هي عفرى، - فالكلام هنا

(١) الكشف ٨٠٦، والتبيان ١٤٣/٢، والمشكل ١٦٣/٢، والخلاف النحوي ١٣٣.

(٢) البحر المحيط ٢٨٠/٨.

إخباري، قيل معناه: عقرها الله وحلقها أي أصابها بوجع في حلقها كما يقال: رأسته وصدرته إذا أصبت هذين العضوين، ويقال: حلقته إذا أصبت حلقه ووجهته إذا أصبت وجهه، وقيل: هو على الدعاء أي جعلها الله عقري حلقى أي تصير عاقراً لاتلد، وثاكلاً حتى تحلق شعرها^(١).

- والذي يعيننا أن جعل الكلام خبرياً لزمه التقدير، لأن علقى حيثئذ خبر لمبتدأ محذوف أي هي علقى، كما أن جعله دعاء لزمه التقدير أيضاً لأنه صار مفعولاً به لفعل محذوف تقديره جعلها الله عقري حلقى.

ولو رحنا نلتقط أمثلة على ذلك من أحاديث الرسول ﷺ وكلام العرب، لجمعنا الكثير من الأمثلة التي ترى فيها التركيب اللغوي الواحد، مليئاً بالمعاني، والتقدير مبرز لهذه المعاني الكثيرة، بل وينوعها.

- ومن الأمثلة الشعرية قول أبي نواس في أرجوزته:

وبلدةٍ فيها زَوَزَ صَعْرَاءَ تُخْطَى فِي صَعْرَ
مَرَّتْ، إِذَا الذَّنْبُ اقْتَفَرَ بِهَا مِنَ الْقَوْمِ أَثْرُ

ذكر ابن جني عدداً من الوجوه الجائزة في (مرّت) الرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف أي هي مرت، والنصب بإضمار فعل كأنه قال: أعني مرتاً، أو أصف مرتاً، والجر على أنه بدل من الضمير في تُخْطَى على المعنى، لأنه في المعنى مفعول لتُخْطَى، والحمل على المعنى قد جاء في كلامهم كثيراً^(٢) فالتقدير جعل معاني الجملة المخبوءة تظهر وتتعدد وتنوع.

(١) البحر العميق ٤/١٩٠٨ بتصرف والحديث خرجه المحقق بقوله: أخرجه البخاري في

الحج ١٧٧١-١٧٧٢ ومسلم في الحج ١٢١١ وانظر اللسان، عقر وحلق.

(٢) تفسير أرجوزة أبي نواس لابن جني، ٦٤.

- ومن ذلك قولهم: «كلمته فاه إلى فيّ» قيل: إنها حال على تقدير كلمته مشافهاً، وقيل: إنها مفعول به لاسم فاعل محذوف، أي كلمته جاعلاً فيّ إلى فيّ، أو ملاصقاً، وقيل: إنها منصوب بنزع الخافض، والتقدير: كلمته من فيه إلى فيّ، فحذف حرف الجر، وتعدى الفعل بنفسه، فنصب ما كان مجروراً^(١).

فهذه الأمثلة المتنوعة المشتملة على كل أنواع كلام العرب من منثور ومنظوم، تدل على أن الجملة العربية، خُلقت بوجوه معنوية ومستويات متعددة، أولها المعنى المتبادر منها ابتداءً، فإذا فتش المرء عن معان مخفية فيها فربما وجد ذلك بوساطة التقدير، لذا فهو من أبرز الوسائل الدالة على المعنى في العربية، فإن قلت: لماذا اقتصر النحاة في تقييدهم على ذكر القواعد التي تتناول وجهاً واحداً ولم يذكروا كل الوجوه المحتملة دائماً؟

- فالجواب: أن النحاة ساروا في التقييد على الأشهر والأشيع والمطرّد، إذ بذلك تنظم اللغة بعمقها وسعتها، وهم على إدراك بما تحتمله الجملة العربية أحياناً من معانٍ أخرى، تستتبعها توجيهات أخرى، وإلى نحو من هذا أشار ابن جنّي حين تحدث عن العالم الذي يجيب أحياناً على الشيء الواحد بأجوبة متعددة قال: إن العالم الواحد قد يجيب في الشيء الواحد أجوبة، وإن كان بعضها أقوى من بعض، ولا تمنعه قوة القوي من إجازة الوجه الآخر، إذ كان من مذاهبهم وعلى سمت كلامهم، كرجل له عدة أولاد فكلهم ولد له ولاحق به، وإن تفاوتت أحوالهم في نفسه، فإذا رأيت العالم قد أفتى في شيء من ذلك بأحد الأجوبة الجائزة فيه، فلائه وضع يده على أظهرها عنده، فأفتى به، وإن كان مجيزاً للآخر وقائلاً به ثم ضرب مثلاً على ذلك فقال: ألا ترى إلى قول سيبويه في قولهم: له

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٢٥ والمساعد ٢/١٠.

مائة بيضاً، إنه حال من النكرة، وإن كان جائزاً أن يكون بيضاً حالاً من الضمير المعرفة المرفوع في (له) وعلى ذلك حمل قوله:

لعزة مَوْحِشاً طَلُّ

فقال فيه: إنه حال من النكرة ولم يحمله على الضمير في الظرف، ثم مدح ابن جني النحاة خاصة سيبويه في اتجاههم هذا، قال: أفحسناً بأحد أن يدعي على أحد متوسطينا أن يخفى هذا الموضع عليه، فضلاً عن المشهود له بالفضل: سيبويه^(١).

ولعل من المفيد هنا أن نذكر أن البلاغيين في مباحثهم أشاروا إلى احتمال التركيب عدداً من المعاني، وذلك حين تحدثوا عن التورية إذ هي أن يذكر المتكلم لفظاً مفرداً له معنيان، أحدهما قريب غير مقصود، ودلالة اللفظ عليه ظاهرة، والآخر بعيد مقصود ودلالة اللفظ عليه خفية فيتوهم السامع أنه يريد القريب، وهو إنما يريد المعنى البعيد بقريته تشير إليه، مثال ذلك قوله تعالى ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ ﴾ [الأنعام: ٦٠] أراد بقوله (جرحتم) معناه البعيد، وهو ارتكاب الذنوب، ولأجل هذا سميت التورية إيهاً وتخيلاً.

ويتصل بهذا مصطلح التوجيه: وهو أن يؤتى بكلام يحتمل معنيين متضادين على السواء كقول بشار بن برد في خياط أعور اسمه عمرو:

خاط لي عمرو قبَاءَ لَيْتَ عَيْنِيهِ سَوَاءَ

فإن دعاءه لا يعلم هل له أم عليه^(٢)، ولا شك أن المجاز والاستعارة والكنية، تشير إلى معنى آخر يُراد من التركيب، ولعل من الفائدة أيضاً أن نشير هنا إلى

(١) الخصائص، ٢/٤٩٢.

(٢) جواهر البلاغة، للهاشمي، ٣١٣-٣٨٤.

حديث أبي حيان التوحيدي عن بلاغة التأويل، ففيه ما يؤكد أن الجملة التي ينطقها المتكلم تحتمل وجوهاً كثيرة، وبالوصول إليها يتفاضل العلماء، قال: وأما بلاغة التأويل فهي تُحوِّجُ لغموضها إلى التدبر والتصفح، وهذا يفيد أن في المسموع وجوهاً مختلفة كثيرة نافعة، وأضاف مبيناً ثمرة هذا الأمر بقوله: وبهذه يُتسع في أسرار معاني الدين والدنيا، وهي التي تأولها العلماء بالاستنباط من كلام الله عز وجل، وكلام رسوله ﷺ في الحلال والحرام وغير ذلك مما يكثر، وبها تفاضلوا وعليها تجادلوا^(١).

وبالجملة، كل ذلك يؤكد أن الجملة العربية، قد تكون متضمنة عدداً من المعاني، كذا خلقها الله تعالى.

ولكن هذا كله لا يعني أن كل جملة عربية تحتمل معاني، فثمة جمل لا تحتمل إلا معنى واحداً كقولنا قم، واقعد يازيد، ومرادنا أن الجملة التي تقبل التقدير هي جملة قد تكون مختزنة معنى آخر أو معاني أخرى، والجملة التي لا تحتمل التقدير هي جملة تقريرية يُراد منها المعنى المتبادر فقط. وأكثر الجمل العربية هي فيما يبدو من الجمل التي تحتمل التقدير ألسنت معي أن باب التوكيد اللفظي قائم كله على الاحتمال! قالوا: إنك إذا قلت: جاء الأمير، تحتمل هذه الجملة أنه ربما جاء رسول الأمير أو حاشيته أو كاتبه، فلطرد هذه الاحتمالات نوّكده فنقول: نفسه عينه، وكذلك قالوا في كلا وكلتا حين يؤكد بهما، فالعربي حين يُقال: جاء الزيدان، قد يتبادر له أن الجائي أحد الزيدتين بدليل قوله تعالى ﴿عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْقُرَيْتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزُّخْرُف: ٣] أي من إحدى القريتين مكة أو الطائف، فلكي نوّكد على أن الجائي اثنان هما الزيدان نوّكد بكلا فنقول: جاء الزيدان كلاهما، ومثله التوكيد بكل

(١) الإمتاع والمؤانسة ١٤٢/٢ بتصرف.

وأجمع، كل ذلك يفيد أن الكثير في الجمل العربية هو تحملها للمعاني الكثيرة، ولعل الضابط الذي يفرق بين نوعي الجمل العربية في هذا الجانب هو ما ذكرناه، وهو أن الجملة إذا جاز فيها التقدير، فهي حمالة وجوه، وإذا لم يجز فالمراد منها الوجه المتبادر المحصور في دلالتها المباشرة. ولاشك أن الجملة حين تكون من النوع المتحمل لمعنى آخر، فذا يدفع العالم إلى استكشافه، فربما كان التقدير وسيلة للوصول إلى ذلك المعنى المختزن في الجملة.

(٢) السبب الثاني: وضوح المعنى وبيانه، ففي بعض الأحيان قد يفسد المعنى إن لم نلجأ إلى التقدير، من ذلك قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [النساء: ١٧٦].

قال الكوفيون: إن التقدير لثلاث تضلوا أي أن المصدر المؤول مجرور بلام جر محذوفة والتقدير: يبين الله لكم الحق لثلاث تضلوا وذهب آخرون إلى أنه مفعول لأجله، والتقدير: مخافة أن تضلوا، أو مفعول به للفعل يبين أي يبين لكم ضلالكم لتعرفوا الهدى^(١).

- ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىَٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلَوْا أَوْ تَعْرَضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: ١٣٥]. لا يدرك معناه إلا بالتقدير قال العكبري فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: تقديره في أن لا تعدلوا، فحذف لا، أي لا تتبعوا الهوى في ترك العدل.

والثاني: تقديره ابتغاء أن تعدلوا عن الحق.

والثالث: تقديره مخافة أن تعدلوا عن الحق وعلى الوجهين هو مفعول له^(٢).

(١) التبيان ١/ ٤١٤.

(٢) التبيان ١/ ٣٩٧.

- ويتصل بهذا توجيه بعض الآيات القرآنية توجيهاً يتعد بها عن الفساد المعنوي كقوله تعالى ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ ﴾ [الزخرف: ٨٤] فأحسن الوجوه فيه هو تعليق الجار والمجرور بإله بعدهما على تأويله بمعبود، وإله خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو إله في السماء، ولزم تقدير هذا المبتدأ لئلا تخلو جملة الصلة من العائد، فتصير الجملة بهذا التقدير صالحة لتكون صلة الموصول، فإن قيل: لماذا لا تكون في السماء إله مبتدأ وخبر والواو استئنافية وفي الأرض إله مبتدأ وخبر أيضاً، ولا داعي لتقدير الضمير «هو» المبتدأ؟

فالجواب: أن ذلك يؤدي إلى فساد معنوي، فبمقتضاه تتعدد الآلهة، لأن التقدير يصير: وهو الذي يكون في السماء إله، وأخبركم ابتداءً أن إلهاً آخر في الأرض^(١).

- ومثل ذلك قوله تعالى ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ فلا بد هنا من تقدير فعل تنتصب حيث به، وتخرج بذلك عن الظرفية، فلو بقيت دالة على الظرفية لأدى ذلك إلى الفساد المعنوي، لأن المعنى حينئذ أن علم الله محصور في هذه البقعة في حين أن علم الله لا يحد ولا يُحصَر، لذا نحن مضطرون إلى التأويل والتقدير لإخراج حيث من ظرفيتها، ولا يتأتى ذلك إلا بجعلها اسماً يقع عليه العلم، لا أن العلم يقع فيه، فإن قلنا: إن أعلم هو الناصب، خرجنا بذلك عن استعمال العرب لأنهم لا ينصبون بأفعل التفضيل - في الرأي المشهور - لذكر أبو علي الفارسي الفعل «يعلم» ناصباً مستوحياً إياه من مادة العلم الذي دل عليه «أعلم»^(٢).

ولو رحنا إلى الفقهاء لوجدنا عندهم أيضاً أهمية واضحة لوظيفة التقدير،

(١) المغني ٥٦٧.

(٢) انظر البحر المحيط ٤/٢١٦، والمغني ٥٨٦، وإعراب شواهد قطر الندى ٢١٢.

إذ به تتعلق أحكام شرعية كثيرة، ففي الحاوي فرق الماوردي بين قول المطلق (أنت طالق إن دخلت الدار بكسر همزة إن) و(أنت طالق أن دخلت الدار) بفتح همزة «أن» ففي الصيغة الأولى لا تطلق حتى تدخل الدار، لأن دخول الدار شرط طلاقها، وفي الثانية تطلق في الحال لأن معنى الجملة: أنت طالق بسبب دخول الدار^(١)، أي بأن دخلت الدار، أو لأن دخلت الدار، فالباء الجارة للمصدر المؤول سببية، ولو قدرنا اللام فهي أيضاً تعليلية.

فهذا كله يفيد أن التقدير يكشف المعاني بدقة، وفي كثير من الأحيان قد يفسد المعنى بدونه.

- وأحياناً يلزم تقدير عاملين حتى يستقيم المعنى، من ذلك قولنا: دارك والحريق، فالتقدير هو: بعد دارك واحذر الحريق ولا يستقيم المعنى هنا إلا بتقدير فعلين، فلو بدل إذ لو قدر فعل واحد، لما استقام المعنى، إذ يصير التقدير: بعد دارك والحريق، أو احذر دارك والحريق وكلاهما غير مستقيم، فلا بد من تقدير فعلين كما ترى حتى يتضح المعنى.

- ومن الأمثلة الدالة على أن التقدير يوضح المعنى ما ذكره في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ أِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجَلِ فَتُوبُوا إِلَى بَارِيكُمْ فَاقْنُوتُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِيكُمْ فَنَابَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، فإن أعربنا جملة فتاب عليكم جواب شرط تقديره: فإن فعلتم فقد تاب عليكم، كان الكلام من كلام موسى عليه السلام، وإن أعربناها معطوفة على محذوف تقديره: ففعلتم ما أمرتم به فتاب عليكم، كان الخطاب من الله تعالى^(٢).

(١) أثر الصنعة، لحامد الغامدي ١٧ ناقلاً عن الحاوي في الفقه للماوردي ١٠/ ٢٢٥.

(٢) تفسير البيضاوي ١/ ٩٦.

- وهنا لابد من الإشارة إلى ما يسمى بمصطلح (الاقتضاء) أي ما يطلبه التركيب ليكون واضحاً مفهوماً، قال الجرجاني: المقتضي ما لاصحة له إلا بإدراج شيء آخر ضرورة صحة كلامه كقوله تعالى ﴿ وَسَّئِلِ الْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف: ٨٢] أي أهل القرية^(١)، أي لا يقوم المعنى واضحاً إلا بتقدير، وخلصوا من هذا إلى أن ما سموه (مقتضى النص) وهو الذي لا يدل اللفظ عليه ولا يكون ملفوظاً، ولكن يكون من ضرورة اللفظ، وهو أعم من أن يكون شرعياً أو عقلياً، وقيل: هو عبارة عن جعل غير المنطوق منطوقاً لتصحيح المنطوق مثاله ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ وهو مقتضى شرعاً لكونها مملوكة، إذ لا عتق فيما لا يملكه ابن آدم، فيزاد عليه ليكون تقدير الكلام: فتحير رقة مملوكة^(٢)، وهذا يفيد أن دلالة الاقتضاء - عموماً - هي دلالة اللفظ على مقدر لازم للمعنى الذي وضع له اللفظ، ويجب تقديره ضرورة، لتوقف صدق الكلام أو صحته العقلية أو الشرعية عليه^(٣)، فمثال دلالة الاقتضاء لتصحيح الكلام عقلاً هو قوله تعالى ﴿ وَسَّئِلِ الْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف: ٨٢] وذلك لأن النص - وهو المقتضي بالياء - دل على المقدر المتقدم عن العبارة التي هي القرية والغير، ولأنه بعد إضمار المضمرة أصبح المعنى صحيحاً عقلاً، وأصبح السؤال موجهاً إلى ذوي العقول من ساكني القرية وأهل العير، فاستقام بذلك مع الواقع والمنطق.

أما مثال دلالة الاقتضاء لتصحيح الكلام شرعاً فهو قوله تعالى ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ [النساء: ٢٣] في معرض تعداد المحرمات في النكاح، قال الأصوليون: إن التحليل والتحريم لا يتعلق بالذوات بل بالأفعال، فليست الأم

(١) التعريفات، ٢٢٦.

(٢) التعريفات، ٢٢٦.

(٣) دلالة الاقتضاء، رمضان مصطفى، ٥٤.

بذاتها محرمة ولا النظر ولا التكلم معها ليس شيء من هذا محرماً، وإنما الذي وقع عليه الحظر الشرعي هو الزواج أو النكاح من هؤلاء النسوة الوارد ذكرهن، فالنص المقتضي يقتضي تقديراً لصحته شرعاً، ويصح بتقدير: نكاح أو زواج، والتقدير: حرمت عليكم نكاح أمهاتكم ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، واستقام بذلك المعنى^(١)، وهذا كله يفيد أن أساليب العربية مواراة بالمعاني التي تستلزم التقدير، ودلالة الاقتضاء تؤكد ذلك، وتعد وسيلة من وسائل الكشف عن هذا المقدر.

ومن الملاحظ أن التقدير قد يكون أبلغ أحياناً من التصريح، فقوله تعالى ﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ ﴾ [آل عمران: ٣٢]، قال الشوكاني فيه: حذف المتعلق مشعرًا بالتعميم أي في جميع الأوامر والنواهي^(٢) فكان حذف المفعول هنا أدى إلى التوسع في المعاني المحتملة وتكثيرها^(٣).

٣ - المحافظة على اطراد الأصول النحوية التي تم بها ضبط النظام اللغوي العربي، والظاهر أن هذا السبب هو أكثر الأسباب ظهوراً في تقديرات النحاة.

- مثال ذلك تقديرهم فعلاً ناصباً للاسم المنصوب في نحو: أزيداً ضربته، إذ إن الفعل ضرب متعد إلى مفعول واحد، وقد استوفاه في الضمير، والاستفهام في الأسماء يكون عن الأحداث، ولا ناصب لزيد في الجملة مع أن كل منصوب لا بد له من ناصب، فقدروا لذلك كله فعلاً من نفس المذكور ونصبوا زيدا به طرداً للقاعدة.

- ومن ذلك توجيه النحاة لقول العرب: حينئذ الآن، قال ابن يعيش: حين

(١) انظر لذلك دلالة الاقتضاء، لنادية العمري، ٣٣١ وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه

مقامه، لياسر السلمي ١٧

(٢) فتح القدير ١/٣٣٣.

(٣) انظر الكشاف ٧٩٧ والتحرير والتنوير ٣٠/٢٧٧.

ظرف أضيف إلى إذ، وفيه لغتان، منهم من بينه على الفتح لإضافته إلى غير متمكن، ومنهم من يعربه على الأصل لا، والتنوين فيه تنوين عوض من الجملة التي حق إذ أن تضاف إليها، والآن ظرف أيضاً، فلا بد لكل واحد منهما من عامل، ولا عامل في اللفظ، فكانا مقدرين في النية، والتقدير: كان هذا حيثئذ واسمع الآن، كأن رجلاً سمع آخر يذكر شيئاً في زمن ماض لا يهمله ولا يعنيه، فأراد أن يصرفه عن ذلك ويخاطبه على ما يعنيه، فقال: حيثئذ الآن، كأنه قال: الذي تذكر كان حيثئذ، واسمع إليّ الآن، فكان تامة وهي عاملة في حيثئذ، واسمع عامل في الآن، ولا تكون كان عاملة فيها، لأن الفعل الواحد لا يكون له ظرفا زمان^(١)، فظهر من هذا الشرح أنهم قدروا ما قدروا لأجل طرد القواعد، ومراعاة الأصول.

- ومن ذلك أيضاً التقدير الذي لجأ إليه البصريون حين خرّجوا قراءة أبي جعفر ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية: ١٤]، ببناء الفعل يجزى للمجهول، فقد استدل الأخفش والكوفيون على أنه يجوز نيابة الجار والمجرور عن الفاعل بعد حذفه مع وجود المفعول به وهي قاعدة مطردة عندهم فخرج البصريون القراءة بعد أن حكموا عليها بالشذوذ على أن القائم مقام الفاعل هو ضمير مستتر في الفعل يعود على الغفران المفهوم من قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا يَغْفِرُوا﴾ [الجاثية: ١٤] والتقدير: ليجزى الله قوماً الغفران، فالذي أنيب عن الفاعل بعد حذفه هو المفعول الثاني ليجزى وهو ضمير الغفران، وكل ما في الأمر أنه يجوز في باب كسا أن ينوب أي المفعولين عن الفاعل بعد حذفه، وهذه منها، وبذلك حاولوا طرد قاعدتهم القائلة إنه لا يجوز نيابة الجار والمجرور عن الفاعل بعد حذفه مع وجود المفعول^(٢).

(١) شرح المفصل ٤٧/٢ وانظر الكتاب ١٧٥/١.

(٢) انظر لذلك شرح قطر الندى ١٩١.

- ومن ذلك أيضاً: أن الكوفيين وجمهور البصريين المتأخرين منعوا تقدم خبر ليس عليها لأنها فعل جامد فأشبهه عسى، وخبر عسى لا يتقدم عليها اتفاقاً، وذهب قدماء البصريين والفراء وغيرهم إلى جواز ذلك ومن حججهم قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، فيوم يأتيهم معمول لـ «مصروفاً» الواقع خبراً ليس، وقد تقدم على ليس واسمها الذي هو ضمير مستتر فيها يعود على العذاب... وتقديم معمول لا يصح إلا حيث يصح تقديم عامله، لذا أجازوا تقديم خبر ليس عليها، وأجاب المانعون بأن هذا التقدير من باب الاتساع، لأن الظروف يُتَّسَعُ فيها ما لا يُتَّسَعُ في غيرها، ثم لجأوا إلى التقدير فقالوا: إن يوم متعلق بفعل محذوف تقديره: يعرفون يوم يأتيهم، وجملة - ليس مصروفاً - حالية مؤكدة أو مستأنفة، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال^(١).

- ومثل ذلك ما ذكره حول قوله تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، فقد منع جمهور البصريين تقدم معمول اسم الفعل عليه لقصور درجته عن الفعل، لكونه فرعه في العمل، غير أن الكسائي أجازته إلحاقاً للفرع بأصله، واحتج بهذه الآية، لأن المعنى: عليكم كتاب الله، أي: الزموا كتاب الله، فكتاب عنده مفعول به متقدم على عامله عليكم، وتأول البصريون الآية فقالوا: إن كتاب مفعول مطلق مؤكد لمضمون الجملة السابقة من قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٣] والمعنى: كتب الله عليكم تحريم ذلك كتاباً، وعليكم متعلق بالمصدر كتاب أو بالفعل المحذوف - كتب - ويؤيد هذا التقدير قراءة أبي حنيفة ومحمد بن السميعة اليماني - كتب الله عليكم -، فجعل (كتب) فعلاً ماضياً رافعاً ما بعده، أي كتب الله عليكم تحريم ذلك^(٢).

(١) انظر: إعراب الشواهد في أوضح المسالك ١/١١٣.

(٢) انظر: إعراب الشواهد ٢/٥٥٩.

- ومثل ذلك قول الرسول ﷺ: (أما بعدُ: ما بال رجالٍ يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله)^(١)، فالقاعدة المطردة أنه يجب دخول الفاء على جواب شرط أما، لأن أما نائبة عن شرط هو مهما وفعله والتقدير: مهما يكن من أمر، وفي الحديث لم تدخل الفاء على الجواب وهذا الحذف نادر، لذا لجأوا إلى التقدير فقالوا: إن التقدير أما بعد: فأقول ما بال، فحذفت فيه الفاء تبعاً للقول، وبهذا التقدير طردوا القاعدة^(٢).

- ومن ذلك أن الأخفش ذهب في قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، إلى أن التقدير: أو جاؤوكم قوم حصرت صدورهم، فحذف قوم وأقيم الوصف مقام الموصوف^(٣)، فالجملة عنده صفة لأن القاعدة المطردة أنه بعد النكرات صفات، وذهب البصريون إلى تقدير (قد) قبل الفعل حصرت، والغرض من التقديرين المختلفين هو الحفاظ على أن الماضي لا يقع حالاً. أما الكوفيون فأجازوا وقوع الجملة الماضية حالاً مستدلين بقراءة الحسن البصري (حصرة صدورهم) فحصرة حال مفردة الأمر الذي يفيد أن الموضع هو موضع الحال.

- ومثل ذلك ما ذكره النحاة من تعليقات لحذف الخبر وجوباً قبل حال لا يصلح جعلها خبراً عن المبتدأ، كقولنا: ضربي زيداً قائماً، فضربي مبتدأ، وزيداً مفعوله؛ لأنه مصدر مضاف إلى ياء المتكلم، وقائماً حال سد مسد الخبر، والتقدير ضربي زيداً إذ - أو إذا كان قائماً^(٤) وكان هنا تامة. والظرف المقدر متعلق بخبر

(١) انظر: الحديث في صحيح البخاري ٢٩/٣، في كتاب البيوع. وانظر شواهد التوضيح لابن مالك ١٣٨، والحديث النبوي في النحو العربي ٢٩٦.

(٢) انظر إعراب الشواهد في أوضح المسالك ٦٨٤/٢.

(٣) مراده أن جملة حصرت صدورهم صارت صفة لقوم النكرة، وانظر المسائل المشكلة ٢٤٥.

(٤) إذا أريد المضي قدر ب (إذ) وإن أريد المستقبل قدر ب (إذا).

للمبتدأ ضرب، فإن ذهبنا نسألهم عن سبب تقدير هذه المقدرات لأجابوا بتعليقات يغلب عليها الحفاظ على أصول الصنعة ومستلزماتها، قالوا: إن المعنى في ضربي زيداً قائماً هو ضربت زيداً قائماً أو أضرب زيداً قائماً، فالكلام تام باعتبار المعنى، إلا أنه لا بد من النظر في اللفظ وإصلاحه لكون المبتدأ فيه بلا خبر، لأن قائماً لا يصح أن يكون خبراً فيرتفع، لأن الخبر إذا كان مفرداً يكون هو الأول، والمصدر الذي هو الضرب ليس القائم.

ثم قالوا: ولا يصح أن يكون قائماً حال من زيد؛ لأنه لو كان حالاً منه لكان العامل فيه المصدر الذي هو ضربي؛ لأن العامل في الحال هو العامل في ذي الحال، ولو كان المصدر عاملاً فيه لكان من صلتته، وإذا كان من صلتته لم يصح أن يسد مسد الخبر، لأن الساد مسد الخبر يكون حكمه حكم الخبر، فكما أن الخبر كان جزءاً غير الأول فكذلك ما سد مسده ينبغي أن يكون غير الأول، وإذا كان الأمر كذلك كان العامل فيه فعلاً مقدرراً فيه ضمير فاعل يعود إلى زيد - وهو صاحب الحال - والخبر ظرف زمان مقدر مضاف إلى ذلك الفعل والفاعل والتقدير: ضربي زيداً إذ - أو إذا كان قائماً^(١).

وإذا رحنا نسألهم عن سبب تقديرهم إذ أو إذا أو عن سبب تقديرهم كان تامة غير ناقصة، لرأينا إجاباتهم كلها لا تخلو من أن مستلزمات الصنعة النحوية والحفاظ عليها هي الداعية إلى اختيار هذا المقدر.

قال ابن يعيش: فإن قيل: ولم قدر الخبر بإذ أو إذا دون غيرهما من ظروف المكان - مثلاً -؟ قيل: لأنهما ظرفا زمان، وظروف الزمان يكثر الإخبار بها عن الأحداث، والإخبار بها مختص بالحدث فكان تقديره بها أولى.

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩٦/١ بتصريف يسير.

وكان (إذ، وإذا) أولى من غيرهما من ظروف الزمان لشمولهما، فـ(إذ) تشمل جميع ما مضى، و(إذا) تشمل جميع المستقبل، فلما أريد جزء من الزمان كان أولى بذلك، فإن قيل: ولم قلتهم: إن كان المقدره هي التامة دون أن تكون الناقصة، قيل: لو كانت الناقصة لكان قائماً من قولك: ضربني زيداً قائماً: الخبر، ولو كان خبراً لجاز أن يقع معرفة لأن أخبار كان تكون معرفة ونكرة، فالمعرفة نحو قولك: كان زيد أخاك، والنكرة كقولك: كان زيد قائماً، فلما اقتصرها هنا على النكرة ولم تقع المعرفة فيه ألبتة دل ذلك على أنه حال وليس بخبر^(١).

وعلى هذا النحو نجد بعض تقديرات النحويين، فهم يحللون التركيب اللغوي تحليلاً وصفيًا ثم يحاولون ضبطه وفق الأصول النحوية التي أقاموها بعد استقراءهم كلام العرب، وأحياناً نلاحظ أن داخل هذه التحليلات ما يستلزم بيان سبب هذا التحليل، فتراهم يقدمون هذه الأسباب التي تهدف في بعض الأحيان إلى الحفاظ على مستلزمات الصنعة، وهي بدورها تؤدي إلى المحافظة على الأصول العامة.

٤ - أن التقدير وسيلة من الوسائل التي تبرز فضل العالم وتبين مدى تمكنه من هذا الفن، لأن النحو بأصوله المرنة الكثيرة مع احتمال التركيب للمعاني المتعددة كما ذكرنا يدفع العلماء إلى إبراز المعاني، وقد يخفى معنى على عالم، ويبرز هذا المعنى لعالم آخر وبهذا يتفاضل العلماء، وقد أشار إلى ما أردناه ابن قتيبة حين قال: «وكل باب من أبواب العلم من الفقه والحساب والفرائض والنحو، فمنه ما يجلُّ، ومنه ما يدقُّ ليرتقي المتعلم فيه رتبة بعد رتبة، حتى يبلغ منتهاه ويدرك أقصاه، ولتكون للعالم فضيلة النظر وحسن الاستخراج، ولتقع المثوبة من الله على حسن العناية»^(٢).

(١) شرح المفصل ١/٩٦-٩٧ بتصرف.

(٢) تأويل المشكل ٨٧.

وأضاف موضعاً ذلك فقال: «ولو كان كلُّ فنٍّ من العلوم شيئاً واحداً لم يكن عالمٌ ولا متعلِّمٌ ولا خفيٌّ ولا جليٌّ، لأن فضائل الأشياء تُعرف بأضدادها، فالخيرُ يُعرفُ بالشرِّ، والقليلُ بالكثير، والباطنُ بالظاهر، وعلى هذا المثال كلام رسول الله ﷺ وكلام صحابته والتابعين وأشعار الشعراء وكلام الخطباء ليس منه شيء إلا وقد يأتي فيه المعنى اللطيف الذي يتحيرُ فيه العالم المتقدم، ويُقرُّ بالقصور عنه النَّقَابُ المبرِّزُ»^(١).

وأكد على ذلك حين تكلمَ عن القرآن الكريم، وألفاظه ومعانيه فقال: «ولو كان القرآن كله ظاهراً مكشوفاً حتى يستوي في معرفته العالم والجاهل لبطل التفاضل بين الناس، وسقطت المحنة، وماتت الخواطر، ومع الحاجة تقع الفكرة والحيلة، ومع الكفاية يقع العجز والبلادة»^(٢).

وألمح الزمخشري إلى نحو من هذا حين قال: اعلم أن متن كلِّ علم، طبقات العلماء فيه متدانية، إن سبق العالم العالم، لم يسبقه إلا بخطى يسيرة، وإنما الذي تباينت فيه الرتب، وعظم فيه التفاضل والتفاوت إلى أن عدَّ ألف بواحد، مافي العلوم من غوامض أسرار محتجبة وراء أستار لا يكشف عنها من الخاصة إلا أوحدهم وأخصُّهم وإلا واسطتهم وخصهم^(٣)، إذن فالقدرة على التقدير، واستخراج المخبوء، تدل على تقدم العالم ومكانته من جانب، وتفيد النصَّ باستخراج معانيه وتوضيحها من جانب آخر.

٥ - استثمر النحاة التقدير لضبط بعض القواعد النحوية فصيروا التقدير ضابطاً للقاعدة، فقالوا: إن الظرف والحال على تقدير «في» والإضافة المعنوية

(١) تأويل المشكل ٨٧.

(٢) تأويل المشكل ٨٧.

(٣) الكشف ٢٣.

على تقدير من أو اللام أو «في» والتمييز على تقدير «من» والمفعول لأجله على معنى اللام.

- ومن ذلك: الجزم في جواب النهي في مثل قولنا: لا تكفر تدخل الجنة، فقد أوجب النحاة - ما عدا الكسائي - أن الجزم في جواب النهي يكون بتقدير «إن» الشرطية مع «لا» النافية مع صحة المعنى، حيثذ فلو قيل: إن لا تكفر تدخل الجنة صح، بخلاف لا تكفر تدخل النار فإنه ممتنع لأنه لا يصح أن يقال: إن لا تكفر تدخل النار^(١).

ومعنى هذا كله أن الجر يمتنع إذا لم يصح تقدير «إن» مع «لا» النافية، وحيثذ لا يكون الفعل الثاني مترتباً على الأول كما لو كان مجزوماً لوقوعه في جواب الطلب.

وذهب الكسائي إلى عدم تقدير شيء معتمداً على القرائن ففي مثل: لا تقترب من النار تحترق، يجزم الفعل تحترق بغير تأويل ولا تقدير^(٢).

٦ - أفاد الشعراء والأدباء من التقدير في العربية، لأنه هياً لهم رمزية جميلة، عمادها التقدير، فقد استنكر بعض العلماء على الشاعر القائل - متحدثاً عن الذات الإلهية:

يا من يراني ولا أراه كم ذا أراه ولا يراني

فاعترض عليه سامع قائلاً: كيف تقول إنه لا يراك وأنت تعلم أنه يراك؟

(١) شرح قطر الندى ١١٢.

(٢) انظر: شرح قطر الندى ص ١١٢، والنحو الوافي ٤/ ٣٩٤، وانظر مبحث كمية المقدرات وأنواعها.

فقال مرتجلاً:

يا مَنْ يراني مجرمًا ولا أراه آخذًا
كم ذا أراه مُنعمًا ولا يراني لائذًا

أي تم حذف المفعولات الثانية للفعل رأى، والبيت كما نرى جميل في سبكه، وماتع في جرسه، وعميق في معانيه، لولا أنه يتعلق بالذات الإلهية، وكم في الشعر العربي ونثره من رمزية فائنة تقوم على فلسفة التقدير، ولكن من الأولى الابتعاد عن مثل هذا لأن القراء ليسوا على مستوى واحد راق يستطيعون فهم هذه الرمزية، وما فيها من تقديرات حتى يسلم المرء من الوقوع في الكفر والعياذ بالله^(١).

ومن المفيد أن نذكر ما ذكره عبد القاهر حين تحدث عن إيجاز الحذف، لما له من صلة خفية بميدان التقدير وجماله، قال: «هو باب دقيق المسلك لطيف المآخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجذك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تُبَيَّن»^(٢).

نعم فرب صمت أبلغ من كلام، ورب إشارة أفصح من عبارة، ورب تقدير أوضح من ظاهر.

٧ - ومن فوائد التقدير أنه ساعد على تنشيط الحركة اللغوية المنضبطة، على مرّ العصور، فنرى النحاة يتبارون في تقديم المقدرّ مراعين الأصول النحوية التي تتيح لهم ذلك، الأمر الذي أطلعنا على كثير من مظاهر النظام اللغوي العربي في

(١) انظر كتاب التفسير والمفسرون للدكتور محمد حسين الذهبي ٣٥٩/٢ بتصرف.

(٢) دلائل الإعجاز ١٤٦.

التقدير، فمثلاً: ذهب الكوفيون إلى أن ناصب المفعول لأجله هو الفعل الذي قبله؛ لأنه يلاقيه في المعنى، فإذا قلت: ضربتُ زيداً تأديباً، كأنك قلت: أدبته تأديباً^(١).

وذهب الزجاج إلى أنه مفعول مطلق وناصبه هو فعل محذوف مقدّر من لفظ المصدر، فالتقدير عنده في نحو: جئتُ إكراماً لك: هو أكرمتك إكراماً لك، فهو على هذا التقدير مصدر مؤكد لعامله.

وذهب جمهور البصريين إلى أنه منصوب بالفعل قبله على تقدير حرف الجر وهو اللام (أي المفهم علة) فإذا قلنا: أكرمتك احتراماً لك، فالتقدير: أكرمتك لاحترامي لك، فلما حذف اللام انتصب فهو من المفعول به المنصوب بنزع الخافض^(٢).

فالملاحظ هنا أن سعة فلسفة التقدير المنضبطة بالنظام اللغوي العربي، ساعدت على تعدد الآراء واتساع رقعة هذا النظام اللغوي. وانظر في كتب إعراب القرآن الكريم وتفسيره، وكتب شروح الحديث النبوي، فسوف ترى العجب العجاب من التقديرات الكثيرة التي قدمها العلماء، على مدى العصور المتلاحقة، الأمر الذي يصور نشاط الحركة العلمية اللغوية عند المسلمين. كما يصور سعة النظام العربي.

٨ - ومن أسباب لجوء النحاة إلى التخريج والتقدير: الابتعاد عن الوجوه اللغوية الضعيفة التي يمكن أن تتخرّج عليها بعض القراءات القرآنية، فمن المعلوم أن أكثر النحويين المفسرين حرصوا على إبراز أفضل الوجوه اللغوية الواقعة في

(١) انظر: المساعد ١/ ٤٨٢-٤٨٥، وحاشية الصبان ٢/ ١٧٩.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ١٩٦.

لغة العرب في تلك القراءات القرآنية^(١)، لأن هذه القراءات هي صورة من صور الأساليب اللغوية العربية، فلربما ظُنَّ أن بعض هذه القراءات قد تكون على وجه لغوي قليل، فنرى النحاة يقدمون توجيهاً يجعلون به هذه القراءة على أرقى مستوى لغوي عربي، وهم على اعتقاد أن العربية تشتمل على أساليب متعددة ومستويات مختلفة، وبالتوجيه تظهر هذه المستويات بترتيباتها وفق كثرة الاستعمال أو قلتها^(٢) ومن هذا القبيل يمكن أن يجاب عن سؤال لماذا خرَّج النحاة قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣] على أن الذين مبتدأ، وجملة أسروا خبره أو أن الذين بدل من الواو في أسروا.

ولم يبقوها لغة لا تحتاج إلى تخريج، فالظاهر أنهم خرَّجوها - كما ذكرنا - لبيان الوجه الأوضح عند العرب، والكثير المشهور في استعمالهم، إذ بمقتضاه تكون الفصاحة، أما الحمل على القليل أو الشاذ فخادش في هذه الفصاحة.



(١) انظر: البحر ١/٤-٥، والجامع للقرطبي ١/١٢٩، وروح المعاني ١٦/٣٥٥.

(٢) قيل: إن هناك كراهة في صرف الآية عن ظاهرها إلى معان خارجة محتملة يدل عليها القليل من كلام العرب، ولا يوجد غالباً إلا في الشعر ونحوه، ويكون المتبادر خلافها، تفسير القاسمي ١/٨، لذا فلعل هذا يؤكد أن العلماء حاولوا بواسطة التقدير جعل التركيب القرآني في أعلى المستويات منطلقين من أن هذه التقديرات هي من ضمن النظام اللغوي العربي الواسع.

الفصل الرابع

ميدان التقدير النحوي وحدوده

لا بد من الإشارة أخيراً إلى أن أهل صناعة النحو حافظوا على تلك الصناعة التي بنوها بعد استقراءهم كلام العرب، وجعلوا ذلك قواعد مطردة بناءً على ما هو كثير في كلام العرب، ثم لما نضج العلم واستقرت أصوله ومصطلحاته قدموا هذا كله على أنها أصول وقواعد لتلك الصنعة، فمثلاً الفعل لا بد له من فاعل، والمبتدأ لا بد له من خبر، فإن حذف المبتدأ لأمر ما، بحثوا عن هذا المبتدأ وقدروه، وإن حُذف الخبر بحثوا عن مبتدأ، لأنهما في أصل كلام العرب متلازمين، وصار ذلك من التقديرات الصناعية مع أن المعنى العام قد يكون مفهوماً واضحاً كما لو قلنا زيد في الدار، فالمعنى ظاهر واضح، لكن تقدير الصنعة يوجب - عند بعض النحويين هنا - أن يكون الخبر هو متعلق الجار والمجرور وهو لفظة كائن أو مستقر... فالمعنى العام واضح، لكن أصول الصناعة نتيجة الاستقراء تقول: إنه لا بد من تقدير متعلق تتعلق به شبه الجملة، وذلك لأن الخبر في الأصل يجب أن يكون عين المبتدأ، وهنا في الدار ليس هو عين زيد، لذا لجأنا إلى تقدير كائن لتطرد القاعدة المطردة المستقرأة من كلام العرب وهي أن المبتدأ هو الخبر، والخبر هو المبتدأ، كقولنا: الله ربنا، ومحمد نبينا، قال السيوطي: وقد توجب الصناعة التقدير، وإن كان المعنى غير متوقف عليه كقولهم في لا إله إلا الله: إن الخبر محذوف أي موجود، ونقل عن بعضهم ما يؤكد الذي ذكرناه، فقال: لا بد

من تقدير خبر لاستحالة مبتدأ بلا خبر ظاهر أو مقدر، وإنما يقدر النحوي ليعطي القواعد حقها، وإن كان المعنى مفهوماً^(١).

أخلص من هذا إلى أن أهل صناعة النحو أفردوا لتقديرات الصنعة حديثاً خاصاً، فحددوا معالم تقديراتهم ورسوموا حدودها. وميزوها عن تقديرات اللغويين والمفسرين والبلاغيين، وقد رسم سيبويه الحدود العامة لتقديرات النحاة فحصرها في السير على طريق العرب فيما قدره ونووه، أي ضبط التقدير من الانفلات، لأن المعاني قد لا تحملها التراكيب المسموعة عن العرب، فكم من تقديرات لجأ إليها أصحاب الطرق المارقة، في حين أن اللفظ أو التركيب لا يحتمل هذا التقدير، والعرب لم تلوح إليه في تأويلاتها، ولم تستخدم الأسلوب الذي سلكته هذه الطوائف في تأويلاتها، قال سيبويه مشيراً إلى وجوب الالتزام بمنهج العرب: لكنك تضرر بعدما أضمرت فيه العرب، من الحروف والمواضع، وتظهر ما أظهروا.... فقف حيث وقفوا ثم فسّر^(٢).

وأكد في موضع آخر على وجوب الالتزام بمنهج العرب بقوله: ولو قالت العرب: اضرب أيّ أفضل، لقلته، ولم يكن بدّ من متابعتهم^(٣)، إذن هذا هو ميدان التقدير فهو محصن بمنهج العرب في تقديراتها، فلا يصح الخروج عنه، نقدر في المواضع التي قدرها فيها، ونقيس عليها، وفق الضوابط المستنبطة أيضاً من كلام العرب، وقد تحدث ابن هشام حديثاً واضحاً حول هذه القضية، مشيراً إلى أنواع من التقدير، ومحددات التقدير النحوي بدقة، فقال: الحذف الذي يلزم النحوي النظر

(١) الإتيان ٥/١٦١١.

(٢) الكتاب ١/٢٦٦.

(٣) الكتاب ٢/٤٠٢.

فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خبراً بدون مبتدأ أو بالعكس أو شرطاً بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفاً بدون معطوف عليه أو معمولاً بدون عامل، نحو: ﴿لَيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾، ونحو ﴿قَالُوا خَيْرًا﴾، ونحو: خير عافاك الله^(١)، ومراده أن الأصل أن يذكر المبتدأ والخبر، فهما عند العرب متلازمان، لكنهم حذفوا لدواع المبتدأ أو الخبر، فلا بد حينئذ من تقدير المحذوف، هذا هو الضابط الدقيق للتقدير، ثم صار يطلق على مثل هذا التقدير أنه تقدير صناعي، وذلك بعد تععيد العلم.

ثم أشار ابن هشام إلى بعض التقديرات التفسيرية المعنوية التي لا علاقة للنحوي بها قائلاً: «وأما قولهم: في نحو: ﴿سَرَّيْلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾، إن التقدير: والبرد ونحو: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّ عَلَىٰ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ إن التقدير: ولم تعبدني، ففضول في فن النحو، وإنما ذلك للمفسر»^(٢)، ثم عرَّج على بعض التقديرات الناجمة عن الدواعي البلاغية، قال: وكذا قولهم: يُحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول أو بالعكس أو للجهل به أو للخوف عليه أو منه ونحو ذلك، فإنه تطفلٌ منهم على صناعة البيان^(٣).

وواضح من هذه النصوص أن ابن هشام لا يرفض الاستعانة بأهل التفسير والبلاغيين لتوضيح بعض التراكيب، فالظاهر أنه إذا تلاقى التقدير النحوي الصناعي مع البلاغي والتفسيري ففي ذلك الغاية، وإذا حصل تمايز أو تخالف

(١) المغني ٨٥٣.

(٢) يسمى مثل هذا الحذف الاكتفاء، وهو أن يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط فيكتفى بأحدهما عن الآخر لنكتة، ويختص غالباً بالارتباط العطفية، وخصص (الحرّ) بالذكر لأن الخطاب للعرب وبلادهم حارّة، والوقاية عندهم من (الحرّ) أهم لأنه أشد عندهم من البرد، ومثله قوله تعالى ﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾ أي: والشر، الإقتان ٥ / ١٦٢١.

(٣) المغني ٨٥٣.

فالرجوع إلى صناعة النحويين هو الأولى، لأن صحة تركيب الجملة نحويًا تُعدّ اللبنة الأولى التي تبنى عليها الجملة دلالة وتفسيراً وبلاغة، قال الشاطبي: وكلام النحويين ونظرهم - إلى الحذف - إنما هو في أصل الوضع، أما البياني فينظر في مقاصد الحذف بعد تسليم نظر النحوي، إذ لا تنافي بينهما^(١).

وهذه بعض الأمثلة التي نتبين منها التقديرات النحوية الصناعية:

١- قال الله تعالى ﴿بُشِّرْنَا الْيَوْمَ الْجَنَّةَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [الحديد: ١٢]، قال العكبري: بشراكم مبتدأ، وجنات خبره، أي دخول جنات^(٢)، فقوله: دخول جنات، تطلبته الصنعة والمعنى أيضاً، أما الصنعة، فلأن البشري مصدر، وجنات جنّة، ولا يُخبر عن المصدر بالجنّة، فلا يُقال: ضربُ زيدٍ على أن ضربُ مبتدأ وزيدُ خبر، لأنه لا فائدة تتحقق من ذلك، ويؤكد هذا التقدير أن خالدين حال، ولا يصح أن نجعل بشراكم هو العامل فيها، لوجود الفصل بين الحال وعامله حينئذ بالأجنبي وهو جنات، لذلك اقتضت الصناعة أن يكون التقدير: دخول جنات، فالدخول هو العامل في هذه الحال.

٢- قال الله تعالى ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا﴾ [الأنعام: ١١٩]، ذهب العكبري إلى أن إعراب المصدر المؤول في موضع نصب حال، والتقدير: أي شيء لكم تاركين الأكل، ضعيف، لأن «أن» تمحض الفعل للاستقبال، وتجعله مصدراً، فيمتنع الحال، إلا أن نقدر مضافاً محذوفاً تقديره: وما لكم ذوي أن لا تأكلوا، والمفعول محذوف أي شيئاً مما ذكر اسم الله عليه^(٣)، وعلق السمين الحلبي على هذا التخريج

(١) المقاصد الشافية، ٣/ ١٥٩.

(٢) التبيان، ٢/ ١٢٠١.

(٣) التبيان ١/ ٥٣٥.

بأنه تكلف، ثم إنها مع ما بعدها مؤولة بالمصدر، وهو أشبه بالمضمرات، والحال من شروطه التنكير^(١)، والمهم أن تقدير هذا المضاف وهو ذوي، جيء به للصنعة، لأن من شروط الحال أن يكون مشتقاً، أي أصحاب عدم أكل

* - ومن المفيد هنا أن نذكر للطالب أن تلك الأعراب التي ذكرها النحاة في بابي البدل وعطف البيان هي لأجل الصنعة، إذ أوجبوا في بعض الصور أن يعرب التابع عطف بيان بدلاً من أن يعرب بدلاً، إذ هي في نهاية أمرها ثمرة لقولهم: إن البدل على نية تكرار العامل، ففي هذه الصور لا يمكن فيها تكرار العامل منها:

١ - إذا كان التابع مثنى أو جمعاً مع التفريق بينهما بالعاطف، والمتبوع غير مفرق، كقول الشاعر:

أيا أخوينا عبدَ شمسٍ ونوفلاً أُعيدكما بالله أن تُحدثا شراً

فيتعين إعراب عبد شمس ونوفلاً عطف بيان، لأن التقدير على البدلية ياعبد شمس يا نوفلاً بنصب كلمة نوفلاً، مع أن المعطوف المفرد في النداء لا يجوز نصبه، وإنما يجري عليه حكم المنادى المستقل.

٢ - إذا كان المنادى أي الموصوفة بما فيه «أل» بعدها، وتابعه خال من «أل» مثل: يا أيها الكاتب خالد، فلو أعربت كلمة خالد بدلاً لكان التقدير: يا أيها خالد، وهذا لا يجوز لأن تابع «أي» في النداء لا بد أن يكون مقروناً بأل أو اسم إشارة له تابع مقرون بها.

- ومثل ذلك قولنا: يا صديق علياً، ويا خالد الحسين. إذ لو تكررت يا الندائية لما جاز، فلا يقال: يا صديق يا علياً، ويا خالد الحسين.

- ومثل ذلك قولنا: أسرع كلا المتنافسين محمود وحامد، فلو أعربنا محمود بدلاً لكان تقدير الكلام: أسرع كلا المتنافسين، أسرع كلا محمود وحامد، فيترتب على نية تكرار العامل إضافة كلا للمثنى المفرق، وهذا لا يجوز أي لا يجوز القول: أسرع كلا محمود وحامد، لذا جعل النحاة محمود عطف بيان لا بدلاً^(١).

* - والسؤال الآن هل ثمة مقياس يمكن أن أضبط فيه، صور التقدير أو بعض صورته، أو لنقل هل يمكن لهذا المقياس أن يقودنا إلى الفكر النحوي العربي، فأتعرف على الطرق أو بعض الطرق التي سلكها العربي في تقديراته؟
والجواب: أن باب الاشتغال - فيما أحسب - يعد بصور تقديراته، موضحاً تقديرات العرب، وطرقها في ذلك، قال اللورقي جامعاً إياها: إن الفعل المقدر في باب الاشتغال على ثلاثة أضرب:

- ١- أن يكون مثل المذكور لفظاً ومعنى، كقولنا: زيداً ضربته.
- ٢- أن يكون مثل المذكور في المعنى كقولنا: زيداً مررت به، أي جُزْتُ زيداً.
- ٣- أن يقدر حسب سياق الكلام كأن يكون لازماً للمذكور عرفاً كقولنا: عمراً ضربت أخاه، أي أهنّت عمراً ضربت أخاه، ومن تعليق النحاة على هذه الصور نستطيع أن نصنف مراتب التقدير، قالوا: النصب في الضرب الأول أقوى لموافقة المقدر لفظاً ومعنى، وبعده الثاني لموافقته الملفوظ به معنى، وبعدهما الثالث^(٢)، وقد يقال: إن المعنى في كل ماسبق ظاهر واضح فلماذا هذا التقدير؟
والجواب أشار إليه الزركشي بقوله: قد توجب صناعة النحو التقدير، وإن

(١) النحو الوافي ٣/ ٥٥٢ بتصرف، وانظر شرح قطر الندى ٤٢٢ والهمع ٢/ ١٢١.

(٢) المحصل للورقي ٧٨ وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان ٧٣/ ٢ وانظر الكتاب

كان المعنى غير متوقف عليه، وإنما يقدر النحوي القواعد حقها، وإن كان المعنى مفهوماً، لُيروا صورة التركيب من حيث اللفظ مثلاً، لامن حيث المعنى^(١)، ومراده أن المعنى قد يكون واضحاً لكن النحاة قدروا العامل المحذوف ليرزوا أصل صورة التركيب النحوي العربي، لأن الأصل أنه لا منصوب بلا ناصب، فحين نطق العربي زيداً منصوباً، ولا يوجد ناصب، قدروا ليرزوا صورة التركيب في الأصل، والذي لا يعرف ذلك قد يستنكر هذه التقديرات، فيظن أن النحاة فرضوا صنعتهم على العربية في حين أنهم كما ذكرنا استمدوا هذه الأصول من كلام العرب أنفسهم، فكل التقديرات التي قيل عنها: هي لأجل الصنعة، إنما هي منبثقة من كلام العرب، فنحن على اعتقاد أن العربي كان يستشعر هذا التنوع في تراكيبه، كما يستشعر طبيعة كل تقدير وتميزه عن غيره، بدليل ما ذكره سيبويه أنك لو سألته عن ناصب ضبعاً في قوله: اللهم وضبعاً وذئباً، لأجاب: بأن مرادي: اجمع واجعل، وكلهم يفسر ما ينوي^(٢)، أي نوى الفعل الناصب، وحين سئل فسّر، فذا يعني أن هذه التقديرات تمور في عقله ووجدانه، فإن سألته عنها أجاب، والذي صنعه النحاة بعد ذلك أنهم جمعوا وقعدوا فقط، فالكلام كله لفظاً ومعنى هو عربي أصيل.



(١) البرهان، ٣/ ١١٥-١١٦ بتصرف.

(٢) الكتاب ١/ ٢٥٥ بتصرف.

الفصل الخامس

شروط حذف المقدر

المقدر المحذوف على ضربين:

١ - إما أن يكون جملة أو ركناً من أركانها، كحذف المبتدأ أو الخبر، أو الفعل أو الفاعل، وهذا الضرب يشترط له وجود دليل يدل عليه.

٢ - وإما أن يكون فضلة كالمفعول به والحال والتمييز، وهذا الضرب لا يشترط لحذفه وجود دليل إلا إذا أدى الحذف إلى ضرر معنوي كما قال ابن هشام^(١).

ففي مثل قولنا: لا تأكل الطعام قائماً، لو حذف الحال لفسد المعنى، ومثله قوله تعالى ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرْحًا﴾ [الإسراء: ٣٧].

اشترط النحاة للتقدير الشروط الآتية:

١ - وجود دليل يدل على المحذوف المقدر، وقد ذكرنا أنه لا بد من دليل يدل على المقدر المحذوف إذا كان المحذوف جملة أو عمدة، أما إذا كان المحذوف فضلة فوجود الدليل جائز وليس بواجب^(٢)، والدليل نوعان:

(١) المغني ٧٨٧.

(٢) انظر المقاصد الشافية ١٥٨/٣.

أ - صناعي: وهو الذي يعتمد أهله الاختصاص من النحويين لأنهم عرفوه من جهة الصناعة.

ب - غير صناعي وهو إما حالي أو مقالي لفظي^(١).

وقد أشار ابن السراج إلى وجوب وجود دليل دال على المحذوف بقوله: اعلم أنهم لا يحذفون شيئاً إلا وفيما أبقوا دليل على ما ألغوا^(٢). وقال ابن جني «قد حذف العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضربٌ من تكلف علم الغيب في معرفته»^(٣).

- أما الدليل الحالي فقد شرحه ابن يعيش وبين وظيفته بقوله: «إن قرائن الأحوال قد تغني عن اللفظ، وذلك أن المراد من اللفظ الدلالة على المعنى فإذا ظهر المعنى بقرينة حالية أو غيرها لم يحتج إلى اللفظ المطابق فإن أتى باللفظ بالمطابق جاز وكان كالتأكيد وإن لم يؤت به فلا استغناء عنه»^(٤).

وقد عرض سيبويه عدداً من الأمثلة التي حذف فيها العامل المقدر للدليل الحالي، قال: إذا رأيت رجلاً متوجهاً ووجهه الحاج قاصداً في هيئة الحاج فقلت: مكة ورب الكعبة، حيث زكنت أنه يريد مكة، كأنك قلت: يريد مكة والله^(٥).

قال: أو رأيت رجلاً يسدد سهماً قبل القرطاس فقلت: القرطاس والله، أي

(١) هذا المبحث أكثره مستفاد مما ذكره ابن هشام في المغني ٧٨٧ وما بعدها.

(٢) الأصول ٢/٢٥٤ بتصرف.

(٣) الخصائص ٢/٣٦٠.

(٤) شرح المفصل ١/١٢٥.

(٥) الكتاب ١/٢٥٧.

يصيب القِرطاس، وإذا سمعت وقع السهم في القِرطاس، قلت: القِرطاسَ والله، أي أصاب القِرطاس (١).

وساق عدداً من الأمثلة الدالة على أن قرائن الأحوال قد تغني عن اللفظ فقدر العامل المحذوف على النحو الذي شرحه. وتبعه في ذلك ابن جنى في الخصائص فعدد الأمثلة التي ذكرها سيبويه وأضاف إليها ما يؤكد انتباه النحاة إلى أن الدليل الحالي يسوغ الحذف والتقدير (٢). وقد عرض ابن هشام في المغني عدداً من الأمثلة أيضاً منها:

- قولك لمن رفع سوطاً: زيداً، بإضمار اضرب، وهذا يجوز إظهاره أيضاً فإن ظهر فهو لتأكيد البيان، أما لو لم تر السوط، وقلت: زيداً، فلا يجوز حذف العامل لأنه لا توجد قرينة تدل عليه، ويحتمل أن يكون المراد: اضرب زيداً، أو أكرم زيداً، أو اشتهم زيداً، أو غير ذلك مما لا يحصى فهذا لو حذفت المقدر لصار في الكلام لبس (٣).

- أما الدليل اللفظي فالمراد منه وجود قرينة لفظية تدل على المحذوف (المقدر) ومن أمثلته: قولك: راكباً، لمن قال: كيف أتيت، أي أتيت راكباً، ومثله: قولك: زيداً لمن قال: من أضرب؟ فالتقدير: أضرب زيداً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرٌ﴾ أي أنزل خيراً.

وقوله تعالى ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ * بَلَى قَدَرِينِ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ، ﴿

(١) الكتاب ١/ ٢٢٧.

(٢) الخصائص ١/ ٢٤٩.

(٣) الكتاب ١/ ٢٥٩.

[القيامة: ٣-٤] فقادرين حال منصوب بفعل محذوف تقديره: بلى نجمعها قادرين، دلّ عليه الفعل المذكور قبله^(١).

* - واشترط في الدليل اللفظي أن يكون موافقاً لهذا المقدر المحذوف لفظاً ومعنى مثال اتفاه لفظاً قولنا: زيداً ضربته، فالتقدير: ضربت زيداً ضربته. ومثال اتفاه معنى دون اللفظ قولنا: ريداً مررت به وزيداً ضربت أخاه فالتقدير: جاوزت زيداً وأهنت أخاه به. وذهب بعضهم إلى عدم اشتراط التطابق المعنوي، بل يكفي التطابق اللفظي، وإن اختلف المعنيان^(٢).

والأولى التطابق لفظاً ومعنى، والتقديرات النحوية الدالة على ذلك كثيرة.
- من أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا أَنْشَقَّتِ السَّمَاءُ ﴾ [الرحمن: ٣٧]، ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ [التوبة: ٦] فالتقدير الراجح هو تقدير البصريين، أي: إذا انشقت السماء انشقت، وإن استجارك أحد من المشركين استجارك.

- ومثله حين قدر النحاة الفعل (يرجعه) ليلقوا به (يوم) في قوله تعالى ﴿ إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ ﴾ * يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴿ [الطارق: ٨-٩] وذلك لأنهم لو علقوه بالرجع، فهذا لا يجوز لوجود الفاصل الأجنبي بين العامل والمعمول، وهو لقادر، ولو علقوه بقادر لفسد المعنى، لأن قدرته تعالى ليست محصورة بهذا اليوم فقط فلم يبق إلا التقدير، فقدروا فعلاً يتطابق لفظاً ومعنى مع المصدر المذكور (رجعه)، أي يرجعه يوم تبلى السرائر.

- ومثله نصبهم حيث في قوله تعالى: ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾

(١) الكتاب ١/٣٤٦، والمقاصد الشافية، ٣/٥٢٨ وشرح ابن عقيل ٢/٢٨٣.

(٢) حاشية الدسوقي ٢/٢٣٩.

[الأنعام: ١٢٤] بفعل محذوف تقديره والله أعلم (يعلم حيث)، وهو من لفظ أعلم ومعناه^(١).

وأمثلة ذلك كثيرة جداً.

- أما قولنا: زيد ضارب وعمرو، ونحن نريد وعمرو مسافر أي نريد معنى يخالف المذكور فلا يجوز تقدير ذلك، والأولى أن نقدر وعمرو كذلك أو وعمرو ضارب فيتم التطابق بين المذكور والمقدر.

وقد درج النحاة على ذلك فوجدناهم مثلاً يقدرون المحذوف مثل اللفظ المذكور في تركيب آخر، فقوله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ [الزُّخْرُف: ٨٧] فلا يقدرون: ليقولن الله خلقهم، بل «خلقهم الله» لمجيء ذلك في قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾ [الزُّخْرُف: ٩].

ويستفاد من هذا أن المحذوف إذا جاز أن يكون فعلاً أو فاعلاً كما قال ابن هشام، فالأولى تقدير الفعل هو المحذوف، والباقي هو الفاعل^(٢).

- ومن ذلك تعليق الجار والمجرور في قوله تعالى ﴿ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ [البقرة: ٨٣] بفعل محذوف تقديره: أحسنوا بالوالدين إحساناً، مستأنسين في ذلك بقوله تعالى ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بَيَّ ﴾ [يوسف: ١٠٠] ويجوز أن يكون تقديره: ووصيناهم بالوالدين إحساناً، مستأنسين في ذلك بقوله تعالى ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا ﴾ [العنكبوت: ٨] وإحساناً على التقدير الأول مفعول مطلق وعلى الثاني مفعول

(١) انظر: شرحاً وافياً لذلك في كتابنا: « حيث، لغاتها وتراكيبها النحوية ».

(٢) المغني ٨٧.

لأجله، بل إن بعضهم علقه بفعل محذوف قريب الدلالة من الفعل وصينا، أي استوصوا بالوالدين إحساناً، وإحساناً على هذا التقدير مفعول به^(١).

- ومن ذلك أيضاً قوله تعالى ﴿وَإِلَى تَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا﴾ [الأعراف: ٧٣] فالجار والمجرور، إلى تمود متعلقان بفعل محذوف تقديره: أرسلنا، والذي دل عليه أنه ذكر في سورة النمل قال تعالى ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى تَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [النمل: ٤٥] فصرح هنا بلفظ الفعل، وذكر صالح وأخيهم أيضاً^(٢).

وقد أشار ابن مالك إلى الدليلين اللفظي، والحالي، وذلك حين تحدث عن حذف المبتدأ والخبر جوازاً قائلاً: المبتدأ والخبر عمدتان، فلا يحذف أحدهما إلا إذا دل عليه دليل، كقولك عند شم طيب مسك، وعند سماع تكبير: أذان، وعند رؤية ذي سمت حسن: رجل صالح، فمسك وأذان، ورجل أخبار مبتدآت، حذفت لدلالة الحال عليها، والتقدير: المشموم مسك، والمسموع أذان، والمرئي رجل صالح، وقد يحذف لدلالة المقال كقولك: صحيح، لمن قال: كيف عمرو؟ وفي بيته، لمن قال: أين هو، وغداً، لمن قال: متى الرحيل؟ والتقدير: عمرو صحيح، وهو في بيته، والرحيل غداً^(٣).

* - أما الدليل الصناعي فالمراد منه مراعاة أصول الصنعة النحوية، وهي مستنبطة في الأصل من النظام اللغوي العربي.

- ومن أمثله قوله تعالى: ﴿لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة: ١] في قراءة من أدخل لام الابتداء على الفعل أقسم، فقالوا: إن التقدير: لأننا أقسم، وذلك لأن فعل

(١) التبيان ١/ ٨٤ والمغني ٥٧٠ والبحر ١/ ٢٨٤.

(٢) المغني ٥٧٠.

(٣) شرح عمدة الحافظ، ١/ ٧٩، (تحقيق هريدي).

الحال لا يقسم عليه في قول البصريين، ومنه قولهم: قمت وأصك عينه، إن التقدير: وأنا أصك، لأن واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت الخالي من قد^(١).

- ومن ذلك قولهم: إنها لإبل أم شاء، والتقدير: أم هي شاء، لأن أم المنقطعة لا تعطف إلا الجمل، ومن ذلك قول الشاعر:

إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بَنْتِ حَسًّا نَ أَلْمَهُ وَأَعْصَهُ فِي الْخَطُوبِ

فإن التقدير: إنه أي الشأن، لأن اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله^(٢).

ومما ذكرنا من الأمثلة نلاحظ أن المقدر في بعضها هو جملة بأسرها، وفي بعض آخر هو أحد ركنيها؛ ولا بد من دليل حالي أو مقالي أو صناعي يدل على المحذوف على نحو ما ذكرناه في الأمثلة السابقة.

- ومن أمثلة حذف أحد ركني الجملة هو قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ قَوْمٍ مُنْكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٥] التقدير: سلام عليكم أنتم قوم منكرون. فحذف خبر الأولى ومبتدأ الثانية، وإنما حذف خبر المبتدأ سلام لأن خبر سلام لا يكون إلا عليكم، بناء على المأثور من كلامهم، أما علة حذف أنتم وهو المبتدأ المقدر لـ (قوم منكرون) فلأننا أو أعربنا قوم مبتدأ لوصفه بـ (منكرون) لبقية الكلام بلا خبر، يؤيد ذلك أن هذا المبتدأ قد ذكر في كثير من الآيات القرآنية متلواً بلفظ قوم موصوفاً منها قوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ﴾ [النمل: ٤٧]، و﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ بِجَهَلُونَ﴾ [النحل: ٥٥]، ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف: ٥٨].

وتجدر الإشارة إلى أننا في بعض الأحيان نذهب إلى تقدير محذوف، لأن

(١) المغني ٧٨٩.

(٢) من: مبتدأ، واسم إن ضمير الشأن محذوف، وخبر من فعل الشرط، والجملة من مع خبرها هي خبر إن.

اللفظة بأصل وضعها كانت عليه ثم حذفت لغرض فكأن وضعها في الأصل هو دليل عليها أيضاً من ذلك قوله تعالى: ﴿ تَاللّٰهِ تَفْتَوٰٓءُ ﴾ [يوسف: ٨٥] فالتقدير: لا تفتأ.

- ومن الأمثلة التي حصل فيها خلاف بين النحاة لعدم وجود ما يدل على المقدر قوله تعالى ﴿ بَلْ اٰحْيَآءٌ ﴾ [البقرة: ١٥٤] فأحياء بالرفع هي خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هم أحياء، وقرئ بالنصب، فخرجه الزجاج كما قال الألوسي على أنه مفعول به ثان لفعل محذوف تقديره «احسبهم أحياء» ورده الفارسي بأن الأمر يقين فلا يؤمر فيه بحسبان، وإضمار غير فعل الحسبان كاعتقدهم أو اجعلهم ضعيف، إذ لا دلالة عليه، وأجاب بعضهم: بأن عدم الدلالة اللفظية مسلم، لكن إذا أرشد المعنى إلى شيء، قُدِّرَ من غير ضعف، وإن كانت دلالة اللفظ أحسن، وقال بعضهم: إن الحسبان هنا المراد به اليقين^(١).

المحذوف الفضلة

ذكرنا من قبل أنه إذا كان المحذوف فضلة فلا يشترط لحذفه وجود الدليل، ولكن يشترط ألا يكون في حذفه ضرر معنوي - كما قال ابن هشام - أو صناعي^(٢).

فلا يجوز مثلاً حذف الحال المؤسسة المبيّنة لهيئة الفاعل أو المفعول كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَمَّشْ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا ﴾ [الإسراء: ٣٧] وكقوله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَآءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِعَيْنٍ ﴾ [الأنبياء: ١٦] إذ لو حذفنا الحال لفسد المعنى.

ومثل ذلك قولنا: ما ضربت إلا زيداً، فلو حذفنا زيداً لتوهم أنه لم يحصل منا ضرب أصلاً مع أن الغرض نفي الضرب عن غير زيد.

(١) روح المعاني، ٤/ ١٢٢ بتصرف.

(٢) انظر: إعراب شواهد القطر ١٢.

- وقد يحصل في حذف الفصلة ضرر نحوي صناعي وحينئذ لا يجوز أيضاً حذف هذه الفصلة كقولنا: زيد ضربته، فلو حذفنا الضمير وأبقينا زيدا على الرفع لكان فيه تهئية العامل للعمل وقطعه عن العمل، وفيه أيضاً إعمال العامل الضعيف وهو الابتداء دون الفعل وهو ممنوع، لذلك لا يجوز حذف الضمير ثم تقديره لمحظورات الحذف المذكورة.

- ومن أمثلة عدم جواز الحذف والتقدير في الفضلات لمانع صناعي أو معنوي، حذف الموصوف في قولنا: رأيت رجلاً أبيض، لأننا لو حذفنا رجلاً، لوقعنا في فساد معنوي لأن أبيض، يقال في الجمادات والمخلوقات فهو يصلح وصفاً لكل منها كما لو قلنا: رأيت حصاناً أبيض وفتى أبيض، بخلاف قولنا: رأيت كاتباً فلو حذف رجل لم تقع في فساد معنوي؛ لأن كاتباً يفيد أنه رجل، ولو كان امرأة مثلاً لقليل: كاتبة.

- ومما امتنع حذفه لمانع معنوي قولنا: جاءني غلام زيد، إذ لو حذفنا المضاف لترتب فساد معنوي واضح، ومثله قولنا: جاء الذي هو في الدار فلو حذفنا العائد - وهو المبتدأ - هو - لم يعلم هل الصلة جملة اسمية أم متعلق الجار والمجرور، فالجملة فعلية، بخلاف قوله تعالى: ﴿لَنزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ آيُهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩] وذلك لأن صلة أي أجازوا فيها الحذف وإن لم تطل الصلة وامتنع حذف المبتدأ إذا كان ضمير الشأن كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] وكقولنا: هو زيد كريم، وهي هند مليحة، لأن هذا المبتدأ تقع بعده جملة مفسرة له ومستغنية بمعناها عنه فلا يعرف حينئذ أحصل حذف أم لا.

- أما حذفه في نحو: إن بك زيداً مأخوذاً، فالدليل على حذفه أنه لا يوجد اسم منصوب لأن، لذا لا بد من تقدير هذا الاسم، فزيد مبتدأ، ومأخوذ خبر وبك متعلق بمأخوذ، ويمتنع حذف الجار في نحو: رغبت في أن تفعل أو عن أن تفعل، لأننا لو

حذفنا حرف الجر لم نعرف أيهما هو، هل هو «في» أو «عن» لاحتمال كل منهما لأن رغب يتعدى بكل منهما ولا دليل على واحد منها بعينه.

أما قولنا: عجبت من أن تفعل، فيجوز حذف «من» لأن عجب يتعين تعديته بمن، أما رغب فيتعدى بفي للمرغوب فيه، وبعن للمرغوب عنه فإذا حذف الجار لا يدري بالمراد بدقة.

- أما قوله تعالى: ﴿ وَرَعِبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴾ [النساء: ١٢٧] فإنما حذف الجار لقرينة معلومة عند من نزلت في شأنهم الآية، فقد قيل: هي المحبة في نكاحهن، وقيل: هي الكراهة له، فعلى الأول تقدر في، وعلى الثاني تقدر عن.
وعلى العموم فهناك نوعان من التقدير بناء على هذا الشرط:

- ١- تقدير صحيح مقبول وهو الذي يقوم عليه دليل لفظي، أو حالي.
- ٢- تقدير فاسد وهو الذي لم يقم عليه دليل وهو ما نراه في تأويلات وتقديرات بعض الطوائف المارقة.

الشرط الثاني: ألا يكون المقدر المحذوف مؤكداً، لأن التوكيد يقتضي التطويل، والحذف ينافيه:

- ١- ولهذا منع الأخفش أن يؤكد العائد المحذوف في نحو: الذي رأيته زيد نفسه، على تقدير الذي رأيته، قال: لأن المؤكّد يريد التطويل، والحذف يريد الاختصار فتنافيا.

- ٢- ولهذا الأمر أيضاً ردّ الفارسي تخريج الزجاج لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ ﴾ [طه: ٦٣] قال الزجاج: إن التقدير: لهما ساحران، فقال الفارسي: الحذف والتوكيد باللام متنافيان^(١).

(١) المقاصد الشافية، ٣/ ١٥٨ وفي الهامش وثقه المحقق من الأغفال ٢/ ١٧٤-١٧٥.

٣- ولذلك أيضاً منع ابن جني إدغام نحو: اقعنسسَ لما فيهما من نقض الغرض؛ لأن الغرض من الفك هو التطويل، وفي الإدغام إلحاقه باحرنجم، فحصل نقض الغرض الذي أقيم البناء من أجله.

٤- ولهذا الأمر أيضاً، منع ابن مالك حذف عامل المصدر المؤكد كضربت ضرباً، قال: لأن المقصود به تقوية عامله وتقدير معناه، والحذف منافٍ لذلك.

٥- ومن أمثلة ذلك أيضاً ما تحدثت به النحاة حول تخريج حديث رسول الله (إذا صلى الإمام جالساً فصلوا جلوساً أجمعون). وفي رواية حمين، فقد استدل به بعض النحويين على أنه يجوز التوكيد بأجمع وأخواته من غير أن يسبق بلفظة كل، وأجمعون في الحديث الشريف توكيد للضمير في فصلوا.

أما رواية النصب فخر جوها على أنها حال، لكن رُدَّ هذا الوجه بأن الحال نكرة، وأجمعين معرفة لأنها علم جنسي على الإحاطة والشمول أو على نية إضافتها إلى الضمير، فذهب ابن مالك إلى أن أجمعين يمكن أن تكون توكيداً للضمير محذوف والتقدير: أعنيكم أجمعين، ورد هذا الوجه بأنه لا يجوز توكيد المحذوف، لأن الغرض من التوكيد هو التقوية والحذف ينافيه، وقد ذهب الخليل وسيبويه والمازني إلى جواز توكيد المحذوف لأن المؤكد المذكور يدل على المؤكد المحذوف، وذهب ابن مالك إلى تخريج الحديث على ما ذكرناه تبع فيه هؤلاء لكنه كما رأينا في نحو: ضربت ضرباً لم يجز ذلك فلعل له في المسألة رأيين^(١).

الشرط الثالث: ألا يؤدي الحذف والتقدير إلى اختصار المختصر فلا يجوز حذف اسم الفعل دون معموله، لأن اسم الفعل هو في الأصل اختصار للفعل

(١) انظر لذلك شرح عمدة الحفاظ ٢/ ٥٦٨، والمساعد ٢/ ٣٩١، والهمع ٢/ ١٢٤، وشرح الأشموني ٣/ ٨٤، وإعراب شواهد القطر ٢٧٣.

حذفه يؤدي إلى اختصار المختصر^(١)، فإن قيل: إن سيبويه حذف في نحو: زيداً فاقتله وشأنك والحج اسم الفعل، وجعل المنصوبات معمولات لهذا المقدر، قال: إن التقدير: عليك زيداً وعليك الحج، وقال في قول الشاعر:

يا أيها المائح دلوي دونكا^(٢)

إن التقدير: دونك دلوي، فقيل في جوابه: إنه أراد تفسير المعنى لا الإعراب، وإن التقدير هو: خذ دلوي، والزم زيداً والزم الحج، فهي مفعولات بها لأفعال محذوفة. وإنما قدروا فعلاً ولم يقدروا اسم فعل من لفظ المذكور لأن اسم الفعل لا يعمل محذوفاً.

الشرط الرابع: ألا يكون المقدر المحذوف عاملاً ضعيفاً، فلا تحذف حروف الجر، ولا جوازم المضارع أو نواصبه إلا في مواضع قويت فيها الدلالة، وكثر فيها استعمال تلك العوامل، ولا يجوز القياس عليها.

١- من ذلك حذف لام الطلب فهو مطرد عند بعضهم، مثل: قل له يفعل أي ليفعل، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ [إبراهيم: ٣١]، ﴿ وَقُلْ لِعِبَادِيَ يَقُولُوا ﴾ [الإسراء: ٥٣]، والجمهور على أن هذا

(١) يضاف إلى ذلك أنه في حال حذف اسم الفعل قد نفع في لبس فقولنا: للمناققين مثلاً: إنه متعلق باسم فعل تقديره أف لا يتعين، إذ يمكن أن يكون التقدير: ويل للمناققين، فيكون متعلقاً بخبر محذوف. فلما كان لا يتعين واحد منها بهذا الحذف، وجب عدم الحذف ثم التقدير إلا إذا وجدت قرينة تدل على المحذوف.

(٢) دلوي: مفعول به لفعل محذوف تقديره خذ ودونكا: اسم فعل أمر مبني على الفتح والألف للإطلاق، والفاعل مستتر وجوباً تقديره أنت، والجملة مفسرة للفعل المقدر خذ. ويجوز جعل دلوي مبتدأ، ودونك اسم فعل أمر والجملة في محل رفع خبر، وذهب الكسائي وابن مالك إلى جواز جعل دلوي مفعولاً به مقدماً لاسم الفعل دونك.

مجزوم لوقوعه في جواب الطلب، أو هو جواب شرط محذوف، والتقدير: قل إن تقل له يفعل... وهكذا: والحق أن حذفها مختص بالشعر... كما قال ابن هشام كقول الشاعر:

محمدٌ تفدِ نفسِ  كلُّ نفسٍ

٢- ومن ذلك حذف أن الناصبة للفعل المضارع فهو مطرد مع فاء السببية وواو المعية، مثلاً لكنه شاذ في غيرها نحو: خذ اللصَّ قبلَ يأخذك، ومُرهُ يحفرها، ولا بد من تتبعها.

٣- ومن ذلك حذف حرف الجار فهو يكثر ويترد مع أن وأن نحو: ﴿يَمُنُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا﴾ [الحجرات: ١٧] أي: بأن ونحو ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾ [الجن: ١٨] أي: ولأن المساجد لله.

وقد يحذف مع بقاء الجر كقوله رؤبة وقد قيل له كيف أصبحت؟ قال: خير عافاك الله، وهذا قليل الاستعمال لا يقاس عليه.

الشرط الخامس: ألا يكون عوضاً عن شيء فلا تحذف «ما» في: أما أنت منطلقاً انطلقت، ثم تقديرها، لأن أصلها: انطلقت لأن كنت منطلقاً، فقدّم المفعول له للاختصاص، وحذف الجار وكان للاختصار، وجيء بما للتعويض وأدغمت النون.

ولا تحذف كلمة «لا» من قولهم: افعل هذا إما لا، وأصله: إن كنت لا تفعل غيره. ف (لا) عوض عن الخبر المنفي. وهو لا تفعل غيره، ولا تحذف التاء من عدة وإقامة واستقامة لأنها عوض عن عين أفعال وهو الواو فالأصل إقوام، ونقلت حركة الواو للساكن قبلها فتحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها الآن، فقلبت ألفاً ثم حذفت للساكنين، وعوضت التاء عنها.

فإن قيل: إنها حذفت في قوله تعالى: ﴿وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾ [النور: ٣٧] فالجواب أن هذا سماعي لا يقاس عليه.

ولأجل هذا الشرط، وهو أن لا يكون المقدر المحذوف عوضاً عن شيء لم يجز حذف خبر كان في نحو: كان زيد قائماً، لأن هذا الخبر عوض عن مصدرها ولا يجتمع العوض والمعوض^(١).

ولاجتماع الأمرين امتنع عند البصريين أيضاً حذف المفعول به في نحو: زيد ضربته، لأن حذفه يؤدي إلى تسليط الفعل إلى العمل في زيد، مع أنه مقطوع عنه^(٢)، ويؤدي إلى إعمال الابتداء مع التمكن من إعمال الفعل.

ثم حملوا على ذلك فمنعوا حذف مفعول ضرب في نحو: زيد ما ضربته، أو هل ضربته، لأن ما النافية وهل الاستفهامية لهما صدر الكلام، فلو حذف الضمير لم يؤد حذفه إلى تسليط الفعل إلى زيد، مع قطعه عنه، وإلى إعمال الابتداء مع التمكن، من إعمال الفعل، ولو عمل الفعل لخرجت ما وهل عن كونهما لهما صدر الكلام.

ولأجل هذين الشرطين أيضاً منع البصريون رفع رأسها في قولنا: أكلت السمكة حتى رأسها، إذ لو رفعوا رأسها، لكنا قد هيأنا حتى للعمل ثم قطعناها عن هذا العمل بالرفع، وهيأنا الفعل أكل ثم قطعناه عن العمل، أو أعملنا العامل

(١) أي مصدر كان، والمراد: أن القصد من شبه الأفعال للذات هو مصدرها أي الكون العام أي كانت كينونة زيد القيام، فلو حذفت القيام لم يتبين المراد.

(٢) المقاصد الشافية ٣/١٥٨ ويسمى هذا بتهيئة العامل ثم قطعه ومعناه أن قولنا: زيد ضربته، لو حذفنا الهاء، فقد تهيأ الفعل للعمل في الأول، ثم قطعناه عنه من غير اشتغال بغيره، فهو نقض ما أريد بالحذف وهو غير حسن.

المعنوي وهو الابتداء مع إمكان إعمال الأقوى وهو حتى أو أكلت لكونه لفظياً، أما لو ذكرنا الخبر وتقديره (مأكول) فلا يتأتى ما ذكرناه لأن حتى ابتدائية وبعدها جملة مستقلة.

ولا اجتماع الأمرين مع حصول لبسٍ منع البصريون تقديم الخبر في نحو: زيد قام، أما الأول فلأننا لو قدمنا قام على زيد، لتسلط الفعل على زيد، وقطعناه لأننا أعملناه في ضمير زيد لا في زيد وأما الثاني فلأننا لو قدمنا زيد لصار مبتدأ، والعامل فيه هو الابتداء مع التكمين من إعمال الفعل فيه لتقدمه وعمل الابتداء ضعيف، وعمل الفعل قوي لذكره.

وأما حصول الالتباس فظاهر، إذ لا يُدرى على هذا التقدير هل الجملة اسمية أو فعلية^(١).

هذه هي جملة الشروط التي يجب أن تراعى إذا أريد الحذف والتقدير، ثم نظر النحاة إلى مقدار هذا المحذوف، على نحو ما سنفصله فيما يأتي.



(١) حاشية الدسوقي ٢/٢٤٣ بتصرف

الفصل السادس من مظاهر التقدير وقواعده

١ - بيان مقدار المقدر

اتفق النحاة على أن تقليل المقدر هو الأولى، قال سيبويه مقررًا هذا الأصل «كلما كثر الإضمار كان أضعف»^(١)، وأكد ذلك ابن يعيش بقوله: كلما قلّ الإضمار والتقدير كان أولى»^(٢) لأن التقدير في الأصل، خلاف الأصل، قال ابن هشام: «ينبغي تقليله ما أمكن لتقل مخالفة الأصل»^(٣).

وقد بين من قبل الأنباري ذلك حين قال أيضاً «وحكم الإضمار أن يكون شيئاً واحداً»^(٤) فإذا كثرت المضمورات المقدرات، فهذا مما يضعف التخريج:

- ولذلك ضعف ورّد رأي الكسائي الذي ذهب إلى أن من في قوله تعالى: ﴿مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧] أنها موصولة مبتدأ، وخبرها محذوف، أو شرطية مبتدأ وجوابها محذوف، والتقدير من استطاع فليحج، ودل على الجواب قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، فيلزم من هذا

(١) الكتاب ١/٢٥٩.

(٢) شرح المفصل ١/٩٠.

(٣) المغني ٨٠٢.

(٤) الإنصاف ١/٣٩٨.

التقدير، حذف جواب الشرط ولذا قال أبو حيان: والوجه الأول أولى لقلة الحذف فيه وكثرته في هذا^(١)، والوجه الأول هو أن من موصولة بدل من الناس بدل بعض من كل، ويقدر ضمير يعود على المبدل منهم أي من استطاع إليه سبيلاً منهم.

- ومثل ذلك ما قدره النحاة للحال السادة مسد الخبر مثل: ضربي زيداً قائماً، وشربي الشاي ساخناً، فالتقدير: ضربي زيداً إذا كان قائماً، والداعي إلى ذلك أن قائماً لا يمكن أن يكون خبراً عن المصدر إذ لا يقال: ضربي قائم، لذا قال النحاة إن قائماً حال سادة مسد الخبر، وإن التقدير هو ما ذكرناه، ويقدر أن كان، إذا كان الزمان ماضياً أو يكون إذا كان مستقبلاً، وكان في هذا التقدير تامة، وقائماً حال من ضمير فاعلها، أما خبر ضربي فهو متعلق (إذا) مع ما بعدها.

وذهب الأخفش إلى أن الخبر محذوف وهو مصدر مضاف إلى ضمير ذي الحال والتقدير: ضربي زيداً ضربه قائماً، قال ابن مالك: وأجود هذه الأقوال^(٢) الأول: وهو تقدير البصريين الذي ذكرناه، والثاني وهو مذهب الأخفش، ثم قال: إلا أن الثاني أقل حذفاً مع صحة المعنى، فكان أولى، ثم بين سبب ذلك فقال: وإنما قلت: إن الثاني أقل حذفاً، لأنه لم يحذف فيه إلا خبر مضاف إلى مفرد، والأول حذف فيه خبر ثم نائب عن الخبر مع فعل وفاعل لأن الأصل فيه عند من يراه ضربي زيداً مستقراً إذا كان قائماً.

وأيضاً فإن الثاني حذف فيه خبر كامل بقي معموله - وهو قائماً - لأنه حال من الضمير في ضربه، ودلالة المعمول على عامله قوية، والوجه الأول بقي فيه بعد الحذف معمول عامل أضيف إليه نائب عن الخبر الأصلي الذي هو مستقراً،

(١) البحر ٣/١٢-١٣، وانظر إعراب الشواهد القرآنية في شرح قطر الندى ٢٨٩.

(٢) ذكر ستة أوجه لذلك.

فضعفت الدلالة لبعده الأصل، وكثرة الوسائط، وأيضاً فإن الحاذف على الوجه الثاني أبين عذراً في الحذف، لأن المحذوف لفظه مماثل للفظ المبتدأ فيستقل لذلك.

والعجيب أن ابن مالك ضعف الرأي القائل: إن قائماً حال من فاعل فعل محذوف تقديره ثبت، أي ضربني زيداً ثابت قائماً، قال: لأن مبناه على تقدير ما لا يتعين تقديره وتقدير ما عدم نظيره^(١).

ويبدو لي أن هذا الوجه متعين أيضاً، لقلة المقدر، وقد رأينا تقدير الفعل (ثبت) في بعض مواضع التقدير، فقد قدروه في نحو: لو أن زيداً مسافر ما مرض. إذ قال بعضهم - ومنهم الزمخشري - إن التقدير: لو ثبت أن زيداً، وقدروا الفعل (ثبت) في قولهم: حكمتك مسمطاً أي حكمتك ثبت مسمطاً.

ثم إن هذا الثبوت مشعر بالاستقرار الموجود في التقدير الأول، فيصح أن يكون خبراً، وجعل ابن مالك التقدير الأول في المرتبة الثانية.

- ومن الأمثلة التي ساقها ابن هشام على ذلك تخريج «أنت مني فرسخان»، فقد خرج الفارسي على تقدير أنت مني ذو مسافة فرسخين، وقدره الأخفش: بُعدك مني فرسخان، وإنما لجأ إلى التقدير لأنه لا يصح الإخبار بـ (فرسخان) عن المبتدأ (أنت)، لأن الخبر ليس هو المبتدأ في المعنى، لذا قالوا بالتقدير، ففي تقدير الأخفش أنت مبتدأ، ومني متعلق بمدلول الخبر، أي بُعدك مني فرسخان فحذف بُعد وهو مصدر، وانفصل الضمير فصار أنت وفرسخان على هذا التقدير، هو الخبر، وجاز تعلق من بالمبتدأ لأن الكلام كما ذكرنا أصله بعدك مني، والبعد مصدر يجوز التعلق به.

وفُضِّل هذا التقدير لقلة المقدر، فغاية ما فيه أنه قدر مضافاً وهو بعد، ثم

(١) شرح التسهيل ١/ ٢٨٢.

حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وهو الكاف، ثم انفصل فصار: أنت.
أما تقدير الفارسي، فأنت مبتدأ، ومني، متعلقان بخبر، وذو خبر ثان، ومسافة
مضاف إليه، وفرسخين مضاف إليه.

والذي حصل هو حذف المضاف ذو ثم حذف المضاف مسافة ثم أقيم
المضاف إليه مقام المضاف، فصار فرسخان خبراً ثانياً.

ورد ابن هشام تقدير الفارسي لأنه قدر شيئين، واحتاج معهما إلى تقدير
شيء ثالث يتعلق مني به هو كائن.

ومن ذلك ما ذكره في ردهم على الفارسي الذي ذهب إلى أن الأبواب في
قوله تعالى ﴿ جَنَّتٍ عَدْنٍ مُّفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾ [ص: ٥٠] بدل بعض من كل، وأعرب
(مفتحة) حالاً، ونائب فاعلها هو الضمير المستتر فيها، أما الجمهور فمفتحة
عندهم حال، والأبواب هي نائب الفاعل لمفتحة، فمما رُدَّبه مذهب الفارسي أنه
يلزم له تقديران (الضمير في مفتحة والضمير المحذوف من الأبواب التي أعربها
بدل بعض من كل) أما تقدير الجمهور فليس فيه إلا تقدير الضمير في الحال
(مفتحة) الراجع إلى صاحب الحال (جنات عدن)، قالوا: الأخذ بالكلام المحتاج
إلى تقدير واحد أولى من الأخذ بالكلام المحتاج إلى تقديرين^(١).

- ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعَجَلَ ﴾ [البقرة: ٩٣]،
قال بعضهم: إن التقدير: حُبَّ عبادة العجل، والأولى تقدير الحب فقط، لأن
الكلام مستقيم بها، ونحن في غنية عن تقدير عبادة^(٢).

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٥-٩٠، والبحر المحيط ٧/٤٠٥، وشرح التصريح

٢/٨٤، وإعراب الشواهد القرآنية في قطر الندى ٢٥٤.

(٢) حاشية الدسوقي ٢/٢٤٨.

- ومن ذلك تقدير الفارسي لقوله تعالى: ﴿ وَالَّتِي بَسَّسْنَا مِنَ الْمَجِيزِ مِنْ نَسَائِكُمْ إِنْ أُرْتَبِتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحْضَنْ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ [الطلاق: ٤] أي: واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر، أي قدر مبتدأ وخبراً، ومضافاً إليه، والأولى كما قال ابن هشام: أن يقدر خبراً شبه جملة أي واللائي كذلك لأن هذا التقدير مفرد، وأصل الخبر الأفراد وأضاف ابن هشام أنه يجوز أن يجعل واللائي الثانية معطوفة على الأولى، ويكون قوله تعالى: ﴿ إِنْ أُرْتَبِتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ﴾ [الطلاق: ٤] هو الواقع خبراً عن اللائتين اللاتين وهو على حد قولنا زيد في الدار وعمرو على أن شبه الجملة خبر عن الاثنتين.

وقد أدى تقدير ابن هشام هذا إلى عدة مسائل:

١- أنه يجوز هذا التقدير في مثل: زيد صنع بعمره جميلاً، وبخالد سوءاً، وبكر، فالتقدير وبكر كذلك أما لو قدرنا (بكر) معطوفة على زيد، فالأمر غير متجه كما سنرى.

٢- أن تقدير ابن هشام فيه تقدم الخبر المقرون بالفاء على المبتدأ المعطوف، وهو واجب التأخير لتنزله منزلة الجواب من الشرط.

٣- أن تقدير ابن هشام يسوغ القول: زيد قائمان وعمرو.

٤- ورُدَّتْ هذه المسائل بما يأتي:

١- أن قولنا: زيد صنع... إلخ لا يمكن القول فيه بأن «وبكر» معطوف على «زيد»، كما قلنا في الآية والمثال (زيد في الدار وعمرو) لأنه لو جاز لوجب أن يقال: زيد صنعا، لأن التقدير: زيد وبكر أي صنعا فلما أفرد فاعل الفعل دلّ على أن هذا المثال يقدر فيه ما قدرناه، لكن يجوز أن نقول: إن «بكر» معطوف على فاعل

صنع، وهو جائز، ولأن الفعل فاصل بين المعطوف عليه - وهو الضمير المستتر - والمعطوف وهو الاسم الظاهر بكر.

٢- أن قولنا: إن الخبر في تقدير العطف قد اقترن بالفاء يمكن قبوله، لأن المتقدم عليه تابع المبتدأ، ويغتنر في التابع ما لا يغتنر في المتبوع.

٣- أن تقدير ابن هشام في الآية الكريمة، وفي المثال: زيد في الدار وعمرو، يسوغ القول: زيد قائمان وعمرو، فيه قبح لفظي، وفيه أن هذا لا يتطابق تماماً مع التقدير الذي قدر في الآية.

٤- إن جعل «زيد قائمان وعمرو» مثل تقدير الآية الكريمة، ومثل تقديرنا لمثال «زيد في الدار وعمرو»، لا يصح، وذلك لأن المطابقة في الآية الكريمة والمثال حاصلة بين المعطوف عليه والخبر أي أن الإخبار بهذا الخبر عن المبتدأ لا قبح فيه، في حين أن «زيد قائمان وعمرو» فيه كأن إخباراً حصل بالمشنى عن المبتدأ زيد وهو مفرد صورة مما أدى إلى قبح لفظي غير موجود في الآية الكريمة ومثال «زيد في الدار وعمرو». وهذا القبح الحاصل يؤيده أنه في باب النعت وهو كالخبر، جاز تقدم النعت على أحد الموصوفين في قول الشاعر:

ولست مُقَرَّراً للرجالِ ظُلامَةً أبى ذاك عمي الأكرمانِ وخاليا

فالأكرمان صفة تقدمت على أحد الموصوفين عمي وخاليا.

ومما يضاف إلى هذه المسألة ويوضحها أيضاً - أي قولنا: زيد قائمان وعمرو - هو ما ذكره حول قولنا: أنت أعلم وزيد، فقد أجازوا أن يكون زيد مبتدأ حذف خبره، والواو عطف جملة على جملة، وأجازوا أيضاً أن يكون زيد معطوفاً على أنت، وأعلم خبراً عنهما وقد تقدم على المعطوف^(١).

(١) انظر المغني ٨٠٢ بتصرف.

- ومن الأمثلة التي يمكن أن تدرج تحت هذا أيضاً ما ذكره^(١) حول قوله تعالى ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، فالمعلوم أن حيث هنا متصرفة خرجت من الظرفية فهي مفعول به لفعل محذوف تقديره يعلم، وإنما قدر هذا الفعل - وهو من لفظ أعلم - لأن أفعال التفضيل لا ينصب، ثم إن بقاء حيث على ظرفيتها يرده المعنى الشرعي، إذ إنها لو بقيت ظرفية لصار المعنى أن علم الله واقع في هذا المكان المحدود في حين أن علم الله لا يُحدِّد، والمعنى على تصرفها يصير أن الله سبحانه وتعالى يعلم نفس المكان المُستحقَّ لوضع الرسالة فيه لا أن علمه واقع محصور في هذا المكان.

وقد كثرت التقديرات النحوية حول هذه الآية، قال بعضهم: إن أعلم هنا بمعنى عالم، أو إن التقدير: هو أنفذ علماً أو هو نافذ العلم وحيث باقية على ظرفيتها، قال الدماميني: ولو قيل: إن المراد يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد، وفيه إبقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها، والمعنى أن الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما أوتي رسله من الآيات لأنه يعلم ما فيهم من الطهارة والفضل والصلاحية للإرسال ولستم كذلك، ووصف هذا التقدير «بأنه بعيد لأنه يقتضي حذف المفعول - أي الفضل - والموصول الذي هو صفة الفضل وبعض صلة ذلك الموصول - ولأن المعنى - كما ذكرنا - يقتضي إلى أنه يعلم نفس المكان المستحق للرسالة»، والمهم أن رأي الدماميني ضعيف بكثرة المقدرات، والأولى كما ذكرنا هو التقليل فيها كما هو تخريج الجمهور لهذه الآية والله أعلم.

- ومن أمثلة تفضيل المقدر القليل على المقدر الكثير ما ذكره ابن مالك

(١) انظر البحر المحيط ٤/٢١٦، والمغني ٥٨٦، وحاشية الصبان ٢/٢٢٦، ومجيب الندا ١٢٦، وإعراب شواهد قطر الندى ٢١٢.

حول نوع المقدر في نحو: زيد في الدار أو فوق السطح أهو فعل أم وصف؟ فقد فضل أن يكون وصفاً، ومما أورده من حجج أن الفعل لو قدرناه لكنا مقدرين جملة، أما اسم الفاعل لو قدرناه فهو عند المحققين ليس بجملة، والمفرد أصل، وقد أمكن فلا عدول عنه^(١).

- ومن ذلك ما ذهب إليه أبو حيان في توجيهه لنحو قولنا: ألا يا ارحمونا، ومثل ذلك قراءة الكسائي (ألا يا اسجدوا) بالتخفيف^(٢)، لقد عارض أبو حيان قول من قال: إن يا للنداء والمنادى محذوف تقديره: يا قوم ارحمونا ويا قوم اسجدوا، قال: إن هذا يضعف لكثرة المحذوفات المقدرة، فقد حذفنا الفعل أنادي وأنبنا عنه يا، وحذف فاعل الفعل أيضاً ثم حذفنا المنادى (قوم) فكثرت المحذوفات أما لو قلنا: إن يا هنا للتنبية، جاءت مؤكدة لـ«ألا»، لتخلصنا من كثرة المحذوفات المقدرات^(٣).

- ومن أمثلة ذلك أيضاً ما ذكره من تقدير في قول الرسول ﷺ لمعاذ حين سأله عن أفضل الإيمان؟ فأجابه الرسول ﷺ: «أن تحب الله وتبغض الله، وتعمل لسانك في ذكر الله. قال: وماذا يا رسول الله، قال: أن تحب للناس ما تحب لنفسك، وتكره لهم ما تكره لنفسك» رواه أحمد.

قال الطيبي: قوله: وماذا يا رسول الله أي: وما أصنع بعد ذلك، وماذا يجوز أن يكون منصوباً بأصنع بمعنى أي شيء أصنع أو أن يكون مرفوعاً بالابتداء بمعنى أي شيء أصنعه؟

ومراداه أن ماذا - على الوجه الأول - هي اسم استفهام وقعت مفعولاً به،

(١) شرح التسهيل ١/٣١٨.

(٢) الكشف لمكي ٢/١٥٧ والبحر ٧/٦٩.

(٣) البحر المحيط ٧/٦٩.

لفعل محذوف تقديره: أصنع أي ماذا أصنع، أما على الوجه الثاني فماذا اسم استفهام أيضاً لكنها مبتدأ، والخبر محذوف مع رابطة، تقديره: أصنعه.

وقوي التوجيه الأول كما قال صاحب التعدد النحوي، لقلة المقدر، فالمقدر هو فعل مع فاعله، أما الوجه الثاني فالمقدر هو فعل مع فاعله، ومفعوله الذي هو الرابط^(١).

- ومن الأمثلة الدالة على أن تقليل المقدر هو الأولى، رد النحاة على تخريج السيرافي لقولهم: هذا بُسراً أطيب منه رُطباً، إذ عمل هنا أفعال التفضيل المتوسط في حالين أحدهما مفضل على الآخر، فذهب السيرافي إلى أن المنصوبين (بسراً ورطباً) هما خبران لكان محذوفة مع إذ للماضي وإذا للمستقبل، فرد الجمهور هذا التخريج بأن فيه تكلف إضمار ستة أشياء (إذا وإذا وكان واسمها مع كل منصوب، ودفوعه أيضاً بقولهم: بأن ذلك يستلزم إعمال أفعال في (إذ أو إذا) فنكون بذلك قد وقعنا فيما فررنا منه، وهو أن أفعال التفضيل قد أعملناه في حال متقدم عليه، فوقعنا في الشرك الذي نرغب في الهرب منه أي حين نأخذ بهذا التخريج، يكون (أطيب) عمل في (إذ أو إذا) وهما متقدمان عليه، وقد رُدَّ هذا الاعتراض بأن العرب تتوسع في أشباه الجمل، فليكن هذا منها^(٢).

- ولا يفوتنا أخيراً أن نشير إلى أن فكرة تقليل المقدر صارت معياراً لترجيح قراءة على أخرى عند بعض النحاة والمفسرين مثال ذلك أن الكسائي وحمزة قرأ قوله تعالى ﴿مَنْ يُصِرْفَ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ١٦] بفتح الياء وكسر الراء أي بالبناء للمعلوم، وقرأ الباقون بضم الياء وفتح الراء أي بالبناء للمجهول، فمن قرأ بالبناء

(١) تعدد التوجيه النحوي ٢/ ٥٥٥. وانظر شرح الطيبي ١/ ١٨٢.

(٢) شرح الأشموني ٢/ ١٨٣.

للمعلوم أضمر الفاعل وهو الله، وأضمر مفعولاً به والتقدير: من يصرف الله عنه العذاب، يومئذ فقد رحمه، ومن قرأ بالبناء للمجهول أضمر نائب الفاعل وهو العذاب لتقدم ذكره أي ومن يُصرف عنه العذاب يومئذ، قال مكّي: فهذا أقل إضماراً من الأول، وكلما قلَّ الإضمار عند سبويه كان أحسن^(١).

ومن المفيد أخيراً أن نبين أنه إن قيل: إنكم تكثرون أحيانا من المقدرات مع كون التقدير كله مخالفاً للأصل؟

فالجواب: يكمن فيما قاله ابن العربي في كتابه أحكام القرآن حين رد على قول من قال: إن ما قلتم يفتقر إلى الإضمار الكثير، قال: قلنا: إنما يفتقر إليه في تفهيم من لا يفهم مثلك، وأما مع من يفهم، فالحال تُعرب عن نفسها كما أعربت الصحابة^(٢) وهذا كلام نفيس جداً.

وخلاصة ذلك كله أنه ينبغي تقليل المقدر ما أمكن لتقليل مخالفة الأصل^(٣).

٢ - كيف يتم الحذف وتقدير المقدر (الحذف التدريجي وغير التدريجي)

التفت النحاة إلى ما يحصل في الجملة حين تتطلب مقدرًا محذوفًا، أيتم حذفه دفعة واحدة أم يحذف بالتدرج، يبدو أن لهم ثلاثة آراء في ذلك:

الأول: ذهب إليه سبويه، وهو أن الحذف يتم دفعة واحدة.

الثاني: ذهب إليه الأخفش والكسائي وابن الشجري وهو أن الحذف يتم

تدرجياً.

(١) الكشف لمكي ٢/٤٢٥ والبحر المحيط لأبي حيان ١/٢٥٩.

(٢) أحكام القرآن لابن العربي ١/٥٥٧.

(٣) انظر لذلك كله المغني ٨٠٢، وحاشية الصبان ١/٢١٤، وحاشية الدسوقي ٢/٢٤٨،

وإعراب شواهد ابن عقيل ٣٨.

الثالث: جواز اعتقاد الأمرين، ونقل هذا عن سيبويه والأخفش، ووصف ابن هشام هذا النقل عنهما بأنه غريب^(١)، لأن المشهور عنهما أن الحذف عند سيبويه تم دفعة واحدة وعند الأخفش تم تدريجياً.

- ومن الأمثلة الدالة على هذا التصور ما ذكره ابن هشام حين تحدث عن حذف العائد من قوله تعالى ﴿ وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْرِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ [البقرة: ٤٨] قال: أي لا تجزي فيه ثم حذفت (في) فصار لا تجزيه، ثم حذف الضمير منصوباً بالمخفوضاً، هذا قول الأخفش، وعن سيبويه أنهما أي (فيه) حذفا دفعة واحدة^(٢).

- ومن أمثلة الحذف التدريجي أن الكسائي ذهب إلى أن التقدير في قوله تعالى ﴿ فَأَصْدَعَ بِمَا تَأْمُرُ ﴾ [الحجر: ٩٤] هو فاصدع بما تؤمر به، فحذفت الباء من الضمير ثم حذف الضمير، والتقدير عند الجمهور هو بأمرنا^(٣) والمثالان السابقان حصل فيهما تقدير جار ومجرور مضميرين عائد ين على ما يحتاج إلى الرابط.

- وقد يستدعي الكلام تقدير أسماء متضايفة، فيجري الحذف، على نحو ما ذكرنا من المذاهب كقوله تعالى ﴿ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ ﴾ [الأحزاب: ١٩] فالجار والمجرور (كالذي) متعلقان بصفة محذوفة لمفعول مطلق

(١) المغني ٨٠٤، بتصرف، وانظر الإتيان للسيوطي ١٦١٤/٥.

(٢) المغني ٨٠٤، وانظر الخصائص ٤٧٣/٢، وجعل ابن جني مذهب الأخفش من ملاطفة الصنعة، ونقل السيوطي عن ابن جني ما ليس لفظه في الخصائص قال: قال ابن جني: وقول الأخفش أوفق في النفس، وأنس من أن يُحذف الحرفان معاً في وقت واحد، والظاهر أن السيوطي اعتمد على نسخة لم تصل إلى المحقق النجار رحمه الله. انظر الإتيان ١٦١٤/٥.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٣٩٠/٢.

محذوف، والتقدير: تدور أعينهم دوراناً مثل دوران عين الذي يغشى عليه من الموت، فتم حذف مضافين هما دوران عين، إما تدريجياً بأن حذف المضاف الأول ثم الثاني، وإما دفعة واحدة^(١).

- ومن الأمثلة أيضاً ما ذكره الخضري معلقاً على قول ابن عقيل: الكلام وما يتألف منه «فقد ذكر أن فيه حذف مضافين، وأن التقدير هو: هذا باب شرح الكلام، وشرح ما يتألف منه»، وقال: إنه اختصر لوضوحه، ورجح أن يكون هذا الحذف تدريجياً، قال: والأولى أنه اختصر على التدرج بأن حذف المبتدأ ثم خبره وهو باب، وأنيب عنه (شرح) المضاف إليه ثم (شرح) وأنيب عنه الكلام^(٢).

وقد يكون المقدر موصوفاً بصفة مضافة، مثاله قول امرئ القيس:

إذا قامت تَضَوُّعُ المسكُ منهما نسيمَ الصِّبَا جاءت برِّياً القرَنُفُلُ

فالتقدير: تَضَوُّعُ المسكِ منهما تَضَوُّعاً مثل تَضَوُّعِ نسيمِ الصِّبَا، فتم حذف المصدر أي المفعول المطلق تَضَوُّعاً مع صفتيه «مثل» مع ما أضيف إليه وهو تَضَوُّع، إما دفعة واحدة، وإما تدريجياً على نحو ما ذكرنا^(٣).

٣ - أنواع التقدير وأقسامه

أ - أنواع المقدرات

قد يكون المقدر:

أولاً - حرفاً: مثال ذلك تقدير البصريين للحرف «قد» قبل الفعل الماضي

(١) المغني، ٨٠٣.

(٢) حاشية الخضري، ٤/١.

(٣) المغني، ٨٠٣ وانظر التذييل والتكميل ٤/٢٩٥، منهما متعلق بالفعل تَضَوُّع ونسيم مفعول مطلق، ويجوز جعله منصوباً بنزع الخافض أي كنسيم.

الواقعة جملته حالاً، كقوله تعالى: ﴿ أَوْجَاءُ وَكُم حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [النساء: ٩٠] أي قد حصرت^(١).

- ومن ذلك تقديرهم الحرف المصدرى بعد الحروف الناصبة للمضارع مثل فاء السببية وواو المعية.

- ومن ذلك تقديرهم حرف الجر باطراد قبل أنّ وأن كقوله تعالى: ﴿ يَمُنُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا ﴾ [الحجرات: ١٧] أي: بأن، وكقوله تعالى ﴿ أَعِدُّكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ ﴾ أي: بأنكم.

- ومن ذلك تقديرهم حرف النداء في نداء الأعلام كقوله تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا ﴾ [يوسف: ٢٩] ومع أي كقوله تعالى: ﴿ أَيُّهُ الثَّقَلَانِ ﴾ [الرحمن: ٣١]^(٢).

ثانياً - اسماً: ويقدر في مواضع كثيرة منها:

١ - أن يكون مبتدأ كقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطْمَةُ * نَارُ اللَّهِ ﴾ [الهمزة: ٥-٦] أي: هي نار الله.

٢ - أن يكون خبراً كقوله تعالى ﴿ أَكُلُّهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا ﴾ [الرعد: ٣٥] أي وظلها كذلك.

٣ - أن يكون مبتدأ وخبراً في جملة واحدة، كقوله تعالى: ﴿ قَالَ سَلَامٌ قَوْمٍ مُنْكَرُونَ ﴾ [الذاريات: ٢٥] أي: سلام عليكم أنتم قوم منكرون.

٤ - أن يكون مفعولاً ويكثر بعد فعل المشيئة كقوله تعالى: ﴿ فَلَوْ شَاءَ

(١) وانظر التبيان للعكبري ٢١٨/١.

(٢) انظر الخصائص ٣/٣٦٢-٣٧٩، والمغني ٨٢٢.

لَهَدَنكُمْ ﴿ [الأنعام: ١٤٩] أي: فلو شاء هدايتكم لهداكم، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾ [الفرقان: ٤١] أي: بعثه رسولا.

ومن ذلك قوله تعالى ﴿ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَافِ بِظُلْمٍ نَذِقْهُ ﴾ [الحج: ٢٥]، قال الزمخشري: إن مفعول يرد متروك ليتناول كل متناول، كأنه قال: ومن يرد فيه مراداً ما عادلاً عن القصد ظالمأنذقه^(١).

- ومن ذلك تقدير مفعولي أعطى كقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى ﴾ أي: فأما من أعطاك المال.

أو تقدير المفعول الثاني كقوله تعالى: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ ﴾ [الضحى: ٥] أي: الخير.

أو تقدير المفعول الأول كقوله تعالى: ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ ﴾ [التوبة: ٢٩] أي: يعطوكم الجزية.

٥ - أن يكون حالاً، كتقديره في قوله تعالى: ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ * سَلَامٌ عَلَيْهِمْ ﴾ [الرعد: ٢٣-٢٤] أي: قائلين.

٦ - أن يكون تمييزاً كالتقدير في قولنا: كم مالك؟ أي: كم ريالاً مالك؟
وكتقديره في قول الرسول ﷺ: (من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت) أي فبالرخصة أخذ ونعمت رخصةً.

٧ - أن يكون نعتاً كتقديرهم في قوله تعالى: ﴿ يَا خُذْ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾ [الكهف: ٧٩] أي: يأخذ كل سفينة صالحة غصباً.

وأمثلة المقدرات الاسمية كثيرة جداً في مباحث النحو.

ثالثاً - ومن أمثلة حذف الجار والمجرور قوله تعالى ﴿ وَشَرِبُوا مِمَّا شَرَبُوا ﴾ [المؤمنون: ٣٣] أي: منه، ومثله قوله تعالى ﴿ فَإِنْ قَاتَلْتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ ﴾ [البقرة: ١٩١] أي: فإن قاتلوكم فيه، فاقتلوهم فيه، وإنما حذفنا لذكرهما قبل في قوله تعالى ﴿ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ ﴾ [البقرة: ١٩١] (١).

رابعاً - فعلاً كتقديره في قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾ أي: أنزل، وكتقديرهم الفعل بعد «إن وإذا» في مثل قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ [التوبة: ٦]، ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ [الانشقاق: ١]، أي: وإن استجارك أحد، وإذا انشقت السماء انشقت.

خامساً - جملة سواء كانت اسمية أو فعلية، ومن أمثلة ذلك:

أ - جملة القسم مثل: إلا فعلت، أو لقد فعل أو لئن فعل، ولم يتقدم جملة قسم، فثمة جملة قسم مقدرة كما يقول ابن هشام:

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا شَدِيدًا ﴾ [النمل: ٢١] أي: والله.

ومثله ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ ﴾ [آل عمران: ١٥٢] أي: والله.

ومثله ﴿ لَئِنْ أَخْرَجُوا لِأَخْرَجُونَ مَعَهُمْ ﴾ [الحشر: ١٢] أي: والله.

ب - وقد تكون الجملة المقدرة جواباً للقسم كتقديرهم جواباً للقسم في قوله تعالى ﴿ قَفَّ وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدِ ﴾ [ق: ١]، قال بعضهم: إن جواب القسم محذوف تقديره لهاكين، و﴿ صَّ وَالْقُرْآنَ ذِي الذِّكْرِ ﴾، أي: إنه لمعجز (٢).

ج - تقدير جملة الشرط وهذا التقدير يطرد بعد الطلب، كقوله تعالى:

(١) الدر المصون ١/ ٤٨١

(٢) الإتيان ٥/ ١٦٣٦.

﴿ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٣١] أي: فإن تتبعوني يحببكم الله.

د- تقدير جملة جواب الشرط كتقديرها في نحو قولك: هو ظالم إن فعل، أي: إن فعل هو ظالم، وكتقديرها إن اجتمع قسم وشرط كقولنا: والله إن جاءني زيد لأكرمه، فجملة لأكرمه هي جواب القسم، وجواب الشرط محذوف دل عليه جواب القسم.

- ومن ذلك تقديرهم جملة جواب الشرط في قوله تعالى: ﴿ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ ﴾ [الأنعام: ٣٥] أي: فافعل، ومنه قوله تعالى ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ ﴾ [الرعد: ٣١] أي: لما آمنوا.

ومن ذلك قوله تعالى ﴿ وَلَا يَزَالُونَ يَقْتُلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَعُوا ﴾ [البقرة: ٢١٧]، فجواب إن استطاعوا محذوف تقديره: إن استطاعوا ذلك فلا يزالون يقاتلونكم^(١)، هذه بعض الأمثلة التي توضح نوع المقدرات^(٢).


وقد لخص ابن جني هذه المحذوفات المقدرات بقوله: قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكلف علم الغيب في معرفته^(٣).

- وثمة ملحوظة نبه إليها وهي أن ما ذكرناه هو ما درج عليه ابن هشام وغيره في حديثهم عن المحذوفات، وقد ذكرنا حين عرّفنا التقدير أن التقدير يتمثل في تلك العملية الذهنية التي نتوصل بها إلى تخيل تركيب آخر يتضمن المعنى الآخر للجملة العربية، وهو المعنى المخبوء تحت الشكل اللفظي للتركيب الحاضر، وقلنا:

(١) الدر المصون ١/٥٣٢.

(٢) وانظر أمثلة كثيرة في المغني ٨١١-٨٥٢ والإتقان للسيوطي ٥/١٦٢٥.

(٣) الخصائص، ٢/٣٦٠.

إننا بذلك نوسع مفهوم التقدير فيشمل كل مرادفاته من توجيه أو تخريج أو تأويل أو تفسير أو بيان المعنى، ومرادي من ذلك أنه في تقدير اتنا قد نلجأ إلى تقدير اسم أو فعل أو مصدر أو حرف أو جملة كاملة أو أكثر، وذلك وفق ما يتطلبه المعنى الذي نريد الوصول إليه، أو الصنعة التي نشتغل بها، تلك التي بنيت على التفكير اللغوي العربي السليقي، ولذا رأينا النحاة في بعض المباحث مرة يقدرون اسماً ومرة يقدرون فعلاً ومرة حرفاً ومرة جملة كاملة ليتضح المعنى  لهم القاعدة النحوية.

- مثال ذلك ما نراه في باب العطف حين تحدثوا عن عطف الفعل على الاسم وبالعكس كقوله تعالى ﴿ أَوْلَدَرُوا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَفَاتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾ [المُلْك: ١٩] قيل: إن يقبضن مضارع معطوف على اسم الفاعل صافات، لأنه بتقدير يصففن، أو صافات وقابضات، والمسوغ لذلك أن صافات بمعنى يصففن لأن يقبضن بمعنى قابضات، ومثل ذلك قوله تعالى ﴿ فَاَلْمَغِيرَاتِ صُبْحًا * فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا ﴾ [العاديات: ٣-٤] قيل: فأثرن فعل ماض معطوف على اسم الفاعل المغيرات أي: فاللاتي أغرن فأثرن، والمسوغ لذلك أن اسم الفاعل هو بتقدير الفعل، أو لأن الفعل بمعنى اسم الفاعل أي فالمغيرات صبحاً فالمثيرات نقعاً.

- ومن ذلك قوله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى * يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ﴾ [الأنعام: ٩٥] قيل: إن اسم الفاعل مخرج معطوف على الفعل المضارع يخرج، لأن مخرج مؤول بيخرج^(١).

- ومن هذا القبيل ما ذكره أيضاً في عطف الجملة على الاسم أو العكس، إذ لابد من جعل الجملة مقدرة، بمفرد.

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٨٣ وشرح التصريح ٢/١٥٣ وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان ٣/١٢٠ وإعراب الشواهد القرآنية في كتاب أوضح المسالك، ٢/٥٢٣.

- فمن أمثلة عطف المفرد على الجملة قولنا: ألفت الشجاع يهزم خصمه، وفاتكاً به، ففاتكاً منصوب لأنه معطوف على الجملة الفعلية المقدره بمفرد منصوب، فهي المفعول الثاني للفعل ألف.

- ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ وَفَقِينَا عَلَىٰ آثَرِهِمْ بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ ۗ وَعَايِنَتْهُ الْأَنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا ۗ ﴾ [المائدة: ٤٦] فالجملة الاسمية (فيه هدى) قيل: هي في محل نصب حال من الإنجيل، وكلمة مصدقاً التي بعدها معطوفة عليها منصوبة مراعاة لمحل المعطوف عليه الذي أولناه بـ«هادياً».

- ومن أمثلة عطف الجملة على المفرد قوله تعالى ﴿ مِّن قَرِيْبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأَسْنَابَيْتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ [الأعراف: ٤] فجملة هم قائلون معطوفة على المنصوب بياتاً أي قائلين - من القيلولة -.

- وينسحب الأمر على العطف بين شبه الجملة، والمفرد، إذ لا بد من تأويلها بمفرد أيضاً، مثال ذلك قوله تعالى ﴿ وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنْبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا ﴾ [يونس: ١٢] فقاعداً معطوف على محل لجنبه لتأويل شبه الجملة بمفرد أي مجنوباً.

- ومن عطف شبه الجملة على المفرد قول النحاة: لا يصح مخالفة القاعدة المطردة شذوذاً أو في الضرورة فشبه الجملة (في الضرورة) معطوفة على (شذوذاً) بتقدير الحالية أي حالة كون ذلك شاذاً أو كائناً في ضرورة^(١).

فهذه الأمثلة كلها تدل على أن دائرة التقدير واسعة، لا يخلو منه مبحث نحوي، وهو متنوع بين اسم وفعل وحرف وجملة - كما ذكرنا -، والمعنى والصنعة هما اللذان يحددان نوع المقدر.

(١) انظر لذلك كله النحو الوافي ٦٥٨/٣ بتصريف

ب - أقسام التقدير

يستفاد مما ذكره النحاة حول المقدر بمصطلحاته المتنوعة من إضممار وحذف واستتار... إلخ إلى أن هذا المقدر ينقسم عندهم إلى قسمين:

الأول: واجب الاستتار، ونلاحظه في المواضع التي أوجب فيها النحاة الإضممار أو الاستتار، كالضمائر الواجبة الاستتار في نحو: أقوم وتقوم ونقوم، وفاعل فعل الأمر في نحو: اكتب، وفاعل صيغة التعجب ما أكرم زيداً، وعامل المفعول المطلق المحذوف وجوباً كما في الأمر والنهي والاستفهام والدعاء مثل قياماً لا قعوداً، وسقياً لك، وأكسلاً وقد جدَّ قرناؤك والتقدير على التوالي: قم قياماً ولا تقعد قعوداً، وسقاك الله وأتكسل كسلاً... ومن ذلك عامل شبه الجملة حين يكون كوناً عاماً أي خبراً أو صفة أو حالاً أو صلة مثل: زيد في الدار أو فوق السطح...

وعلى العموم فمواضع المقدر الواجب الحذف كثيرة جداً ضابطها كل ما نصّ النحاة عليه أنه واجب الحذف.

القسم الثاني: وهو الجائز، أي يجوز فيه إظهار المقدر من ذلك تراكيب المصدر الصريح كقولنا: أعجبنى ضربك زيداً، إذ يجوز إظهار ما قدرناه لأجل الوقوف على صحة إعماله، فنقول: أعجبنى أن تضرب زيداً، ولو قلت: حول لنا أن مع ما بعدها إلى مصدر صريح لجاز أيضاً أي يجوز أن نذكر المصدر الصريح والمؤول.. في كل تركيب فيه أحد الحروف المصدرية وهي أن وأنّ وما وكي ولو، فيقال مثلاً: ذهابكم إلى المسجد خير لكم، كما يجوز أن نقول: أن تذهبوا إلى المسجد خير لكم.. ويندرج تحت هذا القسم كل المقدرات المحذوفة التي أجازها النحاة، فقولهم في باب النعت مثلاً: يجوز حذف النعت إن علم يفيد جواز إظهاره، ومنه قوله تعالى: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩]، والمعلوم أن سيدنا عثمان رضي الله عنه قرأ بذلك أي (يأخذ كل سفينة صالحة غصباً).

* - ويلاحظ مما عرضناه من الأمثلة أن التقدير بالنظر إلى وجود حرف مصدري وعدمه ينقسم إلى قسمين:

- تقدير يتم بواسطة الحروف المصدرية، كالمصدر المؤول، في نحو: يعجبني أنك فاضل، وأن تصلي في الحرم أحسن من صلاتك في بيتك، وقس على ذلك.

- وتقدير يتم بلا واسطة حرف مصدري، ويعتمد المرء للوصول إليه على الخزينة اللغوية، ومعرفة أصول الصنعة النحوية، فبذلك يصل إلى ذاك المقدّر، كتلك الأمثلة التي ذكرناها، تلك التي لا تشتمل على حرف مصدري ويحضرني الآن قوله تعالى ﴿يَلَيَّتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣] فالتقدير هو ليت لي كوناً معهم ففوزاً، فالمصدر فوزاً تم بواسطة أن المصدرية المقدرة بعد فاء السببية وهو معطوف على مصدر تصيدناه وقدرناه من الفعل «كنت» من غير حرف مصدري.

٤ - ومن مظاهر التقدير وأحكامه أن الأصل عدم التقدير، وإذا أمكن حمل الكلام على غير إضمار ولا افتقار كان أولى من أي يسلك به سبيل الإضمار والافتقار، ولهذا فضل كثير من النحويين مذهب سيبويه في إعرابه المخصوص بالمدح أو الذم في قولنا: نعم الرجل زيد، مبتدأً والجمله قبله خبر عنه، قالوا: هو الصحيح لسلامته من التقدير، أما جعله خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: نعم الرجل الممدوح زيد، فهو وجه جائز أيضاً لكن الأول أرجح^(١).

- ولهذا السبب أيضاً رد أبو حيان تقدير ابن عطية الذي ذهب فيه إلى أن جملة (ونحن له مسلمون) في قوله تعالى ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ

(١) شرح الأشموني ومعه حاشية الصبان ٣/٣٧.

لَبِنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَاللَّهُ أَبَاكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ
إِلَهُهَا وَحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴿ [البقرة: ١٣٣] هي معطوفة على جملة محذوفة مقدرة
أي: كذلك كنا، قال أبو حيان بعد نقله تقدير ابن عطية: لا حاجة إلى تكلف هذا
الإضمار لأنه يصح عطفها على (نعبد إلهك)، ومتى أمكن حمل الكلام على غير
إضمار مع صحة المعنى كان أولى من حمله على الإضمار^(١).

- ودفع هذا الأصل ابن خروف إلى عدم التقدير إن استقل الكلام وفهم
المعنى، لذا قال: لاداعي لتقدير خبر بعد الواو التي بمعنى مع، في نحو: كلُّ رجلٍ
وضيعته، وذلك لأن الكلام تام ومعناه صحيح من غير افتقار إلى تقدير شيء، فإن
قُدر: مقرونان فليبيان المعنى، ورد ابن مالك ذلك بأنه يلزم عليه عدم تقدير أخبار
محذوفة لكل موضع أو جوافيه حذف الخبر^(٢).

- ومن الأمثلة الدالة على ذلك أن البصريين أوجبوا دخول «قد» على الماضي
الواقع حالاً إما ظاهرة كقوله تعالى: ﴿ وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا
مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَاءِنَا ﴾ [البقرة: ٢٤٦] أو مقدرة كقوله تعالى: ﴿ هَذِهِ بَضْعُنَا رُدَّتْ
إِلَيْنَا ﴾ [يوسف: ٦٥] ونحو: ﴿ أَوْجَاءُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [النساء: ٩٠] وخالفهم
الكوفيون والأخفش فقالوا: لا نحتاج لذلك لكثرة وقوعها - أي الجملة - الماضية
حالاً بدون «قد» والأصل عدم التقدير لا سيما فيما كثر استعماله^(٣).

- ومثل ذلك أن ابن هشام رد على مكّي الذي علق شبه الجملة كالذي
في قوله ﴿ لَا تُبْطِلُوا صِدْقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي كَأَلَّذِي ﴾ [البقرة: ٢٦٤] بصفة محذوفة

(١) انظر المحرر الوجيز ١/٥٠٠ والبحر المحيط ١/٤٠٤.

(٢) انظر شرح التسهيل ١/٢٧٧ والمساعد ١/٢١٣ والمقاصد الشافية ٢/١١١.

(٣) المغني ٢٢٩.

لمفعول مطلق محذوف والتقدير: إبطالاً كالذي، قال ابن هشام بعد ذلك: ويلزمه أن يقدر إبطالاً كإبطال إنفاق الذي ينفق، والوجه أن يكون كالذي حالاً من الواو أي لا تبطلوا صدقاتكم مشبهين الذين ينفق، فهذا الوجه لا حذف فيه^(١) أي لا تقدير فيه.

- وبهذا الأصل فضّل مذهب سيبويه على مذهب ابن السراج في نحو: قعد القرفصاء، إذ ذهب سيبويه إلى أنه مفعول مطلق بالفعل الذي هو قعد، وذهب ابن السراج إلى أنه صفة لمفعول مطلق محذوف والتقدير: قعد القعدة القرفصاء، فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، قال الأنباري بعد ذلك: والذي عليه الأكثرون مذهب سيبويه لأنه لا يفتقر إلى تقدير موصوف، وما لا يفتقر إلى تقدير موصوف أولى مما يفتقر إلى تقدير موصوف^(٢).

- وبهذا الأصل أيضاً رُدّ مذهب الأخصف القائل: إن (ما) في: ما أحسن زيداً بمعنى الذي وهي في موضع رفع مبتدأ، وأحسن صلته، والخبر محذوف تقديره الذي أحسن زيداً شيء، في حين ذهب سيبويه إلى أن (ما) نكرة تامة بمعنى شيء، وهي مبتدأ، وجملة أحسن زيداً خبره، قال الأنباري بعد ذلك: وما ذهب إليه سيبويه والأكثرون أولى، لأن الكلام على قولهم مستقل لا يفتقر إلى تقدير شيء، وعلى القول الآخر يفتقر إلى تقدير شيء، وإذا كان الكلام مستقلاً بنفسه مستغنياً عن تقدير، كان أولى مما يفتقر إلى تقدير^(٣).

٥ - ومن أحكام التقدير أن المقدر المدلول عليه بأي دليل من الجملة أولى

(١) المغني ٧٨٢.

(٢) أسرار العربية ١٧٦.

(٣) أسرار العربية ١١٣.

من المقدر المأتي به من خارج الجملة، ومن الأمثلة التي دل على المقدر المحذوف لفظ في الجملة هو قوله تعالى ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤] إذ قدروا الفعل يعلم لينصب حيث به، فهو من مادة اللفظ المذكور (أعلم) وهكذا درجوا في تقديراتهم، قال سيبويه مشيراً إلى أن المحذوف يكون من لفظ المذكور في الجملة «ولا تقدر أن تقول: ألبُّك لبا، وأسعدك سعداً، ولا تقول: سعداً بدلاً من أسعد ولا لباً بدل من ألبُّ فلما لم يكن ذلك فيه التمس له شيء من غير لفظه، معناه كبراءة الله»^(١) أي لما لم يكن للبيك وسعديك فعل انتصبا به من لفظهما، نُظِرَ إلى معنهما كما فعل بسبحان الله حين قالوا: معناه هو براءة الله، وفي حديث ابن المؤدب عن قراءة مجاهد في نصب سورة في قوله تعالى ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾ [النور: ١] ما يؤكد أن الأصل هو تقدير المحذوف من لفظ المذكور قال: حكى الكسائي عن العرب: حية زور من أم عمرو، وقال هشام: رُفِعَ الزور بإضمار هذا زور، ونصبه على القطع من الهاء ممكن جائز، كما قرأ مجاهد (سورة أنزلناها) فنصب سورة عند هشام بإضمار اقرأوا سورة، قال: وما يقاس على هذا: درهماً أعطيته وديناراً أبدلته بتقدير: خذ ديناراً، لأنه لم يتقدم دليل المضمرة كما دل: (اقرأ باسم ربك الذي خلق) على اقرأوا سورة^(٢).

- ومن ذلك رأي الزمخشري الذي أعرب نكال في قوله تعالى ﴿فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَكَالَ

(١) الكتاب ١/ ٣٥٣، وفيه: إذا قال الرجل للرجل: يا فلان، فقال: لبيك وسعديك، فقد قال له: قرباً منك ومتابعة ﴿س﴾ وأضاف شارحاً ذلك بقوله: إذا قال: لبيك وسعديك يعني بذلك الله عز وجل فكأنه قال: أي رب لا أنأى عنك في شيء تأمرني به، فإذا فعل ذلك فقد تقرب إلى الله بهواه، وأما قوله: وسعديك فكأنه يقول: أنا متابع أمرك وأولياءك غير مخالف، فإذا فعل ذلك فقد تابع وطواع وأطاع» وفي المصباح المنير، لبب،: يقال ألب بالمكان إذا أقام أي أنا ملازم طاعتك لزوماً بعد لزوم.

(٢) دقائق التصريف ٤٩٦-٤٩٧.

الْآخِرَةَ وَالْأُولَى ﴿ [النازعات: ٢٥]، مفعولاً مطلقاً مؤكداً، لعامل محذوف مقدر من لفظ المصدر المذكور قال: كأنه قال: نكل الله به نكال الآخرة والأولى، والنكال بمعنى التنكيل، كالسلام بمعنى التسليم^(١).

وقد أشار ابن هشام إلى هذا الأمر صراحة بقوله «ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن»^(٢) فهذا كله يفيد أنهم يحاولون دائماً أن يكون المقدر من داخل التركيب بدلاً من الإتيان بمقدر خارجي.

فإن منع من تقدير المذكور معنى أو صناعة قُدر ما لا مانع منه، فالأول نحو: زيداً اضرب أخاه، يقدر فيه أهن أخاه دون اضرب، فإن قلت: زيداً أهن أخاه، قدرت أهن.

- ومن ذلك قوله تعالى ﴿ جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَمًا لِلنَّاسِ وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ وَالْهُدَى وَالْقَلْتِدَ ذَٰلِكَ لِتَعْلَمُوا ﴾ [المائدة: ٩٧] يجوز في إعراب (ذلك) ثلاثة أوجه:

- أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: الحكم الذي ذكرناه ذلك.

- أنه مبتدأ خبره محذوف تقديره: ذلك الحكم هو الحق.

- أنه منصوب بفعل مقدر أي: فعلنا ذلك أو شرعنا^(٣).

فالفعل المقدر هنا تطلبه المعنى، ولم يجز له في الآية لفظٌ يشبهه لفظاً، أما مثال النوع الثاني أي المانع فيه صناعي فيبدو من قولنا: زيداً امرربه، فالفعل

(١) الكشف ١١٧٧.


(٢) المغني ٨٠٤.

(٣) التبيان، للعكبري ٤٦٣/١.

المقدر هو جاوز دون أمرز، لأنه لا يتعدى بنفسه، ومن ذلك قول الشاعر:

يا أيها المائح دلوي دونكا

إذا قدر دلوي منصوباً فالمقدر خذ، لادونك^(١).

- ومن التقديرات التي قدرها العرب في كلامهم ألفاظ مخصوصة جاؤوا بها من خارج التركيب لأن العرب استعملتها في مثل هذه المواضع ثم حذفها ويات المعنى يتطلبها كما أن الصناعة بحاجة إليها، كقولهم: إن العرب تضممر (القول) كثيراً، وتضممر (كان) أيضاً كثيراً^(٢)، وقد قالوا: ما كثر في الكلام استعماله، كان  بأن يحذف تخفيفاً، لكنه يكون في حكم المنطوق به^(٣).

٦ - ويتصل بما سبق قولهم: إنه إذا دلّ الدليل على المقدر، فهو في حكم الثابت الملفوظ^(٤)، ولعل دليلهم في ذلك أن المقدر - في الأصل - قد نُطق به، على نحو ما ذكرناه سابقاً، فقولهم: إنه يجوز حذف النعت إن دل دليل عليه قائم على أن المقدر نُطق به، فقوله تعالى: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩] قرأ سيدنا عثمان يأخذ كل سفينة صالحة غصبا، الأمر الذي يدل على أن قولهم: هذا المحذوف هو في حكم الثابت، له مستند سماعي يقرره، ويؤكد صحة التفكير النحوي عندهم، ومن مظاهر هذا الأصل حذفهم عامل المفعول المطلق وجوباً في الأمر والنهي والاستفهام والدعاء، كسقيا لك وقياماً لا تعوداً، إذ إن هذه المصادر بصيغها دالة على المحذوف. فهو مع حذفه وجوباً، كان منطوقاً به، ثم

(١) المغني ٨٠٤.

(٢) انظر كتاب نظرية العامل، ٧٠ لترى عدداً من المواضع التي نص النحاة فيها على ان المقدر هو قول محذوف او كان مقدره.

(٣) المحصل، للورقي ١٢٥ انظر مواضعها فيما سيأتي.

(٤) الكتاب ١/٢٦٨، والفائق ١/٢٩٣.

حُذِفَ وجوباً، لأن مجرد نطقك بهذا النوع من المصادر، أدى إلى حذف الفعل، ونصبها يوحى بذلك، وكأنه دليل على الفعل المحذوف وجوباً.

- ومن ذلك حذف الضمير العائد على يوم في قوله تعالى ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْرِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ [البقرة: ٤٨] أي لا تجزي فيه، ثم حذف فيه (١) ومثله قوله تعالى ﴿ وَشَرِبُوا مِمَّا شَرَبُوا ﴾ [المؤمنون: ٣٣] أي: منه.

ومنه قوله تعالى ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾ أي بعثه. فالضمائر المقدره هي في حكم الثابت.

- ويتصل بهذه القاعدة أنه إذا عوض عن المحذوف عوض، فهذا المحذوف أيضاً في حكم الثابت، مثال ذلك إضمار رب بعد الواو والفاء وبل - وهي حروف جر - مثل: قول امرئ القيس:

وليلٍ كموج البحر أرخى سدوله عليّ بأنواع الهموم ليبتلي
أي: ورب ليل.

وكقوله أيضاً:

فمثلك حبلى قد طرقتُ ومرضِعِ فألهيتها عن ذي تمائمٍ مُحولٍ
أي: ورب مثلك.

وكقول
رب بنز:

بلْ بلدٍ ملء الفجاج قتمه

أي: رب بلد.

فإنما جاز ذلك لأن هذه الحروف صارت عوضاً عنها دالة عليها فجاز

حذفها^(١). ومن ذلك الفعل أنادي حين نابت عنه «يا» النداء فهو في حكم الثابت، فهو العامل في المنادى.

٧ - يفضل التقدير الذي لا يؤدي إلى تقدير آخر، لذلك فضل ابن مالك مثلاً أن يكون المتعلق به في نحو: زيد في الدار مفرداً كاسم الفاعل (كائن أو مستقر) وليس فعلاً كاستقر، لأنه لو قُدِّرَ فعلاً لما استغني عن تقديره بالمفرد، لأن أصل الخبر هو الأفراد، لذا لو قدرناه اسم فاعل مفرداً لأغنى عن تقديره بشيء آخر^(٢).

٨ - الأولى الابتعاد عن التقدير المؤدي إلى شذوذ أو ضرورة، أو مخالفة ما هو مطرد، أو خروج عن فصاحة الكلام.

- فمن أمثلة التقدير الذي أدى إلى شذوذ أن بعضهم قرأ (ألم نشرح) بفتح الحاء، وخرجها بعضهم على أن الأصل نشرحن، ثم حذفت النون الخفيفة وتبع الفتح دليلاً عليها.

لكن ابن هشام بعد أن ذكر ذلك قال: وفي هذا شذوذ ان: توكيد المنفي بلم مع أنه كالفعل الماضي في المعنى، وحذف النون لغير مقتضى مع أن المؤكد لا يليق به الحذف^(٣). ومثل ذلك ما ذُكِرَ أيضاً في تخريج البصريين لقول الزُّبَاء:

ما للجِمالِ مشيهاً وئيداً أجنِداً يَحْمِلْنَ أم حديداً

فقد استشهد به الكوفيون في رواية رفع مشيها على جواز تقدم الفاعل على فعله، فمشيها فاعل مقدم لقوله وئيداً، والبصريون يمنعون ذلك فخرجوا البيت

(١) المغني ٨٠٤.

(٢) شرح التسهيل ٣١٧/١.

(٣) المغني ٩١٦.

على أن مشيها مبتدأ، محذوف الخبر، والتقدير مشيها يكون أو يوجد وئيدا، فجملة يكون أو يوجد هي الخبر وئيدا حال، ورُدَّ هذا التخرّيج بأنه تخرّيج على شاذ لعدم استكمال شروط حذف الخبر، وسد الحال مسده، لأن هذه الحال تصلح خبراً عن المبتدأ^(١).

- ومثال التخرّيج المؤدي إلى ضرورة أن النحاة اشترطوا نصب المضارع بعد فاء السببية أن تقع بعد نفي أو طلب مثل ﴿يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾ [النساء: ٧٣] أما قول الشاعر:

سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز فأستريحا

فقد نصب الفعل أستريحا بعد فاء السببية مع أنها ليست مسبوقه بطلب أو نفي، وقال النحاة: إن ذلك ضرورة لا تقع إلا في الشعر على سبيل الشذوذ والندرة، وخرّج بعضهم الفاء فقال: الأصل فأستريحن بنون التوكيد الخفيفة فأبدلت في الوقف ألفاً.

قال ابن هشام عن ذلك: وهذا التخرّيج هروب من ضرورة إلى ضرورة، فإن توكيد الفعل في غير الطلب والشرط والقسم ضرورة^(٢).

- أما مثال التقدير المرفوض لكونه أدى إلى مخالفة أصل مطرد، فيبدو مما ذكره حول قوله تعالى ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ﴾ [الحجر: ٢٨] فقد ذهب الزمخشري إلى أن «إذ» مفعول به لفعل محذوف تقديره «اذكر»، وقيل: هي ظرف زمان متعلق بالفعل «قالوا» المؤخر^(٣): ورد أبو حيان الوجه قائلاً: وهذا ليس

(١) انظر حاشية الصبان ٤٦/٢ وانظر المغني ٧٥٨.

(٢) شرح شذور الذهب ٣٠٢.

(٣) الكشف ٧٠.

بشيء، لأن فيه إخراجها أي «إذ» عن بابها، وهو أنه لا يتصرف فيها بغير الظرفية أو بإضافة ظرف إليها^(١) ثم اختار الوجه الثاني قال: والذي تقتضيه العربية نصبه بقوله: «أتجعل»، أي وقت قول الله للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا: أتجعل^(٢).

- ومن الأمثلة التي رجح فيها تقدير على آخر لأنه يتعارض مع أصل مطرد ولا ترد عليه مخالفة قول رسول الله ﷺ: (ليأتينَّ على أمتي كما أتى بني إسرائيل حدو السفلى بالسفل).

قال الطيبي: فاعل ليأتين مقدر يدل عليه سياق الكلام، والكاف منصوب على المصدر، وذهب الأشرفي إلى أن الكاف بمعنى مثل، وهي فاعل والمعنى ليأتين عليهم مثل ما أتى على بني إسرائيل.

والوجه الثاني هو الأرجح - وهو أن الكاف بمعنى مثل وهي الفاعل - لأن الفاعل لا يحذف في الأصل، وليس هذا الموضع من المواضع التي ذكرها النحاة لحذف الفاعل في مثل هذا الموضع^(٣). ويرجح هذا الوجه ذكر الفاعل في رواية الترمذي فقد روى الحديث برواية أخرى وهي (ليأتين على أمتي ما أتى....) ف (ما) على هذه الرواية اسم موصول فاعل^(٤).

- وأما مثال التقدير الذي قد يخرج الكلام عن الفصاحة، فذلك يبدو مما ذكره أبو حيان حين عرض لقوله تعالى ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ

(١) البحر المحيط ١/ ٢٢٤ وانظر تفسير أبي السعود ١/ ١٥٥.

(٢) البحر المحيط ١/ ١٣٩.

(٣) انظر مواضع حذف الفاعل في قطر الندى.

(٤) تعدد التوجيه النحوي ٢/ ٥٥٢.

أَلَا لَوْ أَحَ فِي سُخْتَهَا هُدَى وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴿ [الأعراف: ١٥٤] قال: اللام في ربهم تقوية لوصول الفعل إلى مفعوله المتقدم، وقال الكوفيون: زائدة، وقال الأخفش: هي لام المفعول به أي لأجل ربهم يرهبون لا رياء ولا سمعة، وقال المبرد: هي متعلقة بمصدر، المعنى: الذين هم رهبتهم لربهم، وهذا على طريقة البصريين لا يتمشى، لأن فيه حذف المصدر وإبقاء معموله، وهو لا يجوز عندهم إلا في الشعر، وأيضاً فهذا التقدير يخرج الكلام عن الفصاحة^(١).

٩ -- ثمة حروف ترشد إلى أن في الكلام مقدراً، كالحروف المصدرية، ويندرج تحتها الحروف التي ينتصب بعدها الفعل المضارع بأن المصدرية، كفاء السببية وواوالمعية، وحتى وثم بالشروط المعروفة، ومن ذلك الفاء العاطفة التي سموها الفاء الفصيحة، وهي بمعنى المُفصّحة، لأنها تفصح عن جملة مقدرة كقوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ * فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ ﴾ [الكوثر: ١-٢] قالوا: إن جملة فصل، واقعة في جواب شرط مقدر، أي إنا أعطيناك الكوثر، فإذا تكرمنا عليك به، فصل، والذي ألجأهم إلى ذلك أن بعض النحويين لم يجيزوا عطف الإنشاء على الخبر، لذا لجأوا إلى هذا التقدير، وأجازوا أيضاً جعل الواو استئنافية، وما بعدها استئناف، والذين أجازوا جعلوا الواو عاطفة على بابها^(٢).

- ومثل ذلك قوله تعالى ﴿ أَنْبِ أَضْرِبِ بَعْصَاكَ الْحَجَرَ فَأَنْبَجَسَتْ ﴾ [الأعراف: ١٦٠] التقدير: فضرب الحجر فانبجست، فجملة انبجست معطوفة على هذه الجملة المقدرة، لأنه لا يمكن أن يكون انبجاست من غير ضرب.

(١) البحر المحيط ٤/٣٩٨.

(٢) انظر تفسير القرآن وإعرابه، للشيخ محمد علي طه الدرّة ١٦/٤٨٨، ودروس في صنعة الإعراب ٢٩.

- ومن ذلك قوله تعالى ﴿ فَكُلِّي وَاشْرَبِي ﴾ [مريم: ٢٦] قيل: إن التقدير: إذا حصل لك هز النخلة وتساقط الرطب فكلي واشربي^(١).

- ومن الحروف المرشدة إلى وجود مقدر الحرف (لولا) في نحو قولنا: لولا عمر لهلك الناس، فالخبر هنا محذوف غالباً لكونه عاماً، ولسد الجواب مسده.

ويتصل بما نحن فيه أن حرف النداء (يا) إذا دخل على حرف أو فعل، فيجوز تقدير اسم منادى كقولنا: ياليتني أي يا قوم أو يا رجل ليتني، ومن ذلك قول الشاعر:

ألا يا اسلمي يا دارَ مِيَّ على البَلَى ولا زال مُنهلاً بجرعائكِ القطرُ

أي: ألا يا دار اسلمي، فإن ذهبت إلى أن (يا) في مثل هذه المواضع للتنبيه، فذلك أولى لأن الكلام لا يحتاج حينئذ إلى مقدر.

- أخيراً لانسى أن «إن وإذا» الشرطيتين إذا جاء بعدهما اسم مرفوع كقوله تعالى ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ [الانشقاق: ١] وكقوله ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ [التوبة: ٦] فالتقدير عند البصريين: إذا انشقت السماء انشقت، وإن استجارك أحد من المشركين استجارك، وقد مر معنا من قبل عند حديثنا عن تقدير كان والقول أن كان تضم مع اسمها بعد إن ولو الشرطيتين أيضاً كحديث الرسول ﷺ: (التمس ولو خاتماً من حديد)، و(الناس مجزيون بأعمالهم، إن خيراً فخير وإن شراً فشر)، والتقدير: ولو كان الملتمس خاتماً من حديد، وإن

(١) انظر لذلك كله شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٥١/١، وشرح الأزهري للأزهري ٩، والكواكب الدرية للأهدل ١٠٨/٢، وحاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ١٥٣/٢، والنحو الوافي ٦٣٦/٣، وإعراب شواهد الأوضح ٥٢٤/٢.

كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير وإن كان عملهم شراً فجزاؤهم شر^(١)، وقد أشار سيبويه إلى أن إن الشرطية لا يليها إلا فعل فإن لم يوجد وجب تقديره قال: واعلم أنه لا ينتصب شيء بعد «إن» ولا يرتفع إلا بفعل لأن «إن» من الحروف التي يُبنى عليها الفعل^(٢).

٩ - كلما قلّ الإضمار والتقدير في التوجيه كان التوجيه قوياً، وكلما كثر كان ضعيفاً^(٣)، وانظر أمثلة لذلك في قاعدة تقليل المقدرات. (مقدار المقدر).

١٠ - حذف ما عُهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه، لذلك قوى ابن مالك مذهب سيبويه الذي ذهب فيه إلى أنه إذا اجتمعت نون الرفع مع نون الوقاية، فالمحذوف هو نون الرفع كقوله تعالى ﴿أَمْحَجَّجُوْنِي﴾ [الأنعام: ٨٠]، قرأ ابن عامر ونافع بتخفيف النون، وقرأ البقية بالإدغام، أما الأخفش والمبرد وابن جني فذهبوا إلى أن المحذوف هو نون الوقاية، ومن أدلة ابن مالك التي قوى بها رأي سيبويه هو أن نون الرفع قد تُحذف دون سبب مع عدم اجتماعها مع نون الوقاية أي عُهد حذفها عند العرب، من ذلك قول الراجز:

أَبَيْتُ أَسْرِي وَتَبَيْتِي تَدْلُكِي وَجَهَكَ بِالْعَنْبِرِ وَالْمَسْكِ 

أي تبيتين تدلكين، وقال أبو طالب:

فَإِنْ يَكُ قَوْمٌ سَرَّهُمْ مَا صَنَعْتُمْ سِيحْتَلِبُونَهَا لَاقِحاً غَيْرَ بَاهِلٍ

أي سيحتلبونها^(٤).

(١) انظر تخريج الحديثين في كتابنا إعراب شواهد قطر الندى ١٥٣ وانظر فيه عدداً من الوجوه الجائزة في مثل هذا التركيب، وهي كلها تعتمد على التقدير.

(٢) الكتاب ٢٦٦/٣.

(٣) انظر الكتاب ٢٥٩/١ وشرح المفصل ٩٠/١.

(٤) شرح التسهيل ٥٣/١، والتذيل والتكميل، لأبي حيان ١٩٢/١ وانظر الكتاب ٥١٩/٣.

١١ - حذف ما يؤمن بحذفه حذفٌ أولى من حذف ما لا يؤمن بحذفه حذف، وبهذا قوى ابن مالك أيضاً رأي سيبويه القائل: إن المحذوف حين اجتماع نون الرفع ونون الوقاية هو نون الرفع كقراءة أتحاجوني بالتخفيف، قال ابن مالك: إن حذف نون الرفع يؤمن معه حذف نون الوقاية إذ لا يعرض لها سبب آخر يدعو إلى حذفها، وحذف نون الوقاية لا يؤمن معه حذف نون الرفع عند الجزم والنصب^(١).

١٢ - حذف ما كان وجوده لغير عامل أهون من حذف ما كان وجوده بسبب عامل، وبهذا يتقوى مذهب الأخصش والمبرد وابن جني الذين ذهبوا إلى أن المحذوف حين اجتماع نون الرفع مع نون الوقاية هو نون الوقاية، وذلك كقراءة من قرأ (أتحاجوني) بنون خفيفة، فمن أدلتهم أن نون الرفع في الأصل دخلت لوجود العامل، وهو الفعل، أما نون الوقاية فإنما دخلت لتقي الفعل من الكسر وليس من أجل وجود عامل عمل فيها وطلبها، فلو كان المحذوف هو نون الرفع للزم من ذلك وجود مؤثر بلا أثر مع إمكانه^(٢).

١٣ - يضعف التخريج النحوي الذي لا دليل يدل عليه، من ذلك أن من الوجوه الجائزة التي ذكرها النحاة في إعراب قوله تعالى ﴿قَدْرَيْنَ﴾ [القيامة: ٤] الوارد في قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ قَدْرَيْنَ عَلَىٰ أَن سُؤْيَ بَنَانَهُ﴾ [القيامة: ٤] هو أنه خبر لكان مضمرة، والتقدير: بلى كنا قادرين في الابتداء^(٣) فرد السمين الحلبي هذا الوجه بقوله: ولا دليل عليه^(٤) أي لا دليل على هذا المقدر المحذوف^(٥).

(١) شرح التسهيل ١/٥٢.

(٢) التذييل والتكميل، لأبي حيان، ١/١٩٥.

(٣) البحر المحيط ٨/٣٨٥، والدر المصون ١/٢٦٦.

(٤) الدر المصون ١/٢٦٦.

(٥) وأكثر النحويين على أن قادرين حال من فاعل محذوف مع فعله والتقدير نجمع.

- ولهذا أيضاً رد أبو حيان قول من قال: إن «إذ» في قوله تعالى ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ ﴾ [الحجر: ٢٨] متعلق بفعل محذوف تقديره: وهو الذي أحياكم إذ قال ربك، قال أبو حيان: وهذا ليس بشيء لأنه حذف بغير دليل، وفيه أن الإحياء ليس واقعاً في وقت قول الله للملائكة، وحذف الموصول وصلته وإبقاء معمول الصلة^(١) أي اجتمع في هذا التقدير عدد من المضعفات.

١٤ - إذا كثرت استعمال كلمة ما عند العرب، مالوا إلى حذفها ثم تقديرها للعلم بها^(٢)، والشيء إذا عُرِفَ وعُلِمَ عندهم، أجازوا حذفه، مثال ذلك ما نراه من كثرة تقديرهم «قال» ومشتقاتها و«كان» ومشتقاتها في كثير من المواضع، وقد نقل ابن هشام عن أبي علي قوله في حذف القول: «حذف القول من البحر قل ولا حرج»^(٣).

وأكد ابن الأنباري ذلك بقوله: إن القول يحذف كثيراً كما يُذكر كثيراً، وهو في كلام الله تعالى وكلام العرب كثير جداً^(٤)، وأشار العكبري أيضاً إلى أنه في الكلام كثير^(٥)، ونبه اللورقي إلى علة هذا الحذف بقوله: إنهم حذفوا كان لكثرة استعمالها، وما كثر استعماله كان جديراً بأن يحذف تخفيفاً، ويكون في حكم المنطوق به^(٦).

* فمن مواضع تقدير القول التي جمعتها:

١ - من القرآن الكريم: قوله تعالى ﴿ رَبَّنَا نَقْبَلْ مِنَّا ﴾ [البقرة: ١٢٧] وقوله ﴿ فَدَعَا

(١) البحر ١/١٣٩.

(٢) شرح التسهيل ١/٥٢.

(٣) المغني ٨٢٧.

(٤) الإنصاف ١/١١٣.

(٥) اللباب ١/١٨١ وانظر المحصل، للورقي، ٩٩.

(٦) المحصل، ١٥٢ بتصرف.

رَبُّهُ ﴿ [الدخان: ٢٢] وقوله ﴿ فَاسْرِ عِبَادِي ﴾ [الدخان: ٢٣] ^(١) وقوله تعالى ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ
 أَسْوَدَتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ ﴾ [آل عمران: ١٠٦] أي فيقال لهم، وقوله تعالى: ﴿ وَالْمَلَكَةُ
 يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ﴾ * سَلِّمٌ عَلَيْكُمْ ﴿ [الرعد: ٢٣-٢٤]، أي يقولون أو قائلين.

٢ - ومن الحديث: ما بال رجال... أي: فأقول ما بال رجال...

٣- ومن النثر قولهم: نعم السير على بس العير - والله ما هي بنعم الولد.
 أي: مقول فيها.

٤- ومن الشعر:

حتى إذا جنَّ الظلام واختلطُ جاؤوا بمدقٍ هل رأيت الذئب قط

أي بمدقٍ مقولٍ فيه، هل رأيت الذئب قط، ومنه قول الشاعر:

بسَّسَ مقامُ الشيخِ أمرسُ أمرسُ إِمَّا على قَعْوٍ وإِما اقْعُسَسِ

أراد: بسَّسَ مقامُ الشيخِ مقولاً فيه أمرسُ أمرسُ، ومنه قول حسان:

أَلَسْتُ بِنَعَمِ الْجَارِ يُؤَلِّفُ بَيْتَهُ أَخَا قَلِيٍّ أَوْ مَعْدَمَ الْمَالِ مُصْرِمًا

أي: أَلَسْتُ بِجَارٍ مَقُولٍ فِيهِ نَعَمِ الْجَارِ، ومنه قول الشاعر:

والله ما لي لي بنامٍ صاحبه ولا مُخالطُ اللَّيَانِ جَانِبُهُ

أي: ما لي لي بمقولٍ فيه نامٍ صاحبه ^(٢).

ومن مواضع تقدير « كان » ومشتقاتها:

١ - من القرآن الكريم: قوله تعالى ﴿ وَلَٰكِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﴾ [الأحزاب: ٤٠] أي:

(١) البحر المحيط ٩/٤٠١.

(٢) الانصاف ١/١١٢ واللباب، للعكبري ١/١٨٠.

ولكن كان، وقوله تعالى ﴿وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي﴾ [يونس: ٣٧] أي: ولكن كان ذلك تصديق، فتصديق خبر لكان المحذوفة مع اسمها^(١).

٢- ومن الحديث الشريف قوله ﷺ: (إن خنجراً فخنجر - أي إن كان خنجراً).

و(التمس ولو خاتماً من حديد) أي: ولو كان المُلْتَمَسُ خاتماً من حديد.

٣- ومن كلام العرب النثري:

- أطمعني ولو تمرّاً أي: ولو كان المَطْعَمَ تمرّاً.

- لَدُنْ غدوة أي: كانت - حينئذ الآن أي: كان حينئذ وسمع الآن - منذ يومان أي: مذ كان يومان - أما بعد أي: مهما يكن من أمر - زيد ماشياً أحسن منه راكباً أي: زيد إذا كان ماشياً أحسن منه إذا كان راكباً - كيف أنت وقصعةً من ثريد أي: كيف تكون - افعل هذا إمّا لا، أي: إن كنت لاتفعل غيره - ضربني زيدا قائماً. أي: إذا كان قائماً.

٤ - ومن الشعر:

وَنُبْتُ لَيْلَى أَرْسَلْتُ بِشَفَاعَةٍ إِلَيَّ فَهَلَا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

أي: فهلا كانت هي أي القصة والشأن نفس ليلى شفيعها، ومنه قول الشاعر:

أَزْمَانٌ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةُ كَالَّذِي لَزِمَ الرَّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلًا

أي: أزمان كان قومي. ومنه قول الشاعر:

قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا فَمَا اعْتَدُرْكَ مِنْ شَيْءٍ إِذَا قِيلًا

(١) البيان، للأنباري ٤٦/٢.

أي: إن يكن القول حقاً، وإن يكن القول صدقاً ولو رُوي بالرفع لكان التقدير أيضاً: إن كان فيه حق، وإن كان فيه كذب، ومنه قول الشاعر:

إذا باهليُّ تحته حنظليَّةٌ له ولدٌ منها فذاك المُذرَّعُ

أي: إذا كان باهلي تحته حنظلية. ومنه قول الزبّاء:

ما للجمال مشيهاً وئيدا أجنداً يحملنَ أم حديدا

قيل: إن التقدير على رواية رفع مشيها هو: مشيها يكون وئيداً.

ومواضع ذلك كثيرة جداً، وانظر في كتب النحو مبحث المفعول معه خاصة^(١).

ولو تتبععت علة التقديرات التي أوردتها النحاة في كل موضع ذكرناه لوجدت أن الصناعة النحوية تتطلبها، كما أن المعنى بحاجة إليها أيضاً.

١٥ - قد يكون المقدر متسقاً مع الصناعة النحوية، لكن المعنى يرفضه، فالمصير حينئذ إلى المعنى، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى ﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾ [الشمس: ١٣] فالراجح أن ناقة الله منصوب بفعل مقدر محذوف وجوباً تقديره: احذروا ناقة الله فلا تقربوها، وقيل: إن ناقة مفعول به لفعل محذوف تقديره: عظموا أو الزموا ناقة الله، قال الألوسي عن هذا التقدير «وليس بشيء»^(٢)، والظاهر أنه ليس بشيء لأن المعنى ليس على ذلك، فالمراد هو التحذير، أما تقدير هذا الفعل أي عظموا فهو صحيحٌ صناعة.

(١) انظر هذه المواضع في نظرية العامل ٧٠ - ٧٤ وانظر الكتاب ٢٥٨/١ ودقائق التصريف،

لابن المؤدب ٤٨٧ بتصريف، والمغني ٧٥٨ وأوضح المسالك ١/٢٦٨ - ٣/١٣٠ وشرح

الأشموني ٤٦/٢.

(٢) روح المعاني ٤٧٥/٢٢.

١٦ - قد يكون عندنا مقدر، ونحتاج إلى تأويله بمقدر آخر، ليصح المعنى، ولتراعى الصناعة أيضاً، مثال ذلك قوله تعالى ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ [يونس: ٣٧] فالمصدر المؤول من أن يفترى وتقديره الافتراء، مؤول بمفترى، لأنه لا يجوز الإخبار بالمصدر عن المبتدأ الجثة، وهو هذا القرآن، لذا ذهب بعضهم إلى أن التقدير هو (ذا افتراء)، أو إن كان تامة، والمصدر أن يفترى هو بدل من فاعلها بدل اشتمال، والمعنى وما وقع افتراء هذا القرآن، فعلى هذا لم يقع حذف، ولم نحتاج إلى تأويل على تأويل^(١).

ومن ذلك قول الشاعر:

لعمرك ما الفتیان أن تثبت اللحي ولكنما الفتیان كل فتى ندي

فالمصدر المؤول من أن تثبت اللحي وقع خبراً، أي ما الفتیان نبات اللحي، فلما لم يجز الإخبار بالمصدر عن الجثة، أولوا نبات باسم فاعل أي ما الفتیان نابتي اللحي، وذهب بعضهم للتخلص من تأويل التقدير، إلى تقدير مضاف محذوف، يصح به الإخبار بالمصدر، قال: إن التقدير هو: لعمرك ما فتوة الفتیان نبات اللحي، ولكن عجز البيت يناسب الاحتمال الأول^(٢).

١٧ - إذا احتمل المقدر أن يكون أولاً أو ثانياً، فيجب مراعاة المعنى والصناعة

في تحديد موضع المقدر:

أولاً: يقدر أحياناً أولاً، كقول الشاعر:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلف

(١) المغني، ٩٠٧، وحاشية الدسوقي ٣١١/٢ بتصرف.

(٢) المغني، ٩٠٧، وحاشية الدسوقي ٣١١/٢ وفتح القريب المجيب، للدرة، ٤٨١/٤.

فخبر «نحن» محذوف تقديره: راضون، ولا يصح أن يكون «راض» في الشرط الثاني هو الخبر، لئلا يخبر عن الجمع بالمفرد، ولا يحفظ في ذلك إلا التطابق كقوله تعالى ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ * وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسِيحُونَ ﴾ [الصفات: ١٦٥-١٦٦] (١).

ومثل ذلك أيضاً قول الشاعر:

خليلي هل طِبُّ؟ فإني وأنتما وإن لم تبوحا بالهوى دِنْفَانِ

فخبر «فإني» محذوف تقديره: دنف، ولا يصح أن يكون «دنفان» هو الخبر لعدم التطابق أيضاً (٢).

- وأحياناً يقدر المحذوف ثانياً كقوله تعالى ﴿ قُلْ لِّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ﴾ [الإسراء: ٨٨] ففي الآية اجتمع قسم وشرط وذلك في قوله تعالى ﴿ لِّئِنِ ﴾ فجاء قوله تعالى ﴿ لَا يَأْتُونَ ﴾ جواباً للقسم إذ لو كان جواباً للشرط ل جاء مجزوماً، وهذا يعني أن جواب الشرط محذوف دل عليه جواب القسم، والمعنى: والله لا يأتون إن اجتمعت لا يأتوا، فقدر المحذوف ثانياً، ومنه قوله تعالى ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقْرَبِينَ ﴾ [الواقعة: ٨٨-٨٩] فروح جواب أما لا جواب إن، لأن أما أسبق (٣).

- وإذا جاز الأمران؛ أي تقدير المحذوف أولاً أو ثانياً، فالأولى تقديره ثانياً،

ومن مواضع ذلك:

- نون الوقاية مع نون الرفع في نحو قوله تعالى ﴿ أَنْتَحَبُّوكُنِي ﴾ [الأنعام: ٨٠]

(١) المغني ٨١١.

(٢) المغني ٨١٠.

(٣) حاشية الدسوقي ٢/٢٥٣.

فيمن قرأ بنون واحدة، فهل المحذوف هو نون الوقاية أم نون الرفع، قال المبرد: إن المحذوف هو النون الثانية، وقال سيويه: إن المحذوف هو الأولى أي نون الرفع^(١).

- نون الوقاية مع نون الإناث في نحو قول الشاعر:

تراه كالثغام يُعَلُّ مِسْكَاً يسوءُ الفالياتِ إذا فليني

أصله فليني، والمحذوف هو نون الوقاية، أي الثانية، والمثبت نون ضمير الإناث، وقيل: إن مذهب سيويه أن المحذوف هو نون الإناث، ويلزمه حذف الفاعل مع أنه لا يجوز عنده ولا عند أصحابه كما قال الدسوقي^(٢).

- تاء الماضي مع تاء المضارع في نحو قوله تعالى ﴿نَارًا تَلْظَى﴾ [الليل: ١٤] فتلظى فعل مضارع أصله تتلظى، ولما أُريد حذف إحدى التاءين حذفت الثانية وهي تاء الماضي، ولو كان ماضياً لقليل تلظت لإسناده لضمير المؤنث^(٣)، ومثله قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ﴾ [آل عمران: ١٤٣] أي: تتمنون الموت فحذفت الثانية، فهو مضارع ولو كان ماضياً لما لحقته نون علامة الرفع^(٤).

- ومن ذلك نحو: مقول ومبيع أصلهما: مقوول ومبيوع، نقلت حركة الواو والياء إلى الفاء فالتقى ساكنان أحدهما عين الكلمة، والآخر حرف المد وهو واو مفعول فحذف أحدهما، ومذهب الخليل وسيويه أن المحذوف واو مفعول لأنها زائدة وقريبة من الطرف، وبدليل بقاء الياء في مبيع، ولا وجه لتكلف قلبها عن

(١) المغني ٨٠٨ وحاشية الدسوقي ٢/٢٥١.

(٢) المغني ٨٠٨ وحاشية الدسوقي ٢/٢٥٢.

(٣) حاشية الدسوقي ٢/٢٥٢.

(٤) حاشية الدسوقي ٢/٢٥٢.

واو، ومذهب الأَخْفَش أن المحذوف هو عين الكلمة، لأن واو مفعول جيء بها لغرض، ولأن الساكنين إذا التقيا في كلمة حذف الأول منهما^(١).

- ومن ذلك نحو: إقامة واستقامة، أصلهما إقوامة واستقوامة، نقلت حركة الواو للساكن قبلها، فتحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الآن، فقلبت ألفاً، وصارت صورتها: إقامة واستقامة، فالتقى ساكنان، فذهب سيويوه إلى أن المحذوف هو الألف الأولى، وذهب الأَخْفَش إلى أن المحذوف هو الألف الثانية^(٢).

- ومن أمثلة ذلك أيضاً قول الشاعر:

يا زَيْدُ زَيْدِ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبْلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَاَنْزَلَ

فزيد منادى مفرد وقع مكرراً، ووقع بعد المرة الثانية مضافاً إليه، فيجوز في زيد الأول الضم والفتح، ويتعين النصب في الثاني، فالضم على أنه مفرد معرفة، ونصب الثاني حيثئذ على أنه منادى مضاف أو توكيد أو عطف بيان أو بدل أو بإضمار أعني

أما إن فتحناه فتلاثة مذاهب:

١ - أحدها: وهو مذهب سيويوه قال: هو منادى مضاف إلى ما بعد الثاني، والثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه، والأصل: يا زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ يا زَيْدِ الْيَعْمَلَاتِ، فحذف اليعمالات الثانية، ووسط زيد بين المضاف والمضاف إليه، وقال بعضهم: إنه أي زيد الثاني زائد، وقيل: توكيد لفظي للأول.

(١) المغني ٨٠٩ وحاشية الدسوقي ٢/٢٥٣.

(٢) المغني ٨٠٩ وحاشية الدسوقي ٢/٢٥٢.

٢- ثانيها: وهو مذهب المبرد، قال: هو مضاف إلى محذوف دل عليه الآخر، والثاني مضاف إلى الآخر، والتقدير: يازيد اليعملات يا زيد اليعملات، فحذف اليعملات الأولى لدلالة الثانية عليها، وحجة المبرد أنه بهذا التوجيه لم يحصل فصل بين المضاف والمضاف إليه بأجنبي كما هو الشأن في مذهب سيويه، أما إعراب زيد الثاني فيجوز أن يكون منادى مستأنفاً أو منصوباً بأعني أو عطف بيان أو بدلاً أو توكيداً لفظياً.

٣- أما المذهب الثالث فهو يتمثل في كون الاسمين مركبين تركيب خمسة عشر ففتحتهما فتحة بناء ومجموعهما منادى مضاف^(١).

ثانياً: ومن أمثلة الحذف من الثاني قول الشاعر:

يامنْ رأى عارضاً أسرُّ به بينَ ذراعِي وجبهةِ الأسدِ

والتقدير بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد، فحذف مضاف الثاني، ووسط جبهة بين المضاف وهو ذراعي والمضاف إليه وهو الأسد، وذهب المبرد إلى أن التقدير هو: بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد، وتم حذف المضاف الأول لدلالة الثاني عليه، لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه، كما هو في التقدير الأول، ورأى المبرد وجيه كما قال الدسوقي لكن الأول أرجح^(٢).

- ومن ذلك نحو: زيد وعمرو قائم، ذهب سيويه إلى أن (زيد) مبتدأ، حذف خبره، وقائم خبر عن عمرو، أي: زيد قائم وعمرو قائم، وإنما ذهب إلى ذلك لئلا يحصل فصل بين المبتدأ والخبر بأجنبي وهو عمرو، ولأن فيه إعطاء الخبر للمجاور، وهو عمرو^(٣).

(١) المغني ٨٠٩ وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان ٣/ ١٥٤.

(٢) المغني ٨٠٩ وحاشية الدسوقي ٢/ ٢٥٢.

(٣) المغني ٨٠٩ وحاشية الدسوقي ٢/ ٢٥٢.

- ومن مظاهر هذه القاعدة ما ذكره في تعليق البسمة، قال بعضهم: إن بسم الله متعلق بمبتدأ تقديره ابتدائي وقيل: بفعل تقديره أبتدئ، واختلفوا في موضعه أهو قبل البسمة أم بعدها، ولكل حججه وأدلته^(١).

- ومن ذلك قوله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفِ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحُكْمِ يُظَلَمِ نُذُوقُهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [الحج: ٢٥].

لقد اختلف النحاة حول تعيين خبر إن المقدر:

فذهب الزمخشري إلى أنه محذوف لدلالة جواب الشرط عليه، وقدره بعد قوله تعالى ﴿ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [الحج: ٢٥]، والتقدير: إن الذين كفروا ويصدون عن المسجد الحرام، نذيقهم من عذاب أليم.

وقدره ابن عطية بعد قوله تعالى ﴿ وَالْبَادِ ﴾ [الحج: ٢٥]، أي خسروا أو هلكوا، واستحسن أبو حيان هذا التقدير لأنه لو قدرنا الخبر بعد كلمة الحرام لحصل فصل بين الصفة والموصوف، لأن الذي جعلناه هو صفة للمسجد الحرام، أما تقديره بعد الباد فليس فيه ما يضعفه، واستحسن أيضاً تقدير الزمخشري مع ضعفه لأن الجملة الشرطية (ومن يرد فيه بالحكم نذيقهم من عذاب أليم) تدل على تقدير الزمخشري من جهة اللفظ، أما تقدير ابن عطية فالدلالة عليه من جهة المعنى، لأن من أذيق العذاب خسر وهلك^(٢).

١٨ - إذا احتاج الكلام إلى تقدير مبتدأ أو خبر، فأيهما أولى؟

قال الواسطي: الأولى تقدير المبتدأ، لأن الخبر محط الفائدة، وقال العبدى:

(١) انظر الكشاف ٢٥ وروح المعاني ٤٩/١.

(٢) الكشاف ٦٩٣ والمحور الوجيز ١١/١٩٠ والبحر المحيط ٦/٣٦٢.

الأولى كونه الخبر، لأن التجوز والتساهل في أواخر الجملة أسهل من أولها، مثال ذلك قوله تعالى ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ [يوسف: ١٨] قيل: إن التقدير: شأني صبر جميل، أي تم تقدير مبتدأ، وقيل: صبر جميل أمثل من غيره، أي تم تقدير خبر.

- ومثله قوله تعالى ﴿ طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ ﴾ [النور: ٥٣] فعلى تقدير حذف مبتدأ يصير التقدير الذي يُطلب منكم طاعة، فالذي مبتدأ وطاعة خبر أو طاعتكم طاعة معروفة، وعلى تقدير حذف خبر يصير التقدير طاعة معروفة أمثل بكم^(١).

- ومن ذلك قوله تعالى ﴿ جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْغَابِغَةَ الْحَرَامَ قِيَمًا لِلنَّاسِ وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ وَالْهَدْيَ وَالْقَلَائِدَ ذَلِكَ لِتَعْلَمُوا ﴾ [المائدة: ٩٧] يجوز في إعراب (ذلك) ثلاثة أوجه:

- أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: الحكم الذي ذكرناه ذلك.

- أنه مبتدأ خبره محذوف تقديره ذلك الحكم هو الحق.

- أنه منصوب بفعل مقدر أي فعلنا ذلك أو شرعنا^(٢).

* - فإن وجد دليل - أي دليل - يرجح المحذوف عملاً به.

- مثال ذلك قوله تعالى ﴿ قَالَ سَلِّمْ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ﴾ [الذاريات: ٢٥] فسلام مبتدأ حذف خبره والتقدير: سلام عليكم، لأن المأثور عن العرب هو قولهم: سلام عليكم، أي بذكر الخبر عند التحية، أما قوم فهو خبر لمبتدأ محذوف تقديره: أنتم قوم منكرون، وإنما قُدِّرَ المبتدأ محذوفاً، لأن (قوما) نكرة ولا يصح الابتداء بها، ولو قيل: إنها وصفت بمنكرون لقلنا: هذا صواب لكن الخبر المقدر حيثئذ

(١) المغني ٦/٣٨٦ تحقيق الخطيب (الهامش)، وحاشية الدسوقي ٢/٢٥٠.

(٢) التبيان، للعكبري ١/٤٦٣.

سيكون تقديره (أنتم)، ويتحصل من ذلك أن الخبر أعرف هنا من المبتدأ، لذا لا بد من القول: إن (أنتم) في ذلك هو المبتدأ لأنه أعرف من النكرة الموصوفة (قوم منكرون)، ولهذا كله نقول: تم هنا حذف المبتدأ وهو أنتم والخبر هو قوم منكرون^(١).

- ومن ذلك قوله تعالى ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾ [النور: ١] فسورة خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هذه سورة، وجملة أنزلناها صفة، وقد أعربناها كذلك لئلا يُبتدأ بنكرة بلا مسوغ، فإن قلت: إن جملة أنزلناها صفة أي وُجِدَ المسوغ! فالجواب: أننا لو قلنا بذلك لبقِيَ المبتدأ بلا خبر، فلم يكن بدُّ من إضمار مبتدأ وجعل سورة خبراً له^(٢).

- ومن ذلك أيضاً: نعم الرجل زيد، ففي جعل الكلام جملتين، يتعين أن يكون المحذوف هو المبتدأ، والتقدير: نعم الرجل هو زيد أي الممدوح، ولا يصح جعل زيد هنا هو المبتدأ، والخبر محذوف، لأنه لم يسد مسده حينئذ شيء، ومن المعلوم أن الخبر يحذف وجوباً بشرط وجود شيء يسد مسده^(٣).

- ومثل ذلك «حبذا زيد» على إعراب زيد خبر مبتدأ محذوف والتقدير حبذا الممدوح زيد، أو على أن (زيد) مبتدأ محذوف الخبر أي حبذا زيد الممدوح، فالوجهان جائزان على أن حبذا فعل وفاعل، أما لو قلنا: إن حبذا اسم بمعنى

(١) انظر إعراب شواهد القطر ١٢٠.

(٢) انظر مشكل إعراب القرآن لمكي، ١١٥/٢ وإعراب شواهد القطر ١١٩.

(٣) والوجه الراجح جعل زيد مبتدأ مؤخرًا وجملة نعم الرجل خبراً مقدماً، هذا مذهب سيبويه، قالوا هو الصحيح لخلوه من التقدير، والكلام حينئذ جملة واحدة، وقيل هو بدل اشتغال من الرجل انظر شرح الأشموني ومعه حاشية الصبان ٣٧/٣ بتصرف.

المحبوب فهو مبتدأ وزيد خبره، فلا يكون على ذلك حذف، ولذا قال ابن هشام بعد ذكره حبذا زيد «إذا حمل على الحذف»^(١) أي يتحقق التمثيل والاستدلال على وجهي الحذف.

- ومن المواضع التي تعين فيها أن المحذوف هو الخبر، قولهم في اليمين: لعمرك لأفعلن، أو أيمن الله لأفعلن، وذلك لأن جواب القسم قد سد مسد ذلك الخبر المحذوف والتقدير: لعمرك قسمي لأفعلن، وأيمن الله قسمي لأفعلن، وذهب ابن عصفور إلى جواز أن يكون المحذوف هو المبتدأ، والتقدير: قسمي أيمن الله^(٢).

١٩ - إذا احتمل الكلام حذفاً وتقديراً، وجاز في هذا المقدر كونه فاعلاً أو مبتدأ، فالأولى حمله على الابتداء، مثال ذلك إذا قيل: زيد، جواباً لمن قال: من قام؟ فالأولى إعرابه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: القائم زيد، وهذا أولى من أن نعربه فاعلاً لفعل محذوف تقديره: قام زيد، وعلّة حمله على الابتداء، أن المبتدأ هو عين الخبر، فزيد هو القائم والقائم هو زيد، فلما كان المحذوف هو عين الثابت، فكأنه لم يحصل حذف، والأولى دائماً عدم الحذف، أما الفعل فإنه غير الفاعل أي ليس عينه كالمبتدأ والخبر، ولكن إذا وجد ما يدل على أن المراد هو حذف الفعل فحيثئذ لا مانع من تقدير الفعل، ومن الأدلة:

١ - أن يكون عندنا رواية أخرى تفيد أن المحذوف المقدر هو الفعل

مثال ذلك قوله تعالى ﴿يَسِيحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ * رِجَالٌ﴾ [النور: ٣٦-

٣٧] بفتح الباء، في قراءة ابن عامر وأبي بكر أي بالبناء للمجهول، وقرأ الباقون

(١) المغني ٨٠٦.

(٢) المغني ٨٠٦ وحاشية الدسوقي ٢/٢٥٠.

بالبناء للمعلوم، فرجال في قراءة ابن عامر فاعل لفعل محذوف تقديره يسبحه رجال، تقوى ذلك بكون (رجال) في قراءة الباقيين فاعلاً للفعل يسبح المبني للمعلوم، - أي وجدت قراءة عضدت القول إن المحذوف المقدر هو فعل - فإن قلت: لم لا يكون رجال في قراءة ابن عامر نائب فاعل؟

فالجواب: أن الرجال ليسوا مسبّحين - بفتح الباء - وإنما هم مسبّحون - بكسر الباء -، فإن قلت: ألا يجوز أن نعرب (رجال) خبراً لمبتدأ محذوف أي المسبّح له رجال، أو مبتدأ والخبر محذوف أيضاً والتقدير: فيها رجال، فالجواب أن ذلك كله جائز لكن جعله فاعلاً لفعل محذوف هو المتجه، لأن قراءة الباقيين تؤكدُه^(١).

- ومن ذلك قراءة مجاهد وابن كثير ﴿كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ ببناء الفعل يوحى للمجهول، فيجوز في إعراب «الله» أن يكون مبتدأ، والتقدير: الله العزيز الحكيم الموحى، والأولى أن يكون فاعلاً لفعل محذوف تقديره: أوحى الله، لأن قراءة أخرى وردت بكسر الحاء أي بالبناء للمعلوم، والله فاعل^(٢).

- ومن ذلك أيضاً قراءة أبي عبد الرحمن السلمي لقوله تعالى ﴿زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] ببناء زين للمفعول، ورفع القتل والشركاء، فالقتل نائب فاعل للفعل زَيْن المبني

(١) انظر الكشف، لمكي ١٣٩/٢ وشرح التصريح ٢٧٤/١ وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان ٥٠/٢ وإعراب شواهد الأوضح ٢٤٦/٢ ونائب الفاعل في قراءة أبي بكر إما (له) وإما (فيها).

(٢) الكشف ٩٧٣ والمغني ٣٩٠/٦ (الخطيب)، وحاشية الدسوقي ٢٥١/٢.

للمجهول، أما رفع الشركاء فيحتمل أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: هم المشركون، كما يحتمل أن يكون فاعلاً لفعل محذوف تقديره زينه، وهو الأولى، لأن قراءة الجماعة تؤيده، ففيها زين مبني للمعلوم والشركاء فاعل زين مؤخر، وقتل أولادهم مفعوله المقدم^(١).

- ومن أمثلة ذلك أيضاً قول الشاعر:

لِيُبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخِصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

والشاهد في البيت قوله: ضارع لخصومة، مع بناء الفعل بيك للمجهول ورفع يزيد على أنه نائب فاعل، فضارعٌ، فاعل لفعل محذوف تقديره: يبكيه ضارع لخصومة، ويتقوى هذا الوجه برواية للبيت تم فيها بناء الفعل ليك للمعلوم ونصب يزيد على أنه مفعول به، ورفع ضارع على أنه فاعل.

فإن قلت: هل ثمة وجه آخر في إعراب ضارع على رواية البناء للمجهول؟ فالجواب: يجوز جعله خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: الباكي ضارع، ولكن الوجه الأول أولى لتعزيده بالرواية الثانية التي جاء فيها ضارع فاعلاً ليك المبني للمعلوم^(٢).

٢ - أن يكون عندنا موضع آخر، يعضد ذلك المحذوف المقدر كقوله تعالى في سورة الزخرف ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧] فلفظ الجلالة فاعل بفعل محذوف تقديره: خلقهم الله، يؤيد ذلك مجيء هذا الفعل في آية أخرى، وفي موضع شبيه بهذا الموضع، هذه الآية هي قوله تعالى في سورة

(١) الكشاف ٩٧٣ وحاشية الدسوقي ٢/٢٥١.

(٢) المغني ٨٠٧، وحاشية الدسوقي ٢/٢٥١، وحاشية أوضح المسالك ٢/٩٥.

الزخرف أيضاً ﴿ وَلَيْنَ سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولَنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾ [الزخرف: ٩].

فإن قلت: ألا يجوز جعل الله مبتدأ خبره محذوف تقديره: الله خلقهن؟
فالجواب: أن ذلك جائز لكن الوجه الأول أولى، لأنه معضد بالآية الثانية التي تؤكد أن المقدر فعل^(١).

٣- أن يكون عندنا موضع آخر أتى على طريقة الأول، فيذكر فيه الفعل مع الثاني كما ذكر مع الأول، وعندئذ لا تقدير ولا أولوية في التقدير، مثال ذلك قوله تعالى ﴿ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَيْرُ ﴾ [التحریم: ٣] فقوله تعالى في الموضع الثاني ﴿ قَالَ نَبَأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَيْرُ ﴾ جاء على طريقة الموضع الأول وهو قوله تعالى ﴿ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ ﴾ [التحریم: ٣] ومنه قوله تعالى ﴿ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظْمَ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا ﴾ [يس: ٧٨-٧٩] فقوله تعالى ﴿ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا ﴾ جاء على طريقة الموضع الأول، وهو قوله تعالى ﴿ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظْمَ ﴾^(٢).

٢٠- عود الضمير على المذكور أولى من عوده على المقدر، لذلك رجح بعض العلماء في قوله تعالى ﴿ إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْإِحْيَادُ * فَقَالَ إِيَّيَّ أَجَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ * رُدُّوهَا عَلَيَّ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ ﴾ [ص: ٣١-٣٣] أن ضمير الفاعل المستتر في الفعل توارت، والضمير في ردها، كل منهما عائد على الصافنات، وليس على الشيء المدلول عليه بلفظة العشي وهو الشمس، لأن الصافنات مذكورة، والحمل على المذكور أولى^(٣).


(١) المغني ٢٨٠٧، وأوضح المسالك ٩٣/٢، وشرح التصريح ٢٧٣/١، وحاشية أوضح

المسالك ٩، وحاشية الدسوقي ٢٥١/٢، وإعراب شواهد الأوضح ٢٤٥/٢.

(٢) المغني ٣٩٤/٦ (تحقيق الخطيب) الحاشية.

(٣) البحر المحيط، ٣٨٠/٧، وروح المعاني ١٩٣/٢٣.

٢١ - يستحسن الإضمار والتقدير في مواضع التفخيم والتعظيم، فقله تعالى: ﴿ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرِّ مِّنْ ذَٰلِكُمُ النَّارُ ﴾ [الحج: ٧٢] قيل: إن النار خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هي النار، ولو قلت لمن ظلمك: سأخذ حقي منك يوم القيامة، يوم الحساب، فيوم الثانية، يجوز أن تعرب بدلاً من الأولى، أو معطوفة على الأولى بإسقاط حرف العطف أي ويوم الحساب، أو على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو يوم الحساب، قيل: هذا الوجه هو الأولى لأن المقام يستدعي التقدير^(١)، ولعل مما يؤنس أن مواضع التفخيم والتعظيم يستحسن فيها الحذف والتقدير، إقامتهم أبواب الترخيم والإغراء والتحذير، على فكرة أن هذه المواقف تستدعي الحذف والتقدير، فتأمل.

 - التقدير يكون لما ثبت أنه من كلام العرب واحتاج إلى التوجيه والتقدير، أشار إلى ذلك الرضي حين عرض للخلاف في ناصب المستثنى قال: وقال بعضهم: هو منصوب بأستثني كما أن المنادى منصوب بأنادي و«إلا» وحرف النداء، دليلان على الفعلين المقدرين، فالمستثنى على هذا القول مفعول به، وقد اعترض عليه بأنه يلزم منه جواز الرفع بتقدير «امتنع» ولا يلزم ذلك لأننا نعلل ما ثبت وورد من كلام العرب، ولو ورد الرفع لكنا نقدر «امتنع» ونحوه، ولو ورد الرفع في نحو: أنت والأسد لكنا نقدر «ابعد» أنت والأسد ونحوه^(٢).

* * *

(١) شرح ابن هانئ للخطب النباتية، ٢/ ٢٧٣.

(٢) شرح الكافية ٢/ ٨١ تحقيق يوسف عمر

الفصل السابع من وسائل التقدير

هناك وسائل كثيرة اعتمدها النحاة للوصول إلى « التقدير » المبرز للمعاني التي يتضمنها التركيب اللغوي منها:

التضمين

من الوسائل التي لجأ إليها النحاة لفهم التركيب اللغوي ما أسموه بناية حروف الجبر بعضها عن بعض، واختلفوا فيما بينهم، في قبوله ورفضه، فذهب البصريون إلى منعه، لأن لكل حرف معنى لا يتجاوزه، في حين أن الكوفيين اعتمدوه.

قال ابن جنّي شارحاً إياه: هذا باب يتلقاه الناس مغسولاً ساذجاً من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه - وذلك أنهم يقولون إن (إلى) بمعنى (مع) ويحتجون لذلك بقول الله سبحانه وتعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [الصف: ١٤] أي مع الله. ويقولون إن «في» تكون بمعنى «على»، ويحتجون بقوله تعالى ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّحْلِ﴾ [طه: ٧١] أي عليها.

ويقولون: تكون الباء بمعنى من وعلى، ويحتجون بقولهم: رميت بالقوس، أي منها وعليها.

ثم قال: ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكننا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا، وساق مثلاً يريد منه عدم اطراد ذلك فقال: ألا ترى أنك إذا أخذت بظاهر هذا القول غفلاً هكذا لا مقيداً لزمك عليه أن تقول: سرتُ إلى زيد، وأنت تريد معه^(١) يريد أن ذلك لا يصح، لذا التفت إلى ظاهرة أخرى في اللغة لحل المشكلة وهي «التضمين» وهو ما اعتمد عليه البصريون حلاً للمشكلة، وعرفه وزاده شرحاً بقوله:

اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعلٍ آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه، وذلك كقوله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] وأنت لا تقول: رفث إلى المرأة، وإنما تقول: رفث بها أو معها؛ لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدي أفضيت بـ (إلى)، كقولك: أفضيتُ إلى المرأة، جئتُ بـ إلى مع الرفث إيذاناً وإشعاراً أنه بمعناه، وكذلك قول الله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٢] أي: مع الله، وأنت لا تقول: سرتُ إلى زيد أي معه لكنه إنما جاء من أنصاري إلى الله، لما كان معناه من ينضاف في نصرتي إلى الله، فجاز كذلك أن تأتي هنا إلى...^(٢)، ثم ساق أمثلة كثيرة وقرر أن هذا كثير جداً في لغة العرب لا يكاد يُحاط به^(٣).

(١) الخصائص ٢/٣٠٦.

(٢) الخصائص ٢/٣٠٨-٣٠٩ بتصرف.

(٣) الخصائص ٢/٣١٠ بتصرف.

وعرض ابن هشام لهذا القضية مبرزاً أن الكوفيين جعلوا هذه النيابة مسلكاً لهم، لجأوا إليه في التخريج والتأويل.

فعرّف التضمين بقوله: هو إشرابُ لفظ معنى لفظ آخر، وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين^(١)، ومثّل لذلك بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤]، قال: فالمشهور عند العرب أنهم يقولون: خلوت به، فيعدون الفعل خلا بالباء، في حين أنه تعدى هنا بـإلى، فقالوا: إن الفعل (خلوا) هنا ضمن معنى ذهبوا، وذهب الكوفيون إلى القول: إن (إلى) هنا بمعنى الباء أو مع^(٢).

وذكر في موضع آخر أن قول النحاة: ينوبُ بعض حروف الجر عن بعض هو مما يتداولونه ويستدلون به، وتصحيحه بإدخال (قد) على قولهم: ينوب، وحيثئذ فيتعذر استدلالهم به، إذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه: لا نسلّم أن هذا مما وقعت فيه النيابة، ولو صحّ قولهم لجاز أن يقال: سرت في زيد، ودخلت من عمرو وكتبت إلى القلم^(٣)، فيتضح من هذا أن ابن هشام يجيز هذه النيابة لكن على قلة، وأكد هذا الجواز حين جعله أحسن من هذه النيابة قال: «إن البصريين ومن تابعهم يرون في الأماكن التي ادعت فيها النيابة أن الحرف باق على معناه وإن العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف لأنالتجوز في الفعل أسهل منه في الحرف»^(٤).

وقد كثرت أمثلة التضمين في مباحث نحوية متعددة، منها:

١- قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾ [الحشر: ٩]، فلو تم عطف

(١) المغني ٨٩٧.

(٢) النحو الوافي ٢/ ١٧٠، وانظر البرهان للزركشي ٣/ ٢١٢.

(٣) المغني ٨٦١.

(٤) المغني ٨٦١.

الإيمان على الدار لفسد المعنى، لأن الدار إن تسكن، فالإيمان لا يسكن، لذا فما بعد الواو منصوب على أنه مفعول معه والواو واو المعية، ويجوز أن يضمن الفعل تبؤوا معنى لزموا فالواو عاطفة حيثئذ أي والذين لزموا الدار والإيمان.

ويجوز أن نعرب الإيمان مفعولاً به لفعل محذوف تقديره: وأخلصوا الإيمان والدار حيثئذ عاطفة جملة على جملة^(١).

٢- ومنه قوله تعالى ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي ﴾ [يوسف: ١٠٠] قيل: إن التقدير: أحسن الصنع بي، فحذف المفعول كما حذف في قوله تعالى ﴿ وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [لقمان: ١٧] أي مر الناس، وكذلك ﴿ يُحْيِي وَيُمِيتُ ﴾ [غافر: ٦٨] أي يحيي الموتى، ويميت الأحياء.

وقيل: أحسن بمعنى لطف، فكأنه قال: لطف بي، وكل ذلك لأن أحسن، يتعدى بإلى، يقال: أحسنت إليه، أي أوصلت إحسانه إليه^(٢).

٣- ومنه قوله تعالى ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾ [النور: ٦٣] فقد ضمن الفعل يخالفون معنى يخرجون عن أمره، وكذلك ﴿ فَاسْتَمِعُوا لَهُ ﴾ [الأعراف: ٢٠٤] ضمن معنى أنصتوا له^(٣).

٤ - ومنه قوله تعالى ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيْبَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾ [القصص: ٥٨] ذكرنا هذه الآية من قبل، وأوردنا بعض الوجوه التي تُحمل على تضمين الفعل (بطر) عدداً من المعاني ليعربوا (معيشة) مفعولاً به وليس تمييزاً، لأنه معرفة، قالوا: يجوز أن يضمن الفعل (بطر) معنى فعلٍ مقدر، قيل: خسرت، وقيل: كفرت

(١) التبيان ٢/١٢١٦، وجامع الدروس العربية ٣/٧.

(٢) المحصل، للورقي، ١١٠.

(٣) المحصل، ١١٠.

أو كرهت أو جهلت شكر معيشتها، ثم حذف المضاف شكر، وأقيم المضاف إليه مقامه^(١).

٥ - ومنه قوله تعالى ﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا ﴾ [النحل: ١١٢] فالفعل (ضرب) في الآية الكريمة يجوز أن يُضْمَنَ معنى (جعل)، فتكون (القريّة) هي المفعول الأول له و(مثلاً) مفعوله الثاني، وإنما تأخرت (قريّة) لتلايق الفصل بينها وبين صفاتها وما يترتب عليها^(٢) وهي الجمل الواردة بعدها (كانت آمنة مطمئنة يأتي رزقها فكفرت بأنعم الله فأذاقها) ويجوز أن يكون الفعل (ضرب) على بابه غير مُضْمَنٍ معنى (جعل)، فيكون (مثلاً) مفعوله الأول، و(قريّة) بدلاً منه^(٣).

ولكن التضمين عند النحويين القدمات مع كونه باباً واسعاً كما وصفه الغلابيني^(٤) لا ينقاس. قال ابنُ عصفور مشيراً إلى ذلك: إنه ليس بقياس لقلته فلا يقال به ما وُجِدَ عنه مندوحة^(٥). وذكر أن بابه الشعر، وما جاء منه في الكلام فهو محفوظ، ولا يقاس عليه^(٦).

واشترط أبو حيان الكثرة للقياس عليه، قال:، والتضمين لا ينقاس، ولا ينبغي أن يجعل أصلاً حتى يكثر، ولا يثبت ذلك بيت نادر محتمل للتضمين^(٧).

(١) الكشف ٨٠٦، والتبيان ١٤٣/٢، والخلاف النحوي ١٣٣.

(٢) فتح القدير ١٩٩/٣ وروح المعاني ٢٤٢/١٤.

(٣) فتح القدير ١٩٩/٣، وروح المعاني ٢٤٢/١٤.

(٤) جامع الدروس العربية ٧١/٣.

(٥) شرح جمل الزجاجي ٣٢٩/١.

(٦) شرح جمل الزجاجي ٤٣٨/٢.

(٧) الهمع ٢١٤/٢.

وهناك اتجاه آخر صرح أصحابه بجوازه لكثرة وقوعه في العربية، قال ابن جنى: ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يُحاط به، ولعله لو جُمع أكثره لاجميعه لجاء كتاباً ضخماً، فإذا مرَّبك شيء منه فتقبله وأنس به، فإنه فصل من العربية لطيف حسن يدعو إلى الأنس بها والفقاهة فيها^(١).

وقرر السمين الحلبي أنه ليس مقصوراً على الضرورة وهو في القرآن أكثر من أن يحصى^(٢).

ونظراً لشيوعه وإضافته جمالاً في بعض الأساليب تناول أعضاء مجمع اللغة العربية قضيته هذه وعرفوه بقولهم: «أن يؤدي فعل وما في معناه مؤدى فعل آخر أو ما في معناه، فيعطى حكمه في التعدية والزموم»^(٣) وعدوه قياساً بثلاثة شروط:

١ - تحقق المناسبة بين الفعلين.

٢ - وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر يؤمن معها اللبس.

٣ - ملاءمة التضمين للذوق العربي.

ثم أوصى المجمع أن لا يُلجأ إليه إلا لغرض بلاغي^(٤).

وأرى أنه لا مانع من الاعتماد على الوسيطين (التضمين أو نيابة حرف عن حرف) ما دام التركيب اللغوي يحتمل ذلك، وما دام القدماء من نحويين ومفسرين استخدموهما في توطيد أركان النحو العربي وظهر بذلك صحة هذا الاستخدام.

(١) الخصائص ٢/٣١٠.

(٢) الدر المصون ٣/٦٣.

(٣) النحو الوافي ٢/١٧.

(٤) النحو الوافي ٢/١٧٠، ٢/٥٦٤.

التقديم والتأخير

ارتكن إليهما النحاة في الوصول إلى التقدير المؤدي إلى فهم المعنى واستخراجه من التركيب.

١- من ذلك توجيه البغوي لقوله تعالى: ﴿ وَقَطَعْنَهُمْ اثْنَيْ عَشَرَ أَسْبَاطًا أُمَمًا ﴾ [الأعراف: ١٦٠].

فقد ذكر أن الكلام على التقديم والتأخير، والتقدير: وقطعناهم أسباطاً أمماً اثنتي عشرة، فلا يحتاج إلى تمييز على هذا الوجه^(١).

٢- ومن الأمثلة الدالة على ذلك أيضاً تخريج بعض النحويين لقوله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ وَالنَّصْرَىٰ مِّنْ ءَأَمِنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ [المائدة: ٦٩]، فقد ذهب الكسائي إلى جواز العطف بالرفع على اسم إن قبل استكمال الخبر، فالصابئون عنده معطوفة على محل اسم إن البعيد وهو قوله تعالى ﴿ الَّذِينَ ﴾ فهو مرفوع قبل دخول إن عليه على أنه مبتدأ، ورد البصريون ذلك وخرّجوا موضع الشاهد على التقديم والتأخير، وقالوا: إن التقدير - والله أعلم -، إن الذين آمنوا من آمن بالله واليوم الآخر والصابئون والنصارى كذلك،

(١) ذهب الزمخشري إلى أن أسباطاً تمييز للعدد، والمراد: قطعناهم اثنتي عشرة قبيلة، وكل قبيلة أسباط لاسبط، فوضع أسباطاً موضع قبيلة.

وذهب ابن مالك إلى أن أسباطاً تمييز للعدد، وأن وصف (أسباطاً) بـ(أمماً) مع أن مفرده أمة مؤنث رجح تأنيث العدد اثنتي عشرة.

وذهب ابن هشام إلى أن أسباطاً ليس تمييزاً للعدد بل هو بدل منها بدل كل من كل، وأن تمييز العدد محذوف لفهم المعنى والتقدير: اثنتي عشرة فرقة أي أسباطاً.

انظر: البحر المحيط ٤/٤٠٧، والمشكل ١/٣٣٢، والتبيان ١/٥٩٩، وشرح التصريح ٢/٢٧٥، وحاشية الصبان ٤/٧٠.

وهذه الجملة معطوفة على جملة إن الذين آمنوا فلا محل لها من الإعراب؛ لأن الأولى استئنافية والعطف هنا من عطف جملة على جملة بعد استكمال الخبر غير أن ﴿ وَالصَّيُّونَ ﴾ قُدِّمَ تنبيهاً على أن هؤلاء الصابئين أكثر ضلالة من غيرهم؛ لأنهم مجردون من كل عقيدة، فهذه الجملة وإن بدت اعتراضية بين اسم إن وخبرها كما في التلاوة؛ لكنها في التقدير متقدمة عن تأخير، والله أعلم.

ولذا إن أعربت الواو الداخلة على [الصابئون] اعتراضية، والجملة لا محل لها من الإعراب فهذا صواب، مراعاة للصورة الحاضرة، وإن أعربت عاطفة والجملة معطوفة فهذا صواب أيضاً مراعاة لنية التأخير حسب التقدير^(١).

٣- ومن ذلك ما قيل في إعراب قوله تعالى ﴿ فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى ﴾ [الأعلى: ٥] قيل: إن أحوى صفة لغثاء، وقيل: هي حال من المرعى، قال الفراء في هذا الوجه: ويكون أيضاً أخرج المرعى أحوى فجعله غثاء، فيكون مؤخرًا معناه التقديم، وقال الزجاج: أحوى في موضع نصب حال من المرعى، والمعنى: الذي أخرج المرعى أحوى أي أخرجها خضر يضرب إلى الحوة، والحوة السواد^(٢).

٤- ومن ذلك تخريجهم بيت الفرزدق:

وإني لراج نظرةً قِبَلَ التي لعلي وإن شططت نواها أزورها

إذ يحتمل فيه أن تكون الجملة الإنشائية لعلي.... إلخ صلة الموصول، فخرجوا البيت على التقديم والتأخير، جعلوا جملة أزورها هي صلة الموصول، وخبر لعل محذوف دلت عليه جملة الصلة أي: التي أزورها لعلي أزورها ثم

(١) انظر إعراب شواهد أوضح المسالك ١/١٧٨.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/٣١٥ وروح المعاني ٢٢/٣٦٥.

اعترضت جملة لعل بين الموصول وصلته، أي خرجوه كما ذكرنا على التقديم والتأخير^(١).

- ومن المفيد ذكره أن الصبان نقل عن الروداني ما يفيد أن التقديم والتأخير، يُلجأ إليه في تخريج المسموع فقط، قال الروداني معلقاً على تخريج (الصابئون) على التقديم والتأخير ما نصه: اعتبار التقديم والتأخير وأمثاله إنما يُرجع إليه في تخريج المسموع، ولا يجوز لأحد اليوم أن يتكلم بمثل ذلك، ويدعي أنه نوى التقديم والتأخير^(٢)، والظاهر أن ما ذكره الروداني لا يتجه، ففي ذلك تضيق على نظام العربية الواسع، والمباحث البيانية القائمة على التقديم والتأخير لا تخفى على من شم رائحة العربية.

الحمل على المعنى

اعتمد عليه النحاة كثيراً في تخريجاتهم وتعليلاتهم، وهو في حقيقته قائم على التقدير، وصورة من مظاهره^(٣)، قال عنه ابن جني: اعلم أن هذا الشرح غورٌ

(١) المغني ٧٦١ وحاشية الخصري ١/ ٧٧ وقيل: إن هناك قولاً محذوفاً بعد «التي» وجملة لعل وما بعدها في محل نصب مقول القول.

(٢) حاشية الصبان ١/ ١٨٦.

(٣) سمى ابن جني هذا الباب في الخصائص ٢/ ٤١١ الحمل على المعنى، أما ابن هشام وغيره من النحويين فسموه الحمل على التوهم انظر المغني ٦١٩ والأولى هو ما سماه ابن جني لينزه القرآن عن لفظة التوهم، وقد جعل ابن هشام العطف على ثلاثة أقسام: ١ - العطف على اللفظ وهو الأصل نحو: ليس زيد بقائم ولا قاعد، وشرطه إمكان توجه العامل إلى المعطوف.

٢ - العطف على المحل نحو: ليس زيد بقائم ولا قاعداً، وانظر أمثلة له في حديثنا عن المحل القريب والبعيد.

من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن، وفصيح الكلام منشوراً ومنظوماً كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، فمن تذكير المؤنث قوله:

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا ولا أرضٌ أبْقَلَ إِبْقَالَهَا

ذهب بالأرض إلى الموضع والمكان، وكذلك قوله تعالى ﴿فَمَنْ جَاءَهُ، مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥] لأن الموعظة والوعظ واحد، وأما تأنيث المذكر فكقراءة من قرأ (تلتقطه بعض السيارة) وكقولهم: ذهبت بعض أصابعه، أنت ذلك لَمَّا كان بعض السيارة سيارة في المعنى، وبعض الأصابع إصبعاً، ومنه ما حكاه الأصمعي عن أبي عمرو: أنه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها! فقلت له: أتقول: جاءته كتابي! فقال: نعم، أليس بصحيفة! قلت: فما اللغوب؟ قال: الأحمق، ثم أورد أمثلة أخرى كثيرة يؤكد بها هذه الظاهرة، من ذلك قوله تعالى ﴿فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ﴾ [المنافقون: ١٠] أي بجزم أكن عطفاً على معنى أصدق، فإن معنى لولا أخرتني فأصدق، ومعنى إن أخرتني أصدق واحد^(١)، ومن ذلك قول زهير:

بدا لي أني لستُ مدركٌ ماضى ولا سابقٌ شيئاً إذا كان جائياً

ومن ذلك قول الشاعر:

لِيَيْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخُصُومَةٍ ومختبِطٌ مما تُطِيحُ الطَوَائِحُ^(٢)

= ٣ - العطف على التوهم نحو: ليس زيد قائماً ولا قاعد بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر.

(١) وقيل: هو معطوف على محل فأصدق، المغني ٦٢٠.

(٢) الخصائص ٢/٤٢٤، وأوضح المسالك ٢/٩٠٠ (الحاشية)، ووجه الشاهد أن (ضارع) =

ومن أمثلة العطف على المعنى، ذهاب المبرد إلى أن قول الشاعر:

على مثل أصحابِ البعوضةِ فاخمشي لكِ الويلُ حُرَّ الوجهِ أو يبكِ من بكى

محمول على المعنى، فكأنه قال: فلتخمشي ثم عطف أو يبكِ من بكى عليه، وقد لجأ المبرد إلى ذلك لأنه لا يجوز حذف لام الجزم في الشعر مع بقاء عملها، أما الكسائي فقد أجاز ذلك حتى في سعة الكلام^(١)، وما أكثر الأمثلة النحوية الدالة على هذه الوسيلة، والمفيدة أن هذه الظاهرة من ظواهر التقدير النحوي.

المحل القريب والمحل البعيد


هذه العبارة من العبارات الاصطلاحية التي يستعملها أهل الصنعة كثيراً، والمراد منها: أن الكلمة في الجملة قد يكون لها محل إعرابي يتمثل بموقعها وشكلها الحاضر، يُطلق عليه محل قريب لظهوره ووضوحه، وثمة محل بعيد يُتخيل أيضاً بموقعها وشكلها القديم، كقولنا: إن زيدا قائم وعمرأ بال نصب وعمر و بالرفع، فالنصب مراعاة للفظ (زيدا) وهو المحل القريب الظاهر، أما رفع عمرو، فمن التخريجات، أنه معطوف على محل زيد قبل دخول العامل (إن) عليه، إذ كان مبتدأ مرفوعاً.

= فاعل لفعل محذوف تقديره: يبكيه ضارع، والذي سوغ الحذف أن الكلام يقع في جواب استفهام مقدر كأنه حين قال: ليبيك يزيد، قيل له: فمن يبكيه؟ فقال: يبكيه ضارع لخصومة، هذا مراد ابن جني من سوقه للبيت، وقد تقوى هذا الوجه برواية: ليبيك بالبناء للمعلوم، ويزيد فاعل، ففي توجيه رواية البناء للمعلوم على النحو الذي ذكره النحاة يتم فيه اتحاد الروايتين، وذلك أولى من توجيهه يؤدي إلى اختلاف في المعنى المراد، والشأن هنا كشأن القراءات القرآنية، إذ اتفقاها أولى من اختلافها من جهة المعنى والصناعة.

(١) المقتضب ٢/١٣١ والمغني ٢٩٨.

-ومن ذلك قولهم في باب الإضافة: إنه يجوز مراعاة المحل البعيد، والقريب إذا وصفنا أو عطفنا على المضاف إليه الواقع معمولاً للمصدر كقول الشاعر:

حتى تهجّر في الرّواح وهاجّها

بُ المعقّب حقّه المظلوم 

فقوله: المظلوم صفة للمعقب، وجاء مرفوعاً مراعاة لمحل المعقب البعيد، لأنه في الأصل فاعل للمصدر (طلب) والتقدير: أن يطلب المعقب حقّه، ولو جر الشاعر (المظلوم) لكان جائزاً، ويكون قد راعى محله القريب الظاهر وهو الجر.

- ومثل ذلك قول الراجز:

قد كنتُ دابنتُ بها حسّانا مخافة الإفلاس والليّانا

عطف «الليّانا» بالنصب مراعاة لمحل «الإفلاس» البعيد، لأنه مفعول به للمصدر «مخافة»، ولو قال: والليان بالجر، لجاز، لأنه حينئذ يكون قد راعى محله القريب^(١).

- ومن ذلك قولنا: علمت أنك فاضل، يجوز أن يكون المصدر المؤول مفعولاً به سد مسد مفعولي علمت، أي علمت فضلك، ويجوز أن يكون المصدر منصوباً بنزع الخافض، والتقدير: علمت بأنك فاضل، ويجوز أن يكون المصدر مجروراً بذلك الحرف المحذوف، فإذا أردنا العطف جاز جر المعطوف مراعاة لذلك الحرف المحذوف، فنقول: علمت بفضلك ومنزلتك، بجر منزلتك، أي راعينا المحل القريب لفضلك، أما الذين قالوا: إنه منصوب بنزع الخافض، فأجازوا العطف على أحد توجيهين:

(١) أوضح المسالك ٣/ ٢١٥.

١ - أن نعطفه بالجر على محل المصدر الذي كان له قبل حذف حرف الجر وهو البعيد، نقول: علمت فضلك، - وأصلها بفضلك - ومنزلتك.

٢ - أن نعطفه بالجر أيضاً على التوهم فنقول: علمت فضلك ومنزلتك على تقدير: علمت بفضلك، والتوجيه الأول - أي مراعاة محله البعيد - أولى، لأن العطف على التوهم ليس أصلاً معتبراً.

هذا آخر ما تيسر تحريره أسأل الله أن ينفع به.



فهرس المصادر والمراجع

- ١- أحكام القرآن، لابن العربي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، توزيع عباس الباز، مكة المكرمة.
- ٢- أسرار العربية، للأنباري، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، الطبعة الأولى ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
- ٣- الأشباه والنظائر، للسيوطي، مجموعة من الباحثين، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- ٤- أمالي ابن الحاجب، تحقيق الدكتور فخرقدارة، دار الجيل ودار عمار، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ٥- أوضح المسالك، لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- ٦- أصول النحو العربي، الدكتور محمد عيد، عالم الكتب، مصر، ١٩٨٢م.
- ٧- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق الدكتور الفتلي، الطبعة الأولى مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٨- إتحاف فضلاء البشر للدمايطي، تصحيح علي محمد الطباع، دار الندوة الجديدة بيروت - لبنان، نسخة مصورة عن طبعة عبد الحميد أحمد حنفي بمصر - ١٣٥٩هـ.
- ٩- الإئقان للسيوطي، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، بمجمع الملك فهد، بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- ١٠- إحياء علوم الدين، للغزالي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ١١- الإصباح في شرح الاقتراح، للدكتور محمود فجال، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ١٢- إعراب الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية في كتاب أوضح المسالك، رياض الخوام، مكتبة الباز بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

١٣- إعراب الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية في كتاب شرح قطر الندى، للدكتور رياض الخوام، المكتبة العصرية، لبنان.

١٤- إعراب القرآن، للنحاس، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، نشر وزارة الأوقاف العراقية.

١٥- إعراب المعلقات العشر، للشيخ محمد علي طه الدرة، توزيع دار الإرشاد بحمص، الطبعة الأولى ١٩٨٦م.

١٦- الإغفال، للفارسي، تحقيق الدكتور عبد الله الحاج إبراهيم، منشورات المجمع الثقافي، أبو ظبي، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

١٧- الإنصاف في المسائل الخلاف، للأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر.

١٨- الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس.

١٩- البحر العميق، لابن الضياء المكي، تحقيق الدكتور عبد الله مزي، مؤسسة الريان، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

٢٠- البحر المحيط، لأبي حيان الاندلسي، الطبعة الثانية، دار الفكر، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٢١- البرهان، للزركشي، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩١هـ، وطبعة أخرى بتحقيق الدكتور يوسف مرعشلي وزملائه، دار المعرفة، بيروت الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

٢٢- البيان في إعراب غريب القرآن، للأنباري، تحقيق طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية للكتاب، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

٢٣- تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٣٩٩هـ.

٢٤- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، شرح السيد أحمد صقر، دار التراث بمصر، ط ٢، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.

- ٢٥- التبيان، للعكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، البابي الحلبي.
- ٢٦- التذليل والتكميل، لأبي حيان، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم دمشق.
- ٢٧- التحرير والتنوير، لابن عاشور، الدار التونسية، ١٩٨٤م.
- ٢٨- ترشيح العلل، للخوارزمي، إعداد عادل العميري، معهد البحوث، جامعة أم القرى.
- ٢٩- التعريفات، للجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٣٠- التعليقة على كتاب سيويوه، للفارسي، تحقيق الدكتور عوض القوزي الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٣١- تفسير أبي السعود، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.
- ٣٢- تفسير أرجوزة أبي نواس في تفرير الفضل بن الربيع، لابن جني، تحقيق محمد بهجة الأثري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية.
- ٣٣- تفسير البيضاوي، تحقيق محمد المرعشلي، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٣٤- تفسير القرآن الكريم وإعرابه، للشيخ محمد علي طه الدرّة، منشورات دار الحكمة، دمشق.
- ٣٥- التفسير والمفسرون، للذهبي، مكتبة وهبة، الطبعة السابعة، ٢٠٠٠م.
- ٣٦- جامع الدروس العربية، للشيخ مصطفى الغلاييني، المطبعة العصرية، صيدا، لبنان، الطبعة الثالثة عشرة ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- ٣٧- الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، تحقيق الدكتور عبد الله التركي ومشاركه، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى - ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ٣٨- الجنى الداني، للمراذي، تحقيق د. فخر الدين قباوة. ونديم الفاضل، المكتبة العربية، حلب، سوريا.
- ٣٩- جواهر البلاغة، للهاشمي، دار إحياء التراث، لبنان.

- ٤٠- حاشية الخضري على ابن عقيل، مصورة بلا تاريخ.
- ٤١- حاشية الدسوقي، وبهامشه مغني اللبيب، طبعة المشهد الحسيني.
- ٤٢- حاشية الشمني على الدماميني وبالهامش مغني اللبيب لابن هشام، ضمن مجلد واحد، المطبعة البهية بمصر.
- ٤٣- حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح للأزهري (ضمن مجلد واحد)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- ٤٤- حاشية الشيخ ياسين على مجيب الندا شرح قطر الندى، للفاكهاني (ضمن مجلد واحد)، الطبعة الثانية، البابي الحلبي، ١٣٩٠-١٩٧١ م.
- ٤٥- حاشية الصبان على شرح الأشموني (ضمن مجلد واحد)، مكتبة البابي الحلبي، مصر.
- ٤٦- الحديث النبوي في النحو العربي، للدكتور محمود الفجال، الطبعة الأولى، نشر نادي أبها الأدبي، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤ م.
- ٤٧- خزانة الأدب، للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية للكتاب.
- ٤٨- الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.
- ٤٩- الدر المصون، للسمين الحلبي، تحقيق د. أحمد الخراط، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣ م.
- ٥٠- دروس في صنعة الإعراب، رياض الخوام، الطبعة الأولى، دار الطرفين، السعودية، ١٤٣٤هـ.
- ٥١- دلالة الاقتضاء وأثرها على الأحكام الفقهية، للدكتورة نادية العمري، الطبعة الأولى، دار هجر.
- ٥٢- دقائق التصريف، للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، تحقيق الدكتور أحمد ناجي القيسي، وزملائه، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧ م.
- ٥٣- دلائل الإعجاز للجرجاني، تحقيق محمود شاكر الطبعة الثالثة، مكتبة المدني ١٤١٣ هـ-١٩٩٢ م.

- ٥٤- رسالة في توجيه النصب في إعراب فضلا ولغة وخلافاً وأيضاً وهلم جرا، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور موسى الشاعر، دار الأرقم، عمان، ١٩٨٤م.
- ٥٥- روح المعاني للآلوسي، دار الفكر، ١٣٩٨هـ - ١٩٨٧م.
- ٥٦- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق الدكتور حسن هندراوي، دار القلم، دمشق.
- ٥٧- شرح الأزهرية، للأزهري، الطبعة الثانية، البابي الحلبي، ١٣٧٤هـ.
- ٥٨- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، مكتبة هجر، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٥٩- شرح التصريح على التوضيح للأزهري، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- ٦٠- شرح الجمل لابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف العراقية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م
- ٦١- شرح شذور الذهب، لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.
- ٦٢- شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، تحقيق المفتي عبد الغفار زملائه. إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- ٦٣- شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ، لابن مالك، تحقيق عبد المنعم هريدي، مكتبة الأمانة، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٧٥م.
- ٦٤- شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ٦٥- شرح قطر الندى، لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر العربي، مصر.
- ٦٦- شرح الكافية، للرضي، دار الكتب العلمية، لبنان.
- ٦٧- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدي، منشورات مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى، ط ١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

- ٦٨- شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
- ٦٩- شواهد التوضيح، لابن مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- ٧٠- الصاحبى، لابن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، البابى الحلبي.
- ٧١- طائفة النصيرية، لسليمان الحلبي، المطبعة السلفية، مصر.
- ٧٢- ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، للدكتور السيد أحمد عبد الغفار، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- ٧٣- عيون الأخبار لابن قتيبة، دار الكتاب العربي، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ١٣٤٣-١٩٢٥م.
- ٧٤- الفائق في غريب الحديث، للزمخشري، الطبعة الأولى، حيدر آباد، الهند.
- ٧٥- فتح القدير، للشوكاني، البابى الحلبي، الطبعة الثانية، ١٣٨٣هـ-١٩٦٤م.
- ٧٦- فتح القريب المجيب إعراب شواهد مغني اللبيب، للشيخ محمد علي طه الدرة، مطبعة الأندلس، سورية، ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م.
- ٧٧- الفتوحات الإلهية، للعجيلي الشهير بالجمل، مطبعة عيسى البابى الحلبي، مصر.
- ٧٨- فقه اللغة، للثعالبي، تحقيق مصطفى السقا وملائه، الطبعة الأخيرة، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- ٧٩- القاموس المحيط للفيروز أبادي الطبعة الثانية، مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٧١هـ-١٩٥٢م.
- ٨٠- الكامل، للمبرد، دار الفكر، بيروت، لبنان.
- ٨١- الكتاب، لسبويه، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية.
- ٨٢- الكشف عن وجوه القراءات، لمكي، تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
- ٨٣- الكشف، للزمخشري، عناية خليل شيحا، دار المعرفة، لبنان.
- ٨٤- الكليات للكفوي، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- ٨٥- الكواكب الدرية، للأهدل، البابي الحلبي، ١٣٥٦هـ- ١٩٣٨ م.
- ٨٦- اللباب للعكبري، تحقيق غازي طليمات وعبد الإله نبهان، مطبوعات مركز جمعة الماجد، الإمارات العربية، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ- ١٩٩٥ م.
- ٨٧- اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل الحنبلي، تقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨ م.
- ٨٨- لسان العرب، لابن منظور، دار المعارف بمصر.
- ٨٩- اللمع لابن جنبي، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
- ٩٠- المثل السائر، لابن الأثير، تحقيق الحوفي وطبانة، دار نهضة مصر، القاهرة.
- ٩١- المحتسب لابن جنبي، تحقيق على النجدي ناصف وعبد الفتاح الشلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٩هـ ١٩٦٩ م.
- ٩٢- المحرر الوجيز، لابن عطية، تحقيق الرحالي الفاروق وزملائه، طبع مؤسسة دار العلوم - الدوحة قطر - إدارة الشؤون الإسلامية.
- ٩٣- مختار الصحاح، للرازي، ترتيب، محمود خاطر، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ٩٤- المزهر، للسيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزملائه، مطبعة عيسى البابي الحلبي وأولاده، مصر.
- ٩٥- المسائل الشيرازيات، للفارسي، تحقيق الدكتور حسن هنداي، مكتبة كنوز إشبيلية، الطبعة الأولى، ١٣٢٤هـ- ٢٠٠٤ م.
- ٩٦- المسائل المشكلة، (البغداديات)، للفارسي، تحقيق صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، وزارة الأوقاف العراقية، ١٩٨٣ م.
- ٩٧- المساعد لابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، منشورات مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠ م.
- ٩٨- مشكل إعراب القرآن، لمكي، تحقيق ياسين محمد السواس، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤ م.

- ٩٩- المصباح المنير، للفيومي، توزيع دار الباز، مكة المكرمة.
- ١٠٠- المطالع السعيدة، للسيوطي، تحقيق طاهر حمودة، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- ١٠١- المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية المصري، المركز العربي للثقافة والعلوم، بيروت، لبنان.
- ١٠٢- معاني القرآن، للفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وزملائه، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ١٠٣- معاني القرآن، للنحاس، تحقيق الشيخ محمد الصابوني، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م.
- ١٠٤- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق عبد الجليل شلبي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ١٠٥- المغني، لابن هشام، تحقيق المبارك وزملائه، دار الفكر، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩ م، وطبعة أخرى، تحقيق الدكتور عبد اللطيف الخطيب، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الطبعة الأولى، ١١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
- ١٠٦- المفردات في غريب القرآن، للأصفهاني، تحقيق محمد سيد كيلاني، البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م.
- ١٠٧- مفاتيح الغيب، للرازي، دار الفكر، لبنان الطبعة الأولى، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- ١٠٨- المقاصد الشافية، للشاطبي، مجموعة من الباحثين، مركز إحياء التراث في جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- ١٠٩- مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، ط ١، البابي الحلبي.
- ١١٠- المقتضب، للمبرد، تحقيق عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
- ١١١- المنصف لابن جني تحقيق إبراهيم مصطفى وزملائه، البابي الحلبي، الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.
- ١١٢- نتائج الفكر، للسهيلى، تحقيق الدكتور محمد البناء، دار الرياض، الطبعة الرابعة، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

١١٣- النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف، مصر.

١١٤- همع الهوامع، للسيوطي، دار المعرفة، لبنان.

الرسائل العلمية

١١٥- أثر الصنعة النحوية عند ابن هشام الأنصاري، في استنباط الأحكام الفقهية وترجيحها،

للطالب حامد الغامدي، ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٣٣هـ.

١١٦- اختلاف العامل وأثره على المعنى، للطالب أحمد الزبيدي، ماجستير، جامعة أم القرى،

١٤٣٣هـ.

١١٧- تعدد التوجيه النحوي والصرفي في شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، بين القواعد

والسياق الحديثي، رسالة الدكتوراه، من إعداد الطالب علي سنوسي أحمد، جامعة أم

القرى كلية اللغة العربية ١٤٢٨هـ - ١٤٢٩هـ.

١١٨- الجملة الطلبية في القرآن الكريم، للطالب محمد المالكي، دكتوراه، جامعة أم القرى،

١٤٣٠هـ.

١١٩- الخلاف النحوي في باب التمييز، للطالب غسان المحمود، ماجستير، كلية اللغة

العربية، جامعة أم القرى.

١٢٠- حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وأثره على المعنى، للطالب ياسر السلمي،

ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٣٤هـ.

١٢١- شرح الخطب النباتية لابن هانئ، دكتوراه، تحقيق الطالب عبد العزيز الحربي، كلية

اللغة العربية، جامعة أم القرى.

١٢٢- غاية المحصل في شرح المفصل، للزملكاني، تحقيق أسماء الحبيب، ماجستير، جامعة

أم القرى.

١٢٣- المحصل في شرح المفصل، لعلم الدين اللورقي، تحقيق عبيد المالكي، دكتوراه،

جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية ١٤٣٢هـ.

فهرس المحتوى

الموضوع	الصفحة
المقدمة	
توطئة: التقدير في الفكر اللغوي العربي	
العرب تشعر بالمقدر فتنويه وتفسره	
الأمثلة الدالة على أن المقدر نطق به في يوم من الأيام	
الفصل الأول: المصطلحات الدالة على التقدير	
التأويل	
التوجيه	
التخريج	
التقدير	
الفصل الثاني: الفروق بين مترادفات التقدير	
الفرق بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب	
الفرق بين الإضمار والحذف	
أنواع الحذف (الاقطاع - الاكتفاء - الاحتباك - الاختزال)	
الفرق بين التضمن والتقدير الضابط في بعض الأبواب النحوية	
الفرق بين المعنى والتفسير والتأويل	
الفرق بين العدل والتضمن والتضمين	
الفرق بين التضمن والنيابة	

- الفصل الثالث: أسباب التقدير وفوائده 
- معرفة المعنى المخترن في الجملة العربية العربية 
- إخراج المعنى وبيانه 
- المحافظة على اطراد الأصول النحوية 
- إبراز فضل العالم 
- ضبط بعض القواعد النحوية 
- إفادة الشعراء والأدباء من التقدير 
- تنشيط الحركة اللغوية على مدى العصور 
- الابتعاد عن الوجوه الضعيفة في تخريج القراءات القرآنية 
- الفصل الرابع: ميدان التقدير النحوي وحدوده 
- تقدير الصنعة 
- طرق التقدير الصناعي وأمثله 
- الفصل الخامس: شروط حذف المقدر 
- وجود الدليل (الصناعي وغير الصناعي) 
- الفضلة لا تحتاج إلى دليل 
- ألا يكون المقدر المحذوف مؤكداً 
- ألا يؤدي الحذف إلى اختصار المختصر 
- ألا يكون المقدر المحذوف عاملاً ضعيفاً 
- ألا يكون المحذوف المقدر عوضاً عن شيء 
- الفصل السادس: من مظاهر التقدير وقواعده 
- بيان مقدار المقدر (تقليل المقدر هو الأولى) 
- أمثلة على تقليل المقدر 

- كيف يتم الحذف وتقدير المقدر (الحذف التدريجي وغير التدريجي).....
- أنواع التقدير وأقسامه.....
- أنواع التقدير (الحرف - الاسم - الفعل - الجملة)
- أقسام التقدير (الواجب - الجائز).....
- الأصل عدم التقدير.....
- المقدر الذي دل دليل عليه في الجملة أولى من المقدر المأتي به من خارج الجملة
- إذا دل الدليل على المقدر فهو في حكم الملفوظ
- يفضل التقدير الذي لا يؤدي إلى تقدير آخر
- يرجح التقدير الذي لا يتعارض مع أصل مطرد.....
- التقدير المؤدي إلى شذوذ أو ضرورة مرفوض
- الحروف التي ترشد إلى وجود مقدر
- كلما قلَّ الإضمار كان أولى
- حذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يُعهد حذفه
- حذف ما يؤمن بحذفه حذف آخر أولى من حذفٍ لا يؤمن بحذفه حذفٌ
- حذف ما كان وجوده لغير عامل أهون من حذف ما كان وجوده بسبب عامل
- يضعف التقدير الذي لا دليل عليه
- كثرة استعمال كلمة ما، يؤدي إلى حذفها وتقديرها مثل: كان وقال
- قد يرفض التقدير بسبب المعنى لاسبب الصناعة
- قد يقدر المقدر ليصح المعنى والصناعة.....
- إذا احتمل المقدر أن يكون أولاً أو ثانياً، فيراعى المعنى والصناعة.....
- إذا احتمل الكلام تقدير مبتدأ أو خبر فأيهما أولى؟
- متى يحمل المقدر على الابتداء، ومتى يحمل على الفاعلية
- عود الضمير على المذكور أولى من عوده على مقدر



.....حسن التقدير في مواضع التفخيم والتعظيم



.....الفصل السابع: من وسائل التقدير



.....التضمين



.....التقديم والتأخير



.....الحمل على المعنى



.....المحل القريب والمحل البعيد



.....فهرس المصادر والمراجع



.....فهرس المحتوى

* * *

نجز الكتاب في الليلة الثامنة والعشرين من شهر شعبان

سنة ألف وأربعمائة وسبع وثلاثين هجرية،

سائلاً الله أن يجعل خير أعمالنا خواتيمها، وخير أيامنا يوم لقائه،

وأن يبلغنا رمضان راجين عفوه ورضاه، وصحبة نبيه ومن والاه،

اللهم آمين.

* * *